

الحزبية ، تطالب اللجنة باصرار وضع ترتيب عادل لمعالجة هذا الموضوع . وبالنظر لموافقة الحكومة على تشكيل لجنة لهذه الغاية فيرجى من المجلس الكريم الطلب الى الحكومة اعلامه بالنتائج التي توصلت اليها اللجنة المذكورة .

ونظراً ، تأمل اللجنة المالية ان تكون قدرفت الى مجلسكم الكريم صورة واضحة لتقرير ديوان المحاسبة الثالث عشر ، وقدمت لكم التواصي الملائمة التي تساعد الديوان على مواصلة مراقبته للامور المالية بيقظة متزايدة وجهود متضاعفة من أجل أن يسود

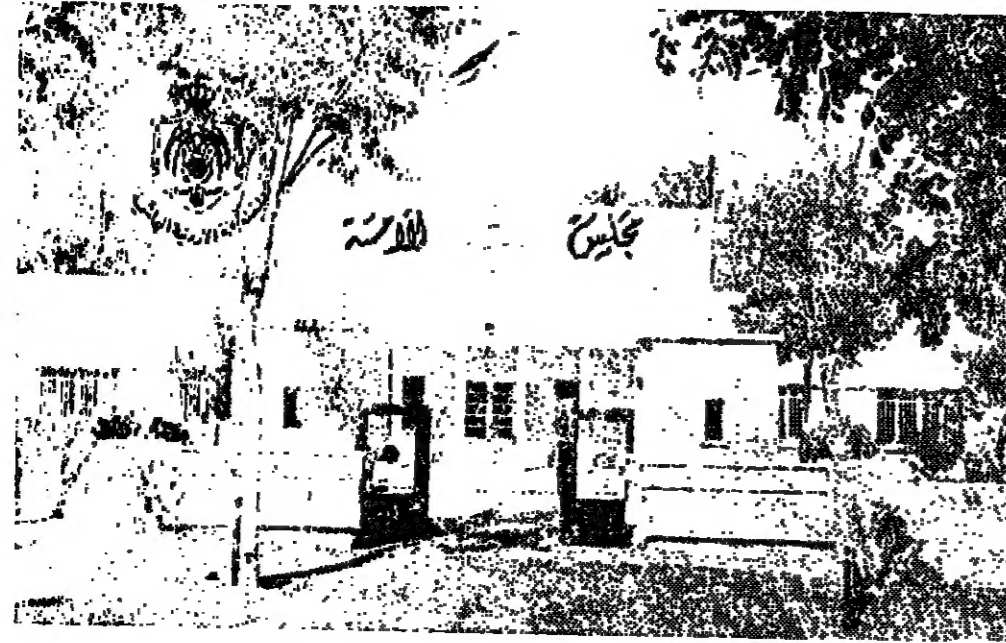
( ورفعت الجلسة )

رئيس مجلس النواب

عاكف الفايز

أمين عام مجلس الامة

هاني خير



مجلس النواب

مذكرات ومناقشات مجلس النواب الاردني الثامن

« العدد ٨ » : الاربعاء ١٢ شعبان سنة ١٣٨٤ هـ الموافق ١٦ كانون اول سنة ١٩٦٤ م . « الجلد ٩ »

## مجلس النواب

الجلسة الثامنة يوم الاربعاء في ١٦ كانون اول سنة ١٩٦٤

### جدول الأعمال

مادة

٢١١

(وفق عليه)

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢١١

٢ - تلاوة الاجازات والاعتقالات :

٢١١

أ - طالب اجازة مقدم من معالي السيد راشد الفهر

٢١١

(موافقه)

ب - السيد عبد الله الخطيب

٢١٢

ج - معنره « السيد سامان القضاة

تقريري	
١ - اعد ويوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه الأمين العام الأستاذ : هاني خير	
٢ - قام بتنظيم هذا المحضر حيث مؤلفة من السادة : خليل عصفور وعبدان بهون وناظم مرزوق	
٣ - قام بالإشراف وتدقيق هذا العدد في المطبعة : مأمور الحلة السيد : وليد النجداوي	

مجلس النواب

٣ - تلاوة الكتب الواردة :

أ - ثلاثة كتاب معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (٤٨٣) (أخذ المجلس علماً ٢١٢  
جواباً على الشكوى رقم (٩) المقدمة من عمال مناجم شركة  
الفوسفات في الرصيفة .  
بالجواب وسيلغ  
للمشتكين)

ب- ثلاثة كتاب معالي وزير المواصلات رقم ( ١١٧٧٨ ) جواباً على الشكوى رقم ( ١٠ ) المقدمة من سكان جبل الزهراء بعمان .  
(اعتد المجلس علماً بالجواب وسيلغى التشكين)

ج - تلاوة كتاب معالي وزير الداخلية رقم ٢٥٥٢٧ جواباً على  
الشكوى رقم (٢١) المقدمة من امين سر نقابة عمال المطابع  
بالا، دن .

د - تلاوة كتاب معالي وزير الاقتصاد الوطني رقم ( ٥٢٧٨ ) جواباً  
على الاقتراح برغبة رقم ( ٣ ) المقدم من النائب السيد ابراهيم  
كرشان موضوع ارتفاع اسعار الزيت والزيتون .

٥ - تلاوة كتاب معالي رئيس ديوان الموظفين المؤرخ في ٦٤/١١/٣٠ (احيل الى الأمانة ٢١٧ الذي يقدم فيه تقرير الديوان السابع .  
(القانونية)

٤۔ الاقترحات برغبات :

٢١٧ (٢٠) القيس  
١ - اقترح رقم ( ٤ ) مقدم من النائبين السيدين محمد ارشيد وفوزي  
جرار بموضوع تعميم الطريق الممتد بين قرى جيع / صائون /  
ميتلون / الجديده / ميرويس / جربه / ميسلي .

ب- اقتراح رقم ( ٥ ) مقدم من النواب السادة : وحيد العوران  
فيصل الحجازي ، وسامي حداد بموضوع طلب تركيب خط  
هاتف ثاني لمدينة الطفيلة موصول بعمان مباشرة .

ج - اقترح رقم ( ٦ ) مقدم من النائب السيد وحيد العوران بموضوع  
بناء مأذنة لمسجد مدينة الطفيلة .

د. - اقتراح رقم (٧) مقدم من النائب السيد وحيد العوران بموضوع  
تزييت طريق الطفيلة - جرف الدراويش.

كلمة الشهيد حنفلي ملحم بن بابلي نابلس

٢١٩ هـ - اقتراح رقم (٨) مقدم من النائب السيد وحيد العوزان لفتح  
منازل سيول الطفيلة التي سدها التربة والصخور .

و - اقتراح رقم ( ٩ ) مقدم من النائب السيد وحيد الغوران بموضوع  
رصد المبالغ اللازمة لبناء مدرسة البنات الطنانية .

هـ - الأسئلة والأجوبة :

٢٢٠ أ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٢٢٩٢ ومرفقه جوابي سماحة  
قاضي القضاة ورئيس مجلس الاوقاف والشؤون الاسلامية رقم  
٥٠٢٤ و ٥٠٤٧ على سؤالني نائب اربد الشيخ علي المكاوي رقم  
٧٠٦

ب۔ جواب معالي وزير الزراعه رقم ٩٧٨٥ على السؤال رقم ( ١٢ ) ( لم يكتف النائب ٢٢٣  
المقدم من معالي السيد امير مسلم نائب بيت لحم .  
| بالاجواب )

ج - جواب معالي وزير الزراعة رقم ١٥٤٥ على السؤال رقم ( ١٨ ) | ( لم يكتب النائب ٢٢٥ بالاجواب )  
المقدم من معالي السيد عبد الله الفياض نائب طولكرم .

٢٢٩ مقررات اللجنة القانونية :  
٢٢٩ أ - قرار رقم (١١) بشأن مشروع القانون المعدل لقانون العمل  
للسنة ١٩٦٤ .

٢٦٢ ( رفض القرار وطلب  
القانون كإجراء حكومي  
وارسل مجلس الاعيان )

ب- قرار رقم (١٢) بشأن مشروع القانون المعدل لقانون تصرف  
الأشخاص، المعتبرين في الأموال غير المتقولة لسنة ١٩٦٤ .

ج - قرار رقم ( ١٣ ) بشأن مشروع قانون المجاري العامة في منطقة  
امانة العاصمة لسنة ١٩٦٤ .

• جواب وزیر الصحة تاجلت اللازمه لفياب معاليه بمطرحه

by 11-15



صفحة

- د - قرار رقم ( ١٤ ) بشأن القانون المؤقت رقم ( ٢٣ ) لسنة ١٩٦١  
المعدل اثنان توسيع منطقة الامتياز الممنوح لشركة الكهرباء  
الاردنية المساهمة في عمان .
- هـ - قرار رقم ( ١٥ ) بشأن القانون المؤقت رقم ( ٥٠ ) لسنة ١٩٦١  
قانون تصديق الاتفاق بين الحكومة وشركتي الكهرباء بعمان والزرقاء
- ٧ - قرار اللجنة الادارية رقم ( ٣ ) بشأن بعض العرائض والشكاوى .  
( ووفق عليه وارسل للحكومة )
- ٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . ( لم تعين )



... كلمة السيد عمران المماثلة حول تعديل قانون الضمان المدني .

افتتاح الجلسة

الرئيس : النصاب قانوني . أعلن افتتاح الجلسة .  
بسم الله الرحمن الرحيم نبحت الآن في المواضيع  
الدرجة على جدول اعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس : يتلى محضر الجلسة السابقة

الجميع : نصادق على جميع ما جاء فيه ونعني  
عطوفة الأمين العام من تلاوته

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

الرئيس : أرجو تلاوة الاجازات

( أ )

الامين العام :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

تحية واحترام ، ،

وبعد ، لطرف علاجية طارئة أرجو منحي  
اجازة ثلاثة اسابيع . ولكم مني كل شكر وتقدير .

١٩٦٤/١٢/١٦

واشد التمر

الرئيس : هل يوافق المجلس على اجازته ؟

الجميع : موافقون

( ب )

الامين العام :

معالي رئيس مجلس النواب الاردني المحترم

الموضوع - طلب اجازة

لاسباب علاجية اضطررت للسفر لقااهرة ،  
فأرجو السماح لي بالتغيب عن الجلستين الواقعتين

مجلس النواب

○○○○

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا ونصاب قانوني في الساعة  
العاشر صباحا من يوم الاربعاء الواقع في  
١٩٦٤/١٢/١٦ برئاسة معالي السيد عاكف الفايز  
رئيس المجلس وبحضر أمين عام مجلس الأمة الأستاذ  
هاني خير .

وتغيب باجارة : - السادة الدكتور قاسم  
الرملاوي وراشد التمر

وتغيب معتذرا : - السادة سلمان القضاة  
وعبد الله الخطيب .

وتغيب بدون معذرة : - السادة شحاده الطوال  
وفصيل الجازي واسماعيل حجازي .

وحضر من الحكومة دولة السيد بهجت التلهوني  
رئيس الوزراء ووزير الداخلية واصحاب المعالي  
السادة : - هاشم الجبوسي وزير المالية ، سليم  
البيخيت وزير الاشغال العامة ، بشير الصباغ وزير  
الترية والتعليم ، امين يونس الحسيني وزير الشؤون  
الاجتماعية والعمل ، كامل محي الدين وزير الانشاء  
والتعمير ، نظام الشرايبي وزير الدفاع والمواصلات  
محمد نزال الرموشي وزير الداخلية ، احمد الوزني  
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ، عادل الشمايلة  
وزير الاقتصاد الوطني ، خالد الحناج حسن وزير  
الزراعة .

هكذا في الأصل

١٥ و ٢٣ الجاري مع قبول تحيائي وتمنيائي لكم  
وللمجلس الكريم .

١٩٦٤/١٢/١٥

نائب نابلس

عبد الله الخطيب

الرئيس : هل يوافق المجلس على اجازته ؟

الجميع : موافقون .

( ج )

الامين العام :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

بالنظر لانشغالي وتعدد حضوري جلسة مجلس

النواب المعينة يوم ١٩٦٤/١٢/١٦ أرجو اجازتي

وقبول معذرتي عن حضور تلك الجلسة .

واقبلوا الاحترام ، ،

١٩٦٤/١٢/١٥

نائب قضاء عجلون

سليمان القضاء

الرئيس : هل يوافق المجلس على معذرتي ؟

الجميع : موافقون .

٣ - تلاوة الكتب الواردة

الرئيس : أرجو من الامين العام تلاوة الكتب  
الواردة .

( أ )

الامين العام : هذا كتاب معالي وزير الشؤون  
الاجتماعية جواباً على شكوى عمال مناجم شركة  
الفوسفات في الرصيفة .

الرقم - ع / ٧ / ٣٠ / ٢٢ / ٤٨٣

التاريخ - ١٩٧٤ / ١١ / ٢

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتابكم رقم ١٠٤٥ / ١٢ / ٢ / ٣ تاريخ

١٩٦٤ / ١١ / ١٥ والمتعلق بالمطالب التي قدمها عمال

مناجم شركة الفوسفات في الرصيفة .

ارجو ان ابين لمعاليكم انه سبق وان تقدم عمال  
الشركة المذكورة بنفس المطالب الى دولة رئيس  
الوزراء وقد تشكلت لجنة خاصة للدراسة هذه  
المطالب من ممثلين عن هيئة الوزارة ووزارة  
الاقتصاد الوطني وشركة الفوسفات وعن اتحاد  
نقابات العمال في الاردن . وتبين لهذه اللجنة بعد  
دراسة المطالب المقدمة من عمال شركة الفوسفات  
ما يلي : -

١ - الزيادة السنوية

ان شركة الفوسفات غير ملزمة من الناحية  
القانونية بدفع زيادة سنوية لعمال المياومة الا اذا  
كان نظام الشركة ينص على ذلك او انها كانت قد  
منحت هذه الزيادة لهم لسنوات مضت وفي مثل  
هاتين الحالتين تصبح الزيادة السنوية حقاً مكتسباً  
للعمال يجب الأبقاء به .

٢ - تعيين طبيب للشركة

يعمل في الشركة طبيب متفرغ لشؤون صحة  
العمال . اما القبول بانه لا يصلح للعمال الذين  
يعملون في المناجم ، وطلب استبداله بطبيب اخر ،  
فسامر لا تستطيع الوزارة التدخل به اذ ان تقدير  
كفاءة الاطباء ليس من اختصاص هذه الوزارة  
هذا مع العلم بان الوزارة كثيراً ما تلقت اشعارات  
من الشركة باصابة بعض العمال بامراض مختلفة ،  
وان طبيب الشركة حول اولئك المرضى الى الاطباء  
المختصين لفحصهم ومعالجتهم .

٣ - العطلة اسبوعية لعمال المياومة

لم ينص قانون العمل على ان تمنح المؤسسات  
لمنظمه عملها الذين يتقاضون اجورهم بالمياومة

هذه الوسائل والعمال لا يزالون ينتظرون هذه الفائدة  
الكريمة من الشركة ومن وزارة الشؤون الاجتماعية  
والعمل ثالثاً : اللجنة التي ذهبت للتحقيق الى المناجم  
لم تستمع الى الاشخاص الذين وقعوا على المضبطة  
انما استمعوا الى بعض الافراد من الشركة وممثل  
وزارة الاقتصاد الوطني مع الاسف الشديد بدلاً من  
ان يقف مع العمال هاجم النائب الذي تبني شكوى  
عمال المناجم وفي جلسة الاجتماع الى بعض المشتكين  
او الذين احضروهم يقولوا بان النائب قصد دعاية  
وخيسة وانا اطالب هذا المجلس الكريم ان يطلب  
من الوزارة المختصة بالتحقيق مع هذا الموظف الذي  
يهاجم النائب اذ ما تبني مصلحة المواطنين العاملين  
وارجو من وزارة الاقتصاد ومن وزارة الشؤون  
ان تعني هؤلاء العمال عناية خاصة لانهم خلال  
سنتين او ثلاثة اربعين منهم اصيب بالتهجد الرئوي  
وكل ما تتخذها الشركة ازاء هذا المرض الذي  
لا علاج له هو فصل هذا العامل وطرده من العمل  
ومعلوم ان العامل الذي يكبح ساعات طويلة مقابل  
اجر يسير اذا ما اقتطع اجره اقتطع خبز عياله ، واضافة  
الى هذا فان الدولة ملزمة بان تؤمن الحيز لكل مواطن .  
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل : معالي  
الرئيس كان الجواب الذي بعثت به بكتابي في معظم  
نقاطه قد اجبت عليها باختصار .

اما بالنسبة للباصات التي اشار اليها  
النائب سماحة الاستاذ ، فانا شخصياً كوزير للعمل  
لم استمع او اسمع بهذه المطالب وعلى كل حال  
سأطلب من دائرة العمل التحقيق في هذه القضية  
وان شاء الله نستطيع ان نقنع الشركة ان توفر وسائل  
النقل هؤلاء العمال .  
الرئيس : والتحقيق منع الموظف بوزارة  
الاقتصاد .

عطلة اسبوعية مدفوعة الاجر . الا ان مشروع  
التعديل الجديد لقانون العمل رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠  
قد نص على وجوب منح عطلة اسبوعية مدفوعة  
الاجر لعمال المياومة .

٤ - تعديل الانظمة الداخلية للشركة

لم يذكر العمال المستدعون نوع التعديل الذي  
يرغبون ان تقوم به الشركة . ومع ذلك فان الحكومة  
تنوي الاتصال بالدول العربية المنتجة للفوسفات  
لمعرفة الانظمة الخاصة بشروط العمل وشؤون  
الصحة والسلامة المتبعة فيها : تمهيداً لدراستها  
وتطبيق ما يناسب الوضع في الاردن من الناحيتين  
الاقتصادية والاجتماعية .

من هذا يتضح ان المطالب التي تقدم بها عمال  
شركة الفوسفات لم ينص قانون العمل رقم ٢١  
لسنة ١٩٦٠ ، على وجوب تحقيقها . غير ان هذا  
القانون قد اعطى العمال الحق في تحقيق مطالبهم  
المقولة عن طريق المفاوضات مع اصحاب العمل من  
اجل ابرام اتفاقيات جماعية يحصلون بواسطتها على  
حقوق تزيد على ما منحها لهم قانون العمل المذكور .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

امين يونس الحسيني

الاستاذ جمو نائب عمان : بالنسبة لعمال  
مناجم الفوسفات الواقع انه لحظهم حيف كبير اولا  
لصعوبة العمل وثانياً لفكالة الاجر وثالثاً هؤلاء عندما  
تنتهي ساعات العمل يقفون اضافة الى ساعات العمل  
ساعات طويلة على قارعة الطريق ينتظرون وسائل  
النقل ، وقد تقدموا للشركة مندوبين يطالبون  
بوسائل نقل خاصة لعمال الفوسفات بما ان الشركة  
استجابت مبدئياً ولكن لأشخاص معلومين ثم سحبت

مكتبة



وزير الشؤون الاجتماعية والعمل : هو تابع  
لمعالي وزير الاقتصاد .

أما بالنسبة لقضية صحة العمال فكما ذكرت  
بكتائني أننا بعثنا للدول المنتجة للفوسفات ان تزودنا  
بالوسائل التي تتبعها للمحافظة على سلامة وصحة  
العمال ، وعندما وصلنا هذه الاجوبة سنحاول ان  
نطبق هذه الوسائل باقتناع الشركة ، وعلى كل حال  
فدائرة العمل مستعدة للتعاون مع اي نائب او اي  
مواطن والتعاون معه للاتصال بالشركة .

أما بالنسبة للموظف الذي ابدى بعض الملاحظات  
فأني لأول مرة اعلم بذلك وصاحب الاختصاص هو  
زميلي معالي وزير الاقتصاد .

وزير الاقتصاد الوطني : اذكر ان فضيلة  
النائب المحترم قد اشار مرة الى هذا الحادث ، وأنا  
مع تقدير الشخص ومعرفة الشخصية بفضيلة  
النائب المحترم فأنا اؤكد بأن رائده دائماً هو المصلحة  
العامة وخدمة المواطنين بشكل مجرد عن المصلحة  
الشخصية . هذه شهادة اقدمها عن قناعة وعن ايمان .

أما بالنسبة للموظف الذي تكلم بحقه او اتهمه  
بهذه التهمة ، فمع انني سأخذ الاجراءات التي تكفل  
عدم تكرار مثل هذه الامور الا انني احب ان ابيه  
فضيله الاستاذ الى ان النبي محمد عليه السلام لم ينسج  
من الاتهامات والتقولات عندما كان يؤدي رسالته  
السامية ، ومع ذلك فأني سوف انظر بالامر نظرة جديده .

( ب )

الامين العام : وهذا جواب معالي وزير  
المواصلات جواباً على الشكوى رقم ( ١٠ ) المقدمة  
من سكان جبل الزهراء .

الرقم - ١١٧٧٨/١٣/١٢ -  
التاريخ - ١٩٦٤/١١/٢٤

معالي رئيس مجلس النواب المحترم  
أشير الى كتابكم رقم ١٠٤٠/١٢/١٠/٣  
تاريخ ١٩٦٤/١١/١٩ .

أرجو أن أحيط معاليكم بأن وزارة المواصلات  
كانت قد نظرت في طلب سكان جبل الزهراء لتأمين  
المواصلات الهاتفية لهم ، ولكن قلة التخصصات  
والامكانيات حالت دون تنفيذ التوسع المطلوب وهذا  
الوضع مازال قائماً حتى الان غير أنني سأنظر بصورة  
مستعجلة في امكانية تحضير التجهيزات اللازمة لكي  
المذكور لتكون جاهزة في حالة توافر الامكانيات  
لتركيب الهاتف للمطالين .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

وزير المواصلات

نظام الشراي

السيد العوران نائب الطفيلة : ان الاعتراض  
غير وارد ، باعتبار ان وزارة المواصلات البرق  
والبريد مسن الوزارات الرئيسية التي عليها واجبات  
رئيسية لتأمين حاجة المواطنين ، عليها ان تكون دائماً  
وأبدأ على استعداد لتلبية مثل هذه المطالب ، لأنها  
اي هذه المطالب لها عوامل شتى لا تنحصر فوائدها  
بالمواطنين فحسب بل أيضاً في خزانة الدولة .

لأنه عندما تمم الهاتف في المتاجر والبيوت  
والاحياء معناه استوجب ذلك رسماً قانونياً يقدم به  
الفرد الى الخزينة . واذا ما تكرر او تضاعف هذا  
العدد معناه ازداد الرسم معناه ازداد الوفر المالي في  
صندوق الدولة ، ناهيك عن الشكر الجزيل الذي تلاقه  
الحكومة من كافة المواطنين . أما ادخار كثير من اللوازم  
غير الضرورية - والتي سيأتي البحث فيها قريباً - في

الرقم - ٢٥٥٢٧/٢٦/٢٠ -  
التاريخ - ١٩٦٤/١١/٢٥

معالي رئيس مجلس النواب

أشير الى كتابكم رقم ١٠٣٨/١٢/١٠/٣ تاريخ  
١٩٦٤/١١/١٩ بشأن الشكوى المقدمة من أمين سر  
نقابة عمال المطابع السيد محمود الكيلاني لاعطاء العامل  
السيد ماجد عليان أذناً بالسفر خارج المماكة للمعالجة

لقد أدر دولة رئيس الوزراء الافخم باعطاء  
السيد عليان التصريح اللازم للسفر وقد تم ذلك .

أرجو التفضل بالعلم

وزير الداخلية

محمد نزال العروطي

( اخذ المجلس علماً به )

( د )

الامين العام : وهذا جواب معالي وزير  
الاقتصاد على اقتراح سعادة السيد ابراهيم كريشان

الرقم - ٥٢٧٨/١/١/٨١٠ -

التاريخ - ١٩٦٤/١٢/٥

معالي رئيس مجلس النواب

أشير لكتاب معاليكم رقم ١٠٨٠/٣/١٧/٣  
تاريخ ١٩٦٤/١١/٢٦ حول الاقتراح برغبة رقم  
( ٣ ) المقدم من النائب المحترم السيد ابراهيم كريشان  
بموضوع ارتفاع أسعار الزيت والزيتون والطلب  
بوقف تصديره للخارج .

أرجو أن أبلغ معاليكم بأن هذه الوزارة عندما  
أقدمت على السماح بتصدير زيت الزيتون للخارج  
بالكمية المحدودة في أمر الدفاع الصادر عني بتاريخ

مستودعات وزارة المواصلات والتي تقدر بمئات  
الألوف ومنها ما لم يعرف ماهيته حتى هذا التاريخ  
عرضة للتلف هذا امر اظن يستطيع ان يلم به الألام  
الكافي معالي وزير المواصلات للأجابة عليه بالتفصيل  
لا ان يجيب المجلس بكامله بأن حيا كاملاً يربوا نفوسه  
على الألوف من الناس بأن الوزارة تعتذر لعدم وجود  
كمية من الاسلاك او عدد من الهاتف .

وزير المواصلات : معالي الرئيس ،

الواقع ان جوابي لا يتضمن اي اعتذار بالنسبة  
لسؤال النائب المحترم .

الرئيس : ليس سؤال بل شكوى .

وزير المواصلات : .. او شكوى النائب المحترم

الرئيس : ليست شكوى من النائب المحترم بل  
من سكان جبل الزهراء .

وزير المواصلات : .. الوضع هو ان الامكانيات  
الفنية غير متوفرة في الوقت الحاضر لتلبية جميع  
الطلبات وهذا امر يحدث في معظم الإدارات ، هناك  
تعليمات يجب ان نحاول جميعنا ان نؤمنها لهذا البلد  
وللأحياء في البلدان المختلفة هذا صحيح ، ولكن  
هذا لا يعني اننا نستطيع ان نؤمن هاتفاً لكل بيت  
يطلب في اي وقت ، أما القسم الثاني من تعليقات  
النائب المحترم فأني أشكره عليها وأؤكد له كما يعلم  
هو بالذات على ما اعتقد بأن الوزير الزواره معنية  
بدراسة هذه الاوضاع المتوارثة وان لا علاقة لها  
مباشرة بالشكوى وانما اقمعت بالتعليق اجمالاً .

( ج )

الامين العام : وهذا جواب معالي وزير الداخلية  
رقم ٢٥٥٢٧ جواباً على الشكوى رقم ( ٢١ )  
المقدمة من أمين سر نقابة عمال المطابع في عمان .

١٩٦٤/١١/١ والبالغة (٧٠٠٠) سبعة آلاف طن استندت في ذلك الاسباب التالية : -

١ - الشكاوى الكثيرة من متجي الزيت وتجاره والواردة الى دولة رئيس الوزراء الافخسم والى هذه الوزارة المتضمنة تعرضهم للخسارة من جراء عدم السماح بتصدير الزيت وكان بعض السادة النواب قد تبني ودعم هذه الشكاوى .

٢ - أخذت الوزارة بعين الاعتبار الدراسة والاحصاءات الكثيرة التي قدمتها وزارة الزراعة التي أبانت أن الموسم جيد جداً وطلبت من هذه الوزارة السماح بتصديره على الاطلاق .

٣ - توصية اللجنة من ممثلين عن وزارة الاقتصاد الوطني ، ووزارة الزراعة ، ودائرة التسويق الزراعي ودائرة التموين ، والاتحاد التعاوني المتضمنة السماح بتصدير الزيت للخارج دون أي قيد وذلك استناداً لاحصاء وزارة الزراعة من أن الكمية المنتظرة لهذا العام تقدر بعشرين ألف طن او تزيد .

٤ - ان كمية من الزيت تبلغ مقدارها (٤٠٨) طناً صدرت لابنائنا في الكويت والسعودية خلال عام ويتوقع زيادتها لهذا العام .

ورغم ما تقدم أصدرت أمر دفع بتاريخ ١٩٦٤/١١/١ محدة الكمية المسموح بتصديرها بسبعة آلاف طن ، ومعددا الوقت الذي يبدأ فيه التصدير بـ ١٩٦٤/١١/١٥ وذلك كي يتسنى للمواطنين شراء حاجاتهم من هذه المادة .

كما أنني أعقد رغم كل ما ذكر ونشر عن ارتفاع أسعار الزيت في هذا البلد بأن هذا الارتفاع في الأسعار هو ارتفاع طارئ ومؤقت سوف يزول بعد مدة وجيزة عند اكتفاء الأسواق المستوردة لهذه

المادة والتي يقدر استهلاكها وعلى ضوء ما استوردت في السنين السابقة بأربعة آلاف طن في أحسن الحالات

هذا وقد لاحظت هذه الوزارة أن أسعار الزيت في الآونة الاخيرة قد تسدنت في الأسواق المحلية عما كانت عليه ، اما اذا عادت هذه الاسعار للارتفاع ارتفاعاً غير معقول فستدرس الوزارة اتخاذ الاجراءات الكفيلة لمنع هذا الارتفاع . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ،

وزير الاقتصاد الوطني  
عادل الشيايلة

السيد كوشان نائب معان : معالي الرئيس .

لقد ظن بعض الزملاء الكرام من متجي الزيت انه ربما قصدت بطلبي هذا عرقلة عملية السماح بتصدير الزيت للخارج الأمر الذي يؤثر على الإنتاج الزراعي في الاردن ويحول دون فائدة المزارعين والمنتجين كما زعموا . فأطمئن الزملاء ان اهتمامي بأمر المزارع والمنتج والدفاع عن حقوقهم لا يقل عن اهتمامهم بمصلحتهم . وكل ما قصدته من طلبي هذا . هو ان يعالج معالي الوزير مشكلة ارتفاع اسعار الزيت في الآونة التي مرت حيث بلغ سعر رطل الزيت من ٨٥ قرش الى (٩٠) واختفى وجوده في الأسواق المحلية . رغم جودة الموسم . وقبل ان يؤمن المواطن العادي المستهلك حاجته من هذه المادة الغلاته بسعر مناسب .

أما وقد عالج معالي هذه المشكلة في جوابه الذي استعتم اليه بحيث طرحت كيات في الأسواق وتدننى سعره حتى وصل سعر الرطل الواحد الى (٦٢) قرش وأصبح وجوده ميسوراً لكل مواطن دون ان يؤثر ذلك على عملية التصدير . ومصلحة المنتج والمصدر ولولا اثاره لهذا الموضوع لما تيسر للمستهلك الحصول

على الزيت بهذا السعر المعقول . لذا لا يسعى ازاء هذا الاجراء الحكيم العادل من لدن معالي الوزير إلا ان ازجي له الشكر لمعالجة هذه المشكلة بشكل يعود بالفائدة على فئات المواطنين جميعاً حيث روعيت مصلحة المواطن والمستهلك بأن واحد . وهذا ما نهدف إليه جميعاً ويتطلبه كل مواطن في هذا البلد النامي المتطور .

(٥)

الامين العام : وهذا كتاب معالي رئيس ديوان الموظفين .

معالي رئيس مجلس النواب

عملاً بالفقرة (ج) من المادة (١٣) من قانون الخدمة المدنية رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٣ اقدم لمعاليكم التقرير السنوي السابع لديوان الموظفين عن سنوات ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ .

لقد ارسلت نسخاً من التقرير الى دولة رئيس الوزراء وأصحاب المعالي الوزراء .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

عمان في ١٩٦٤/١١/٣٠

رئيس ديوان الموظفين  
بشاره غصيب

دولة رئيس الوزراء : اولاً احالته الى احدى اللجان وبعد ذلك تكتب تقريرها ويناقش تقريرها .

الرئيس : إذن اقترح ان يحال الى اللجنة القانونية ومن ثم وبعد تقديم تقريرها يناقش الموضوع .

الجميع : موافقون .

السيد ملحيش نائب نابلس : معالي الرئيس ، اقدم تهنئي للحكومة على ما قالته من تكريم وتقدير في عيد العلم في الجمهورية العربية المتحدة

الشقيقة في شخص احد اعضاء الاساتذ العلماء السيد قدري طوقان .

اننا هنا في الاردن مع ما نشكو من ضيق في دخلنا القومي الا اننا نتميز وتفاخر بالنهضة العلمية التي تحققت في عهد الحسين الزاهر رائد النهضة الحديثة وراعي التقدم العلمي .

ان جلالة القائد الاعلى قد اعد لهذا البلد جيشين يحق للاردن ان يباهي بهما .

(جيشاً من الجنود البواسل يخمي بهم الحدود وجيشاً من الطلاب الامثال بعدهم ليسر بهم وبالبلد نحو الامل الباسم المشود)

٤ - الاقتراحات

الرئيس : ارجو من الامين العام تلاوة الاقتراحات تمهيداً لأحالتها .

(أ)

الامين العام :

اقترح برغبة رقم (٤)

التاريخ : ١٩٦٤/١١/٢٥ .

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

تحية واحتراماً ، وبعد ،

ارجو ان اتقدم بالاقتراح التالي ، راجياً من معاليكم واهضاء المجلس الموقر النظر اليه باهتمام بالغ لاهميته وذلك للتداول الآن ولانتهاء الموضوع عند تنظيم الموازنة الجديدة .

ان الطريق المؤدي من جبع الى صانور الى ميثون الى الجديدة الى سيريس الى جربة الى ميسلي تبلغ مساحة (٢٢) كيلو ويبلغ عدد سكان مساه القرى الستة حوالي (٤٠٠) الف نسمة تقريباً تتعطل



اعمالهم ومصالحهم وزراعتهم تماماً أثناء فصل الشتاء .  
أرجو أن اقترح على معالي وزير الأشغال العامة  
بان يبيء هذه الطريق للسير هذه السنة ، اما عند  
تنظيم الموازنة القادمة ٦٦/٦٥ ان يتكرم برصد  
المبلغ المعين لتعبيد هذا الطريق .

وبهذه المناسبة أرجو أن اعلن واعلم معاليكم  
ومعالي وزير الأشغال العامة ان اهالي هذه القرى  
السته مستعدون للمساهمة مع الحكومة المحلية في تعبيد  
هذا الطريق .

كما أرجو من معاليكم التكرم باخالة هذا  
الاقترح الى الحكومة رأساً ، لالى اللجنة الادارية ،  
نظراً لأن أي تأخير في الاجراءات يضر في مصالح  
المواطنين هناك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

نائب جنين  
فوزي جرار  
نائب جنين  
محمد ارشيد

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالته  
للحكومة ؟  
الجميع : موافقون

( ب )

الامين العام :

اقترح برغبة رقم (٥)

تاريخ : ١٩٦٤/١١/٢٥

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم

نرجو معاليكم والمجلس النيابي الموقر أن يأخذ  
بناصر أهالي قضاء الطفيلة بتركيب خط هاتف ثان  
يوصلهم مباشرة بعمان وغيرها من مدن المملكة تسهيلاً  
لاعمالهم التي كثيراً ما تتأثر من جراء تأخرها . لسبب  
ارتباط خطها حالياً في الكرك رغم ما على هذه

الاخيرة من طلبات كثيرة . والاضرار التي نعيشها  
كثيرا ما تكون مادية .

واقبلوا فائق الاحترام ، ،

نائب منطقة اربد  
سامي حداد  
نائب بدو الجنوب  
فيصل الجازي  
نائب منطقة الطفيلة  
وحيد العوران

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالته  
للحكومة ؟

الجميع : موافقون

( ج )

اقترح برغبة رقم (٦)

تاريخ : ١٩٦٤/١١/٢

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

لقد مضى على انشاء مسجد قضاء الطفيلة سنتين  
عديده وما زال هذا المسجد يفتقر الى شعاره الديني  
( المآذنه ) وفي كل عام تزداد دائره الأوقاف بالعمل  
على رصد المبالغ اللازمة لاقامتها وحتى هذا التاريخ لم  
يباشر فيها .

أرجو التكرم باخالة هذا الاقتراح على المسؤولين  
للاسراع بانجاز هذا العمل الديني الكبير .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب منطقة الطفيلة

وحيد العوران

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالته للحكومة ؟

الجميع : موافقون

السيول التي سببها الارربة والصخور بالعام الماضي  
والذي سبب الى انخراط المياه المتدفقة عن مجاريها  
الاصابة بخرقة الاراضي المشجرة والمزروعة وجرفتها  
من جذورها وتركزت ضفتها آيلة للانخراط بأى  
مفعول بسيط كان .

ان بقائها على حالتها الراهنة يعرضها الى المزيد  
من الانهيار وبهذا تكون الخسارة أضعاف أضعاف  
ما حل بها في العام المنصرم .

لذا أرجو من الجهات المختصة الاسراع في  
ارسال جرافه أو غيرها لفتح منافذ السيول وتسهيل  
سريان وانسياب المياه فيها خاصة سيل الطفيلة الذي  
التي في العام الماضي بالعديد من اشجار زيتون الروماني  
في غور الصافي والافانخسارة ستكون جسيمة للغاية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب الطفيلة

وحيد العوران

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالته للحكومة ؟

الجميع : موافقون

( د )

الامين العام :

اقترح برغبة رقم (٩)

تاريخ : ١٩٦٤/١١/٢٢

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم

أرجو التكرم باخالة اقتراحي هذا على الحكومة  
لتأمر برصد المبالغ اللازمة لبناء مدرسة لبنات الطفيلة  
نظراً لعدم توفر البناء ، الذي يكفي لعقد الصفوف  
بما اضطر وزارة التربية والتعليم لاستئجار العديد من  
الأينية والتي كثيراً ما تكون بعيدة عن بعضها البعض  
مما سبب الى ازهاق المبيعات والطالبات على السواء  
بمنسب تلقي واعطاء الدروس ، وما هذا الطلب الا

( د )

الامين العام :

اقترح برغبة رقم (٧)

تاريخ : ١٩٦٤/١١/٣٢

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم

أرجو احالة هذا الاقتراح على معالي وزير  
الأشغال العامة للتكرم باصدار الأوامر والتعليمات  
اللازمة لتزفيت خط الطفيلة جرف الدراويش طلالا  
وأعمال الفتح والرصف وتحضير الحصمة الضرورية  
جاهزة وميسورة ، ناهيك عن انجاز جميع العبارات  
والجسور في هذا الخط .

أن الأبقاء على عدم تزفيتها في القريب العاجل  
يعرضه اولاً « للتلغ » ثانياً « يزيد في عناء المواطن  
الشيء الكثير من المتاعب والمشاق . ثالثاً « ارهاق  
خزانة الدولة بالاموال اللازمة كلما اعتراه عطب من  
جاء العوامل الطبيعية خاصة في الشتاء .

لذا نكرر الرجاء بتلبية هذا المطلب الحق ،  
المطلب الذي يتمشى روحاً « وجسداً » مع اهداف  
جلالة الملك الحسين المفدى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب منطقة الطفيلة

وحيد العوران

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالته للحكومة ؟

الجميع : موافقون

( هـ )

الامين العام :

اقترح برغبة رقم (٨)

تاريخ : ١٩٦٤/١١/٢٢

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم

أرجو التكرم باخالة اقتراحي هذا على الجهات  
المختصة للنظر بعين الاعتبار للمبادرة بتزويل منافذ

مساواة في باقي المقاطعات والجهات الأخرى من المملكة الأردنية الهاشمية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب منطقة الطفيلة

وحيد العوران

الرئيس : هل يوافق المجلس على إحالة الى الحكومة ؟

الجميع : موافقون

#### ٥ - الاستئذان الاجوبة

الرئيس : ننقل الى موضوع الاستئذان واجوبة الحكومة عليها ومدة البحث في موضوع الاستئذان نصف ساعة فقط ولتفضل عطوفة الأمين .

(أ)

الأمين العام : هذا كتاب دولة رئيس الوزراء مرفق به جوابي سماحة قاضي القضاة على سؤال الشيخ المكاوي سألوا الاستئذان ثم الاجوبة :

#### سؤال رقم ( ٦ )

تاريخ - ١٩٦٤/١٠/١٧

معالي رئيس مجلس النواب

تحية واحتراما وبعد : فأرجو توجيه السؤال التالي الى دولة رئيس الوزراء : - فهل قامت دائرة الاوقاف العامة بتوزيع الاعانات المالية لعمال وتحسين المساجد في الالوية ؟ فان هي قامت فما مقدارها وكيف تم توزيعها وما خصصة مساجد كل لواء وقضاء ؟

مع قبول فائق الاحترام

نائب لواء اربد

علي المكاوي

#### سؤال رقم (٧)

تاريخ - ١٩٦٤/١٠/١٧

معالي رئيس مجلس النواب الاكرام

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى دولة رئيس الوزراء الافخس .

لقد كان من مناهج حكومه صاحب الجلالة بتوجيه من لدن جلالة الملك المكي ( حفظه الله ) رفع مستوى حياة الامة وذلك بزيادة مخصصاتهم الفتيه وتعيين ائمة المساجد المغلقة غير ان سماحة رئيس مجلس الاوقاف الاعلى والشؤون الاسلامية درج على تعيين العجزه والعيمان في ملاك الاوقات واخلف جانب الائمة وشؤونهم فقد عين بالامس واعطين كفتين أحدهما لواء اربد بثلاثين ديناراً شهرياً والثاني لقضاء طولكرم بنفس المرتب عدا النفقات التي تتكبدتها لهما دائرة الاوقاف فكان بالا مكان تعيين عشرين اماماً بدلها بمرتب خمسة دنانير لكل امام أى بزيادة دينارين وثلاثين فلساً عما يأخذه امام المسجد الحالي، وفائده الامام الثابت في القرية الملازمة للمسجد لاقامة الشعائر الدينية وارشاد أهلها صباح مساءً أهم وأولى من واعظ متجول قد لا يزورهم الا نادراً ، فان كان ولا بد من اعالة هؤلاء المكفوفين والعجزه فبالا مكان وضعهما ملازمين لمسجدين حتى اذا ما اكتفت جميع المساجد بتعيين الائمة لها وتوفرت الاموال أيضا عندئذ يصان الى تعيين وعماظ ومفتشين واما والحالة لا توجب

فارجويان ذلك واعلامي عن الخطوات الفعالة التي اتخذت لانصاف الائمة وتحسين اجوالهم ورفع مستوى معيشتهم (( والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه ))

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام . نائب لواء اربد علي المكاوي

الرقم - ١٢٢٩٢/٦/١٠/٢٧

التاريخ - ١٩٦٤/١١/١٠

معالي رئيس مجلس النواب

أشير الى كتابكم رقم ١٦/١٦/٦/١٠ و٩٩٩٩ تاريخ ١٩٦٤/١٠/١٩ .

أبعث طياً بصورتين عن جوابي سماحة قاضي القضاة ورئيس مجلس الاوقاف والشؤون الاسلامية على سؤالي النائب الشيخ علي المكاوي رقم ٧٠٦ . واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

بهجت التلهوني

الرقم - م ع ١٤٧/٦١/١٧٤

التاريخ - ١٩٦٤/١١/٩

دولة رئيس الوزراء الافخس

بالاشارة الى السؤال رقم (٦) تاريخ ١٩٦٤/١٠/١٧ المقدم من فضيلة النائب المحترم الشيخ علي المكاوي والمرفق بكتاب دولتك رقم ١٢٢٩٢/٦/١٠/٢٧ تاريخ ١٩٦٤/١٠/٢٧ ، حول المساعدات المخصصة في موازنة الاوقاف لهذا العام لمساجد المملكة .

بلغت مجموع المساعدة المخصصة لمساجد المملكة هذا العام ( ٧٣٧٥ ) ديناراً و ( ٧٣٠ ) فلساً وقد وزعت على النحو التالي : -

فلس دينار

٨٣٠ ١١٤٣ لمساجد منطقة القدس بما في ذلك المبالغ المصروفة خلال هذا العام على اصلاح مساجد المنطقة .

١٥٠ ١٩٤٣ لمساجد منطقة نابلس بما في ذلك المبالغ المصروفة خلال هذا العام على اصلاح مساجد المنطقة .

١٥٠ ٣٠٣ لمساجد منطقة رام الله بما في ذلك المبالغ المصروفة خلال هذا العام على اصلاح مساجد المنطقة .

١٠٠ ٣٨٥ لمساجد منطقة جنين بما في ذلك المبالغ المصروفة خلال هذا العام على اصلاح مساجد المنطقة .

٦٠٠ ٣٨٠ لمساجد منطقة الكرك بما في ذلك المبالغ المصروفة خلال هذا العام على اصلاح مساجد المنطقة .

١٠٠ ٧٠٠ لمساجد مناطق اربد والمفرق والرمثا .

١٠٠ ٥٠٠ لمساجد منطقة الزرقاء .

١٠٠ ٢٥٠ لمساجد منطقة معان .

١٠٠ ١٠٠٠ لمساجد منطقة عمان .

١٠٠ ٢٠٠ لمساجد منطقة السلط .

١٠٠ ٥٠٠ لمساجد منطقة الخليل .

١٥٠ ١٥٠ لمساجد منطقة بيت لحم .

٧٣٠ ٧٣٧٥

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

قاضي القضاة ورئيس مجلس

الاوقاف والشؤون الاسلامية

عبد الله غرشة

الرقم - م ع ١٤٧/٦١/١٧٤

التاريخ - ١٩٦٤/١١/٨

دولة رئيس الوزراء الافخس

بالاشارة الى موضوع السؤال رقم (٧) تاريخ ١٩٦٤/١٠/١٧ المرفق بكتاب دولتك رقم ١٢٢٩٢/٦/١٠/٢٧ تاريخ ١٩٦٤/١٠/٢٧ ، المقدم من بخيرة النائب المحترم الشيخ علي المكاوي .



١ - عملت دائرة الاوقاف في هذا العام على زيادة رواتب العدد الاكبر من موظفي رجال الدين من الأئمة والخطباء والوعاظ والمدرسين والمؤذنين والخدم زيادة بلغ مجموعها خمسة عشر ألف دينار وقد راعت هذه الدوائر الزيادة رفع الحد الأدنى للرواتب الى خمسة دنانير شهرياً وبهذا لم يعد هناك اي موظف يتقاضى راتباً اقل من هذا الحد . مع العلم بان قسماً كبيراً من الموظفين يتقاضون رواتب اعلى بكثير من خمسة دنانير .

٢ - عينت الدائرة هذا العام خمسة وعطاء جدد لمناطق طولكرم واربدمعان والكركوجميعهم من حملة الشهادات العالية .

٣ - جرى تصنيف واعطي الكورة واربد السيدين الشيخ احمد دخل الله وعلي ابر العيش الى الدرجتين التاسعة والعاشره بعد ان كانا يتقاضيان راتباً مقطوعاً .

٤ - اما المعجزة والمكفوفين موضوع السؤال والذين جرى تعيينهم من ضمن الوعاظ . فهما الشيخ عبد الكريم صالح قبيعة وهو يحمل المؤهلات التالية .

١ - دبلوم التربية الصامة من كلية التربية في دمشق .

٢ - ليسانس في الشريعة الاسلامية من كلية الشريعة في دمشق .

بالاضافة الى خدمة سنة في تدريس المكفوفين في الكويت وخمسة اشهر في وعظ الناس في مسجد الحنبل الفلسطيني في دمشق .

والشيخ مصطفى اسعد ابن عيشة . وهو يحمل الشهادة العالية لكلية الشريعة والشهادة العالمية مع الاجازة في القضاء الشرعي من جامعة الازهر الشريف

٤ - احدثت في الموازنة هذا العام ( ٦٥ ) وظيفة لأئمة ومؤذنين في القرى التي لم يكن فيها أئمة او مؤذنين من قبل .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام قاضي القضاة ورئيس مجلس الاوقاف والشؤون الاسلامية عبد الله غوشه

فضيلة الشيخ الاستاذ علي المكاوي نائب اربد:

معالي الرئيس ، حضرات النواب ، دولة الرئيس ، معالي الوزراء المحترمين ،

لاشك ان دولة رئيس الوزراء هو من احرص الناس على رفع مستوى الأئمة وفتح المساجد في هذه المملكة الناهضة ، ولكن مما حدا بي الى اثاره هذين السؤالين هو :

ان سماحة رئيس مجلس الاوقاف الاعلى قد اهتم بناحية الوعاظ ولم يهتم بناحية الأئمة .

فالبليد ليس بحاجة الى وعطاء بل بحاجة الى ائمة فالامام ملازم في القرية وهو عنوان القرية ورمزها وهو المشار اليه عند كل زائر يزور القرية ، فالامام في القرية هو الذي يفصل في شؤون احوالهم وهو الذي يرعى امورهم في كسل صغيرة وكبيرة ، فهو المرشد الزراعي وهو الطبيب وهو المرشد الروحي وهو كلنا وكلنا الخ ومع هذا وذلك فلا يعطى من شؤون الاوقاف سوى ثلاثة دنانير واخيراً قد رفعت دينار واحد .

فالائمة ايها السادة الواقع انهم محرومون من كل شيء وهم عزاء هذا البلد وهم النواة الصالحة الذين يجب ان يعنى بامرهم عناية فائقة ويوضع لهم كادر خاص في المساجد .

وهناك بعض القرى يلزمها أئمة وهي :

حكما - مرو - الرقيد - حبراص - كفر جابر - زحر - جمعه - هام - ناطعه - جحنيه - حيكار - زيده - وقاص - المشروع - الخبيبه - الفرقة - المزارع - الجرم - ابر القوص - دوقره - فوعرا - حور - اصعرا - دير السمته - حورفا - حرتا - خرجا - الحريه - جني الصفا - حواره - كفر رحنا - عقربا - جفين - مرجا - كفر كيفا - وغير ذلك

هناك مساجد في هذه القرى لا أئمة فيها يرشدون اهلها ، فهذا الذي حدا بي لطلب الاهتمام من سماحة رئيس مجلس الاوقاف الاعلى لشؤون الأئمة وان يوضع لهم كادر خاص لا ان يعين هناك وعطاء لأجل عمل لهم .

أما من جهة الاعانات فقضاء الرمثا خصص له ٥٠ ديناراً هذا المبلغ لعشرين مسجداً ما قيمة هذه الدريجات لهذه المساجد . هل تكفي زيتاً او هل تكفي كبريتاً ام ام الخ .

وخصص لقضاء دير ابي سعيد مبلغ ٥٠ ديناراً ما قيمة هذه الدنانير وكذلك عجلون وكذلك المرق و الى اربد خصص ٤٠٠ دينار هذه النقود التي خصصت لهذه المساجد في الواقع قليلة جداً . وانني اهيب بدولة رئيس الوزراء لوضع ضريبة ... آسف لوضع مخصصات لأحياء هذه المساجد ورفع مستوى الأئمة .

دولة رئيس الوزراء : ليس عندي ما ازيد على الكتب الواردة . السيد السحيمات نائب الكرك : خلافاً للنظام الداخلي استسمح معالي الرئيس وحضرات الاخوان السناخ لي بكلمة قصيرة جداً حول ما تفضل به سماحة الامتاز المكاوي .

في الواقع انني اؤيد اكثر ، خاصة اننا لاننا ان هناك تعديلاً وديناً على ما ذكره في المادة .

الرئيس : هل يوافق انباس الى هذا ؟  
الجمع : موافق .

( ب )

الامين العام : وقد ورد جواب معالي وزير الزراعة على السؤال المقدم من معالي السيد ايوب مسلم وسأتلو السؤال ثم الجواب :

سؤال رقم ( ١٢ )

تاريخ ١٩٦٤/١١/٥

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو أن تستوضحوا من معالي وزير الزراعة ( قسم البيطرة ) حول ما يلي : -

قررت وزارة الزراعة / قسم البيطرة نقل الطبيب البيطري في بيت لحم الى نابلس قبل ان تعين او تنقل طبيباً بيطرياً يخلفه في الوظيفة ليسهر على مصالح المواطنين من اصحاب المواشي وهم كثرة .

واذا علمنا ان منطقة بيت لحم مشهورة بتربية المواشي على انواعها ندرك مدى ما لحقها من ضرر من جراء عدم وجود طبيب بيطري فيها بصورة مستمرة .

فهل لمعاليتكم استيضاح الوزارة المذكورة عن الاسباب التي دفعت الى هذا الاجراء السني يلحق الضرر بمصالح المواطنين قبل ان تعين لها طبيباً بيطرياً لا سيما وهي بأشد الحاجة الى مثل هذا الطبيب .

واقبلوا الاحترام

نائب منطقة بيت لحم  
ايوب مسلم

الامين العام : وهذا هو جواب عمالي وزير الزراعة .

الرقم - ٩٧٨٥/١٧/٢  
التاريخ - ١٩٦٤/١٢/٧

عمالي رئيس مجلس النواب الاكرم

أشارة لكتابكم رقم ١٠٠٨/٦/١٦/٣ تاريخ ١٩٦٤/١١/١١ والدوال رقم ( ١٢ ) المرفق به والمقدم من قبل نائب منطقة بيت لحم السيد أيوب مسلم :

أرجو أن أبين لمعالكم بأن جهاز دائرة البيطرة شأنه شأن أي جهاز فني من أجهزة الدولة يتعرض بين الحين والحين لأفئاد عدد من موظفيه في بعثات الى الخارج لزيادة خبراتهم في حقول اختصاصهم ، وفي مثل هذه الحالات يصار الى انتداب من يقوم بأعمال الموقد لضمان استمرار الخدمات البيطرية في كافة المناطق دون استثناء . وقد صدف وان حان موعد سفر طبيب بيطري نابلس الى بريطانيا في بعثة تخصصية وهناك أربعة من زملائه خارج البلاد في بعثات ودورات مماثلة . فعمدنا الى انتداب طبيب بيطري بيت لحم للقيام بأعمال طبيب بيطري نابلس خلال فترة وجود زميله في البعثة ، وانتدبنا كذلك طبيب بيطري الخليل للقيام بأعمال مركز بيت لحم بالإضافة الى وظيفته الأصلية في الخليل وذلك نظراً لقرب اللدنيين من بعضها البعض ومسح هذا فائني أؤكد لمعالكم أن الخدمات البيطرية في منطقة بيت لحم لم تتوقف أو تعطل فطبيب الخليل يداوم فيها يومياً بعد يوم وفيها مأمور بيطره دائم يتلقى الطلبات وعلى استمداد للاتصال فوراً بالطبيب المنتدب اذا ما استدعت الظروف وجوده : ولا أجد ما يدعو للتكهن بالأضرار بمصالح المواطنين من جراء ذلك . . . . .

على استعداد لتحقيق في أي شكوى من أي تقصير أن وجد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام  
وزير الزراعة  
خالد الحاج حسن

السيد مسلم نائب بيت لحم : انا لا ادري عندما تنفضل عمالي الوزير بالرد على سؤالي انه كان يعلم او لا يعلم ان في منطقة بيت لحم ما يقارب ال ٤٥٥ بقره هولنديه حلوب . وان في منطقة بيت لحم ٣٠ الف رأس غنم . وان هناك عشر مزارع نموذجية لتربية الدواجن . وان هناك الف رأس بقر بلدي مقتناه في القرى المختلفة ، بالإضافة الى ٢٠٠٠ رأس حيوانات مختلفة . وذلك ايضاً لا ادري فيها اذا كان يعلم ان هناك ثلاث عشائر بدويه هم السبيديه والرشايد والتعامره وكلهم يعيشون على تربية المواشي وكذلك لا ادري فيها اذا كان يعلم ان هناك ثلاث مسالخ لثلاث بلديات يدبح فيها في كل يوم ما يزيد عن مائة رأس .

وكل هذه الأرقام والحسيات القائمة في منطقة بيت لحم اعتقد انها بحاجة الى طبيب بيطري يداوم فيها كل ايام الاسبوع ليتمكن من خدمة المواطنين ، اما ان ينتدب طبيب بيطري مرتين في الاسبوع فاعتقد ان هذا لا يكفي ولا يجوز لاية وزارة ما ان تحمل هذه المنطقة وتكون فيها هذه الأرقام لتربية الدواجن وهذه الحسيات التي تخدم خير البلد ورفعته لمسلدا فاني اصر وارجو ان يعين طبيب بيطري بصورة دائمة في منطقة بيت لحم ليتمكن من خدمة المواطنين وزير الزراعة : معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

بالنسبة للملاحظات التي اوردتها زميلي النائب معالي ايوب بك مسلم أؤكد له انني اعلم بجميع

أرجو اعلام الخواص الكرام عن كثرة الزيت صدره دالة ارجع عن الموسم الحالي واقرارا فائق الاحترام .

نائب طوكركم  
عبد الله الفاضل

الامين العام : (تابعاً)

وهذا هو جواب عمالي وزير الزراعة

الرقم - ١٥٤٥/٨/٩  
التاريخ - ١٩٦٤/١٢/٦

عمالي رئيس مجلس النواب

أشير الى كتابكم رقم ١٠٨٥/٦/١٦/٣ تاريخ ١٩٦٤/١١/٢٥ حول السؤال الموجه من عمالي النائب السيد عبد الله الفياض عن كميات الزيت المصدره للخارج من الموسم الحالي ، وارجو ان اجيبكم بما يلي : -

بلغت كميات زيت الزيتون المصدرة الى الكويت والسعودية لغاية ١٩٦٤/١٢/٦ ١٩٥ طن و ٢٢٣ كيلو جرام ولم يسدر الى اي بلد آخر لغاية الآن .

وتفضلوا معاليكم بقبول وافر الاحترام ،

وزير الزراعة/التسويق الزراعي

خالد الحاج حسن

السيد الفياض نائب طوكركم :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

انني تقدمت بهذا السؤال الى معالي وزير الزراعة كي تقفون من جوابه على كمية زيت الزيتون التي صدرت من البلد لحد هذا التاريخ وهي ١٩٥ طن تقريبا . وكان ذلك بسبب تقديم سعادة النائب المحترم السيد ابراهيم كريسشان اقتراحا بمنع تصدير الزيت اذ أنه كان يعتقد أن زيت الزيتون ارتفعت

الأرقام التي تفضل بها ومفروض ان اعلم بهذه الأرقام قبل ان يعلمها اي شخص آخر بحكم عملي . كما انني اريد ان ابين للمجلس الكريم ان هناك طبيب دائم في بيت لحم كما بينت في مذكري الا انه احتجنا الى ان ترسل بعض الاطباء كما بينت في بعثات دراسية للاستفادة من خبرات زائدة تمكنهم من القيام باعمالهم على وجه افضل وبطريقة احسن : وانني كما بينت ان طبيب بيطري الخليل الذي هو اقرب مركز لبيت لحم ليقوم باعماله على افضل وجه ممكن وان هذه الوزارة على استعداد بالتحقيق في اية شكوى تظهر في تلك المنطقة وهذا ما اريد قوله

الرئيس : على كل حال يا معالي الوزير ان كان بإمكانه ان يداوم ٤ ايام في بيت لحم والباقى في الخليل .

وزير الزراعة : هو يداوم الآن ثلاثة ايام في بيت لحم .

السيد الجعبري نائب الخليل : لا يجوز . لا يجوز - ضحك وضحجه -

الرئيس : هناك سؤال موجه لعمالي وزير الصحة من السيد علي الدجاني وغياب وزير الصحة يؤجل السؤال والجواب .

( ج )

الامين العام : وقد ورد جواب معالي وزير الزراعة على سؤال معالي السيد عبد الله الفياض وهذا هو نص السؤال :

سؤال رقم ( ١٨ )  
تاريخ ١٩٦٤/١١/٢٥

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

أرجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير الزراعة للاستجابة عليه ضمن المدة القانونية .

هكذا حد لأصل



أسعاره بسبب كثرة التصدير ، ولو أن سعاده اتصل بالجهات المختصة عندما تقدم باقتراحه هذا لوجد ان الكمية التي صدرت كانت ٢٤ طنا فقط صدرت الى اثنائنا المقربين الذين يكسحون خارج بلادهم ليدخلوا الى هذا البلد أكثر من عشرين مليوناً من الدنانير بالنقد النادر تعدد عجز الميزان التجاري الذي يلحقه بهذا البلد المستهلك ويوفر النقد الصعب لاستيراد ما تعجز عن استيراده الكثير من الدول من أجل رفاهية هذا المستهلك وحده فشكراً لمعالي الوزير على اجابته .

معالي الرئيس - حضرات النواب المحترمين

ان الاقتصاد السليم لاي شخص ليركز على التوفيق بين دخله وصرفه أو بين مبيعاته ومشترياته فاذا أحل هذا التوازن أو زيادة الصرف عن الدخل تعرض الى أفلاس مدمر يضطره للتخلي عن موجوداته لسد عجزه المالي وما ينطبق على الفرد ينطبق على الدولة ، فنحن كدولة بلغ استيرادنا ٥١ مليون دينار وتصديرنا خمسة ملايين ونصف المليون أي نسبة دخلنا الى صرفنا ١٠٪ فهل هذا يبشر بخير ؟

كان من صادراتنا في السنة الماضية مليون ونصف المليون دينار فوسفات ، تمكن الوزراء والمسؤولون من تسويقها لا بالنقد بل بالمقايضة ، وبعد أن داروا ثلاثة أرباع المعنونة والباقي منتجات زراعية ولو تمكنا من تحسين صناعة الزيت للدوجة التي تمكنا من تصديره الى الأسواق الاوربية لادخلنا لهذا البلد خمسة ملايين دينار بالنقد النادر سنوياً وبمصنع الزيتون في نابلس أنشيء من أجل هذه الغاية ولكن فشل وتحول الى معمل للسمن النباتي بسبب افتقار هذا البلد الى الادمية الاقتصادية الخاصة المتجردة .

ان هذا البلد زراعي وخمسة وسبعون في المائة من سكانه مزارعون وأكثر من نصف مليون من هؤلاء المزارعين من متسجي الزيت ، وان الانتاج الزراعي على انواعه من حبوب وخضار وفواكه وحمضيات وزيت وزيتون هو انتاج اردني ١٠٠٪ تنتجه أرض أردنية بأيد أردنية وعقل أردني ومجهود أردني ( بعكس الصناعة المحلية التي تستورد جميع خاماتها من الخارج ) ولا يزدهر اقتصاد اي بلد الا اذا ارتفعت أسعار منتجاته ولاقتروا في الاسواق اذ ما يباع منها محلياً يبقى ثمنه في البلد ويصرف في البلد وما يصدر منها يكون ربحاً وبيني اقتصاد البلد وثمن المستورد خسارة للبلد حتى ولو كان زهيداً .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين  
لو أعرنا موضوع المزارع نظرة فاحصة مستقصية لتوصلنا الى ما يأتي :-

١ - ان هذا المجلس الكريم منذ سنين وهو يعالج مشكلة ديون المزارعين التي بسببها تسرب الكثير من أملاكه الى المستغلين .

٢ - المزارع هو المواطن الذي يصرف جميع نقوده في البلد فهو لا يصطاف في سويسرا ولا في لبنان ولا يشتي في أريحا فيرجع الى المستهلك ما دفعه ثمنه لاقتاج عن طريق آخر يعرّفها الاقتصاديون المفكرون .

٣ - المزارع هو الذي يكسح طوال أيام السنة ان برداً او حرّاً او مطراً أو صحوّاً ويعيش في أكوخ لا شمس تدخلها ولا نور ، وليس رث الثياب ، وينام على القرائش الخشن ، ويأكل ما يسهل الرزق ، وسعادة الزميل كزيشان تحول في جميع أنحاء المملكة وأعتقد أنه يعرف تماماً كل هذا ويعرف الكثير من القرى لاتدخ فيها الماشية وكثير لا يأكلون اللحم الا في الأعياد والولائم والمناسبات . فساداً كان هنالك فقير في البلد فهو

الاجواخ والجرار والمدخن السجائر الفاخرة وآكل المذ وطاب من مستورد وغير مستورد وانه حتماً المرحق لميزان هذا البلد التجاري وكثيراً ما يكتاز المستوردة . وأخيراً نريد يتباكي على حساب الفقراء ويقول في البلاد فقراً ، تريد أن تأكل فهل في البلد فقراء والفلاح موجود . الذي لو علمنا حساباً لدخله السنوي لوجدنا أن معدل دخل العائلة المكونة من خمسة أشخاص لا يتجاوز الخمسين ديناراً سنوياً أي معاش موظف في الدرجة الخامسة شهرياً .

والآن أعود لبحث شرعية طلب المستهلك المزعوم وهو الحد من حرية تصرف المنتج بأنتاجه ومنعه من التصدير فأقول :-

أي حق للمستهلك عند المنتج ؟ هل ساهم معه بالمصاريف . أم شاركه في العمل تحت الشتاء وفي البرد وفي حرارة الشمس المحرقة ؟ أم عوض عليه خسارته في الخضار هذه السنة ؟ أم أمده بمال أو طعام أو كساء طيلة أربع سنين من المحل ؟ أم عطف على أولاده الصغار ؟ لا يذكر هذا المستهلك الجليل أن هذا الفلاح استدان منه ورهن أرضه وتخل عن قسم منها بالحجر والبيع تسديداً للدين وفوق كل هذا يريد من هذا المواطن البناء الصبور بأن يتخمه بما لاوطاب من انتاجه بأخس الأثمان فهل لي أن أرجو هذا المستهلك أن يبقى على هذا المواطن الحر في نفسه خادماً أميناً يؤمن له الترف والرفاهية في المأكول والمشرب والملبس والسكن .

نحن نسعى كي يكون لنا اكتفاء ذاتي - كيف نتول الى هذا الاكتفاء الذاتي بدون تصدير ؟ وإذا كنا لا نريد أن نصدر فلماذا نزرع ؟ وما الفائدة من انشاء السدود وصرف الملايين على مشروع السبع سنوات وما الفائدة من مشروع زراعة الزيتون على ثمانية عشر

الفلاح وإذا كان هنالك بائس فهو الفلاح وإذا كان هنالك عريان فهو الفلاح . وإذا كان هنالك شقي فهو الفلاح وأني أتحدث كل من يشك في قولي هذا أن يذهب الى القرى لا لاكل المناسف عند بعض الوجهاء الذين يحسبهم الناس أغنياء وما هم بأغنياء مادياً ولكنهم أغنياء بتعطفهم وترفعهم وكرمهم وعزة نفوسهم بل يذهب للدرس والاستقصاء ليجد أن العاسة والثقة والتعب المتواصل والديون والالتزامات ترهق ذلك الفلاح المسكين الصبور الذي يتألم ويتكلم .

أنني لا أريد بهذا أن ألعب بالعواطف أو استدر الرحمة بذلك المسكين لانه هو نفسه لا يطلب الرحمة الا من الله ويزرع زرعه متوكلاً على الله ، فقره لا ينل من سوق انسدت فيه بضاعته ولا من محل اذا قل الشتاء أو قست الطبيعة بل يقول لي عند الله رزق وليس لي عليه سوق أو مطر أو انتاج وعسى أن يكون في السنة القادمة نصيب أوفى ورزق أعم وأوفر .

هذا المواطن هو العمود الفقري في جسم هذا البلد فقوته قوة للتاجر والعامل وقوة للدولة اذ أنه أكثر مواطن تضحية في سبيل بلده ومليكه وإذا نجحنا على البلد جميعه وكنا كمن يحفر قبره بظلمة بتوفير نادر بعمليات قليلة على المستهلك على اعتبار فقره .

وأخيراً نرجع لنسأل من هو هذا المستهلك الذي نعينه ؟ أنه طبعاً ساكن المدينة أنه حقا صاحب هذه الفيلات الضخمة وساكنها أنه هو الذي يتمتع بأجهزة التلفزة ومكيفات الهواء والتدفئة والتلاجات والارواح والأثاث الفاخر والسجاد المثلث والقراش الوثير ، وشنارب المتلجات والمكيفات ولايس

وفي الوحل - ينقلها الى السيارة لتوصلها الى المدينة كي ينعم بها هو وغيره من المستهلكين المتذميرين وبأخس الأثمان طبعاً .

نظرة عابرة أيها السادة على تصرفات غيرنا من الشعوب ، لقد كان الانكليز قبل أعوام قليلة يلبس أرداء الاجواخ وبالبطاقة ، الجاكيت بدون قبة والبطلون بدون ثنية كي يوفر قاشا يصدره ، وكان يرقع كعازا أخرى وكان محروما من الكثير من انتاجه ومصنوعاته وكنا نحن نلبس من الاجواخ فاخرها وكنا نمتنع بأفخر الحلويات الانكليزية وكثيرا ما أهدي الاردنيون شوكلاته انكليزية من الاردن الى اصدقائهم الانكليز في انكلترا ، أما اذا أراد أحدنا اقتناء سيارة فقا عليه الا أن يذهب الان الى السوق وبعد ساعة تكون في حيازته سيارة ثلثانية وانكليزية أو غيرها أما اذا أراد المالني أو انكليزي شراء سيارة من بلده فعليه أن يوصي عليها ويتنظر ستة أشهر أو أكثر ، وحكاية المستراني رئيس وزراء انكلترا حينما أراد تبديل سيارته وطلب من مجلس العموم تقديمه على غيره من المتظرين معروفه لديهم . وهناك على مقربة من القاهرة لائمهك المستهلك أن يجد من الرز الا الكسرة والرز الجيد يصدره لنا ولنيرنا كي يحافظوا على ميزانهم التجاري . وهذه أسبانيا تنتج وتصدر الى العالم ٦٠٠ ألف طن من الزيت الممتاز والجيد ولا تبقى للمستهلك الا النصف الثالث للاستهلاك المحلي فهل سمعنا تدمرا من ذلك المستهلك وهذه الامثلة ستنتهي من الناحية الاقتصادية للامم التي تريد أن تبني اقتصادها على أسس سليمة . ويظهر لي أن هذه الامم تعمل بالأقوال التي يرددها الفلاحون والفلاحات في مجالسهم عندنا فالفلاح يقول (جوع سنة وتبرى سنة بتبرى غني) والفلاحة تقول (من دبرت ما جاعت ومن رقت ما جريت) .

الف دتم تنوى الحكومة القيام بها خلال هذا الشتاء هل تظنون أننا نوصل الى هذا الاكتفاء بالكذب والتدجيل وباطلاق الشعارات المختلفة التي تشبه بنوعيتها شعارات الاحزاب المضللة الفاشلة فهذه تهدف بالقضاء على الرجعية والاستعمار واذناب الاستعمار وتلك تهدف بتوفير الغذاء للفقراء والمحتاجين والحقيقة ان كلا يعني على ليله .

ان هذه الزوبعة التي أثيرت حول ارتفاع أسعار الزيت كانت مصطنعة إذ ان أسعاره لم ترتفع بالشكل الذي أدعته الاساط التجارية والغرف التجارية مستغلة الصحافة في ذلك ، وأني أو كد مجلسكم الكريم أن صاحب الزيتون يصرف على انتاجه أكثر من النصف بسبب قلة العمال وارتفاع الاجور وكثرة المصاريف على النقل والعصر والتعبئة وغير ذلك ....

أما نسبة انتاج هذا البلد من الزيت فانها تساوي ٢٪ من انتاج العالم وهذا الرقم يضعف في مؤخرة البلاد المنتجة للزيت في العالم وهذا يدل على أن الاسواق الخارجية غير مثلهمة على زيتنا منذ أربع سنوات كما شرح أحد الكتاب الصحفيين تحت زاوية ( صباح الخير ) في الجريدة فلسطين الغراء في عدد السبت ١٩٦٤/١١/٢١ والذي وصل به تفكيره أن يتقدم الجمعيات التعاونية لاقراض أعضائها مالا يغطيهم عن بيع انتاجهم بأسعار رخيصة فكأنني به يطلب من الجمعيات التعاونية التخلي عن المبادئ التعاونية والنظم التعاونية كي يوفر على نفسه دينارا في تمويل بيته من الزيت طيلة أيام السنة ، وكنت أتمناه أن يكون معي حينما قرأت ما كتبه في زاويته ، حيث كنت أنظر الى المطر المنهمر مدرارا على الحقول فوقعت عيني على أربعة مزارعين في حقولهم يجمعون زهرة القرنبيط وتساوهم ينقلها على رؤوسهم تحت وابل المطر

يمثل عن وزارة الشؤون الاجتماعية ومثل عن اتحاد نقابات العمال . ونظرت اللجنة في مشروع القانون المعدل لقانون العمل لسنة ١٩٦٤ .

وبعد الدراسة والتدقيق قررت قبوله بالصيغة المرفقة وتوصي الخبايس الكريم بالموافقة على قرارها

#### اللجنة القانونية

السيد الدجاني نائب الرئيس : اشير الى الصفحة السابعة تقررة الثالثة من التعديلات .

الرئيس : سيقر القانون مادة مادة وعندنا نصل لتلك الفقرة ارجو ان تعرض وتقدم ملاحظاتك وارجو من المقرر تلاوة القانون مادة مادة للموافقة عليه وكل مادة ليس عليها اعتراض يعني موافقة عليها بالاجماع .

المقرر :

فانون رقم ( ) لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( القانون المعدل لقانون العمل لسنة ١٩٦٤ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٢١ ) لسنة ١٩٦٠ . المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل . كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الاولى من القانون الاصيل . وذلك بالاستعاضة عن الفقرة ( ٢ ) منها بما يلي : -

٢ - مع مراعاة احكام الفقرة ( ١ ) من المادة ( ٥ ) تطبق احكام هذا القانون على جميع العمال واصحاب العمل ، باستثناء : -

أ - موظفو الحكومة والبلديات .

ب - الاشخاص المستخدمون في الاعمال الزراعية والري .

ج - خدم البيوت وبستانيو وطهاة المنازل ومن في حكمهم .

د - افراد العائلة الذين يعملون في مشاريع العائلة .

لذلك أنني أقترح على هذا المجلس الكريم أن يشجب كل اقتراح من شأنه الحد من التصدير كما وأني أقترح على الحكومة الرشيدة أن تقف موقفا حازما بفتح باب التصدير لانتاجنا الزراعي من كل انواعه وأن تسعى بواسطة مكتب التسويق الى إيجاد الاسواق الخارجية لهذا الانتاج كما وأني أقترح منع استيراد أي انتاج زراعي في الوقت الذي يكون فيه انتاجنا المحلي في الاسواق وذلك سعيا وراء الاكتفاء الذاتي وان يجربوا تطبيق القوانين الذين يتمسك بهما الفلاحون ولو لمدة سنتين فقط ليروا أننا فعلا نسير نحو الاكتفاء الذاتي ماذا ولا فان الانتاج الزراعي سيفشل ودخلنا القومي سيتحطم وستبخر آمالنا بكل مانسبته اكتفاء ذاتي وسنبقى عائلة على غيرنا الى ما شاء الله لنا أن نبني من هذه السادة يمكننا أن نستنج أن هذه القضية ليست قضية منتج أو مستهلك بل أنها قضية مصير - اقتصادي لبلد بكامله من عامل ومزارع وتاجر وصانع وموظف وبالتالي قضية بلد ناشيء يكامله ويجب معالجتها والتصرف بها على هذا الاساس .

الرئيس : اخواني

ارجو بهله المناسبة ان الفت نظر النواب الكرام الى ضرورة ايجاز السادة النواب في كلماتهم ما امكن وان تكون اجاباتهم منصبة على الواقع . ولن اسمح منذ الآن الا بما ذكرت .

#### ٦ - مقررات اللجنة القانونية

الرئيس : ننتقل الآن الى بحث مقررات اللجنة القانونية . وبالنسبة لغياب المقرر الاستاذ سلمان القضاة ارجو ان يفضل الى المنصة عطوفة السيد صلاح السحجات .

(١)

المقرر بالوكالة السيد السحجات :

#### قرار رقم ١١

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني في عدة جلسات ، آخرها كان اليوم ١٩٦٤/١١/٢٥ ، وقد تم هذا الاجتماع بحضور

مجلس النواب



المادة ٣ - تعدل المادة الثانية من القانون الاصيل بالاستعاضة عن الفقرات ٥ و ٨ و ١٠ بالفقرات التالية :-

٥ - تعني لفظة ( معين ) المدين بمقتضى هذا القانون او الانظمة الصادرة بموجبه .

٨ - تعني لفظة الاجر ، ما يتقاضاه العامل من صاحب العمل بموجب عقد عمل كتابيا كان ( وشفويا ) معبراً عنه بالنقد او بالعين او بحسته من الأرباح او بالعمولة ( الكسبون ) او على اساس العمل بالقطعة .

١٠ - تعني لفظة ( عامل ) كل شخص يعمل تحت امره صاحب عمل مقابل اجر وبموجب عقد عمل بالمعنى المقصود من المادة ( ١٥ ) او عقد عمل للتدريب بالمعنى المقصود من المادة ( ١٤ ) ويكون اثناء العمل تحت اشراف او ادارة صاحب العمل ، وفي مكان العمل وتشمل ايضاً كل شخص يبحث عن عمل بأجر .

وتضاف الفقرة التالية تحت رقم ( ١٢ )

١٢ - وتعني عبارة ( الشخص العاجز عن العمل ) كل شخص ساءت حالته الصحية او العقلية الى حد اصبحت معه غير قادر على تأمين عمل مناسب لنفسه والاحتفاظ بذلك العمل .

المادة ٤ - الانظمة .

يستعاض عن المادة الثالثة من القانون الاصيل بما يلي :-

٣ - يجوز لمجلس الوزراء بناء على توصية وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ان يصدر انظمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٥ - تعدل المادة ( ٤ ) من القانون الاصيل بحيث تضاف كلمة ( والعمل ) بعد عبارة ( وزير الشؤون الاجتماعية ) حيث وردت في هذه المادة .

المادة ٦ - تعدل المادة ( ٥ ) من القانون الاصيل باستبدال الفقرة ( ١ ) منها بالفقرة التالية :-

١ - تطبيق المواد ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٤٥ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٦٧ حسب مقتضيات الحال ، على العمال الذين يشتغلون في المؤسسات المنتظمة وعلى عمال الطرق والسكك الحديدية ووسائل النقل البرية والجوية بما في ذلك عمال تفريغ البضائع وتحميلها في الموانئ ( باستثناء المنصوص عليهم في المادة ( ١١ ) ) . السيد خليفة نائب عمان : معالي الرئيس ، ارجو ان تضاف المادة ٤١ بعد ٣٥ لانه اسقطت سهواً ؟

الرئيس : هل يوافق المجلس

الجميع : موافقون

الرئيس : وكذلك اعداد من ١ - ٦ كما تلاها عطوفة المقرر موافق عليها اليس كذلك ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس : اذن ليستمر المقرر بتلاوة باقي المواد .

المقرر :

المادة ٧ - صلاحيات مفتش العمل

تستبدل المادة العاشرة من القانون الاصيل بمايلي :-

١٠ - مع مراعاة الانظمة التي يصدرها مجلس الوزراء بموجب هذا القانون تعطى للمفتشين المعيّنين بموجب الفصل الثاني من هذا القانون الصلاحيات التالية بغية تمكينهم من القيام بواجباتهم :-

أ - الدخول مع أي موظف مختص حكومياً كان أو بلدياً ، أي عمل عام يستعمل ، أو تكون لديهم أسباب معقولة تجعلهم يعتقدون بأنه يستعمل كمكان للعمل وينطبق عليه أي من الاحكام القانونية المتعلقة بالاستخدام .

الجميع : موافقون .

الرئيس : تفضل يا اخ وحيد .

السيد العوران نائب الطائفة : بموجب نظام يوضع لهذا القانون توضع في الفقرة ٦ من المادة ٩ والغاية من ذلك ايضاح درجات العامل .

المقرر : القانون يبيح لوزير الشؤون الاجتماعية اصدار اي نظام يراه مناسباً لتطبيق هذا القانون .

الرئيس : هل يوافق المجلس على المادة ٩ من التعديل كما تلاها المقرر ؟

الجميع : موافقون

الرئيس : ليستمر المقرر

المقرر :

فقرة ( ٦ ) استخدام العمال غير الاردنيين

١ - لا يجوز لاية مؤسسة اهلية او اجنبية او لأي شخص ان تستخدم او يستخدم اي عامل او خبير في غير اراضي الا اذا كانت او كان بحاجة الى خيرة وكفاءة غير متوفرين لدى الاردنيين مالم ير وزير الشؤون الاجتماعية والعمل خلافاً لذلك وفقاً لتتضمنه الضرورة ويشرط في ذلك :-

أ - منح الأولوية في الاستخدام للعمال والخبراء والفنيين العرب بالنسبة لأعمالهم من الاجانب .

ب - ان يحصل المستخدم غير الأردني على تصريح بالعمل من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وذلك قبل مباشرة العمل .

٢ - يسمح لكل خبير أو فني غير أردني يعمل في المملكة الأردنية الهاشمية عند نفاذ هذا القانون ان يكمل المدة التي تعاقب على العمل فيها ولا ولا يسمح له بالاستمرار بالعمل بعد انتهاء مدة العقد اذا لم يحصل على التصريح المشار اليه في البند ( ب ) من هذه الفقرة .

ب - ان يفتش مثل هذا المحل والآلات وان يفحص السجلات والقيود الخاصة بالعمال والمتوجب حفظها وان يحول على البيانات اللازمة من أي شخص او اشخاص سواء في المنزل نفسه او خارجه حسبما يرى ذلك ضرورياً لتأمين تطبيق هذا القانون .

المادة ٨ - الأطباء المحكمون

تستبدل المادة ( ١١ ) من القانون الاصيل بما يلي : ١١ - لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل بناء على تنسيب من وزير الصحة ان يطلب من يشاء من الأطباء لاعطاء الشهادات الطبية ، ايشاء بالغايات المقصوده من هذا القانون كل ضمن منطقة يعينها له . المادة ٩ - تعدل المادة ( ١٣ ) من القانون الاصيل باضافة الفقرتين التاليتين تحت رقم ٥ اليها :

فقرة ( ٥ )

أ - يجوز للوزير ان يطلب من مكاتب الاستخدام ان تتخذ اجراءات خاصة لتسجيل وتشغيل الباحثين عن العمل ، ويجوز لطالب الاستخدام ان يطلب اعتباره باحثاً عن العمل ، ويرتب على موظف الاستخدام المختص ان يعتبره كذلك ، مالم يثبت العكس . ب - لمكاتب الاستخدام ان تقيم المقدره المهنية للمسجلين لديها كباشرين عن العمل وان تعميم كفائاتهم على اصحاب الاعمال لتأمين العمل المناسب لكل منهم . ج - يترتب على مكاتب الاستخدام ان توفر للباحثين عن العمل المسجلين لديها الارشاد المهني والتدريب اللازم اللذين يؤهلانهم بالقيام بالاعمال المناسبة لكل منهم كل ما امكن ذلك .

السيد العوران نائب الطائفة : اريد ان احدث عن المادة ٩ من التعديل .

الرئيس : هل يوافق المجلس على ما تلاه المقرر في المادة ٧ و ٨ من التعديل ؟

٣ - يشترط لتطبيق الاحكام الواردة في هذه الفقرة ان تكون قوانين الدولة التي ينتمى اليها العامل او الخبير او الفني غير الاردني تسمح للعامل او الخبير او الفني الاردني المعاملة بالمثل .

الرئيس : الواقع ولو انه لا يحق لي النقاش ولكن لي ملاحظة فيما يتعلق بالفقرة الثالثة ، هناك بعض الدول لا تنص قوانينها على ان الخبير الاردني او العامل الاردني يعمل بها . وهذه واردة بالنسبة ان مشروع السوق العربية المشتركة ولا ادري ما هو رأي معالي وزير الشؤون بالموضوع .

- اصوات تقترح شطبها -

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل : معالي الرئيس ، بالنسبة لهذه الفقرة بالذات كان السبب الرئيسي انه في بعض الدول العربية عندها نصوص في تشاريها العمالية بان الاجنبي يجب ان يأخذ تصريح من وزارة العمل ، وبعد ان تدارست الحكومة الموضوع وجدت انه في الوقت الحاضر الاردن لا يزال في دور النمو والتقدم وبالواقع الاردن بحاجة الى خبراء وعمال فنيين لذلك وجدنا ان نطلب من المجلس الكريم اذا كان بالامكان الموافقة على شطب الفقرة (٦) استخدام العمال غير الاردنيين كلها .

الرئيس : هل يوافق المجلس على شطب هذه الفقرة ؟

الجميع : موافقون

الرئيس : والآن يستمر عطوفة المقرر المقرر : المادة ١١ - تعديل المادة (١٤) من القانون الاصيل كما يلي :-

١ - يستبدل عبارة بين الثانية عشرة والثامنة عشرة ، بالفقرة ( ١ ) منها بعبارة : بين الثالثة عشر والثامنة عشر .

ب - تعدل الفقرة ( ٢ ) باستبدال كلمة « بلغ » بكلمة « اتم » .

المادة ١١ - تعدل المادة (١٥) من القانون الاصيل بالاستعاضة عنها بالمادة التالية :-

#### المادة ١٥

١ - عقد العمل هو اتفاق شفهي او كتابي صريح او ضمني ، يتهده العامل بمقتضاه ان يعمل لدى صاحب العمل وتحت اشرافه او ادارته مقابل اجر ويكون عقد العمل لمدة محدودة او غير محدودة ولعمل معين او غير معين .

٢ - تنفيذاً للغايات المتصودة من هذا القانون يعتبر العامل المعين لمدة غير محدودة بأنه يعمل باستمرار الى ان ينهي صاحب العمل استخدامه بموجب احكام هذا القانون ، اما في الحالات التي يستخدم فيها العامل لمدة محدودة فيعتبر بأنه مستمر في عمله خلال تلك المدة ، بغض النظر عن الايام التي لا عمل له فيها اثناء تلك المدة .

٣ - يعتبر العامل الذي يستخدم بانتظام بالقطعة في عمل العمل او للقيام بسلسلة من الاعمال بالقطعة بأنه عامل مستخدم لمدة غير محدودة .

٤ - اذا دخل في عقد العمل فريق ثالث مفوض عن صاحب العمل فيكون صاحب العمل ملزماً بالعقد

٥ - اذا دخل في عقد العمل متعهد فرعي يتخذ العمل بالنيابة عن المتعهد الاصيل او لصاحبه يكون المتعهد الاصيل والمتعهد الفرعي مسؤولين بالتضامن عن تنفيذ الالتزامات التي يفرضها هذا القانون .

٦ - يظل عقد العمل مغيلاً به بغض النظر عن تغيير صاحبه العمل اما بسبب نقل المشروع او بيعه او انتقاله بطريق الارث ويظل صاحب العمل

الاصيل والجديد مسؤولين بالتضامن مدة ستة اشهر عن تنفيذ الالتزامات الناجمة عن العقد والمتحققة الاداء قبل تاريخ التغيير وبعد انقضاء ستة اشهر على ذلك يتحمل صاحب العمل الجديد المسؤولية وحده .

٧ - يجب ان يحضر عقد العمل كتابة باللغة العربية وينسخين يحتفظ كل من الطرفين بنسخة منها واذا لم ينظم عقد كهذا جاز للعامل اثبات حقوقه بجميع طرق الاثبات القانونية .

٨ - لا يجوز ان يقل اجر العامل في عقد العمل على الحد الادنى من الاجر الذي ينطبق على حالته .

المادة ١٢ - تعدل المادة (١٦) من القانون الاصيل باستبدال الفقرتين ١ و ٢ بما يلي :-

١ - أ - يحق لصاحب العمل انهاء عقد استخدام اى عامل استخدم لمدة غير محدودة في اى وقت خلال الشهور الثلاثة الاولى من استخدامه (التي تعتبر مدة تحت التجربة) دون اشعار او مكافأة .

ب - اما بعد المدة المذكورة وهي مدة التجربة (مع مراعاة الحالات المنصوص عليها في المادة ١٧) فيحق لصاحب العمل انهاء عقد الاستخدام بسبب اعادة التنظيم في المؤسسة ، او بسبب زيادة عدد العمال ، او عدم ملائمتهم للعمل ، او اى سبب اخر يراه غير متضمن عليه في المادة ١٧ مقابل اشعار لمدة اسبوع او دفع بدل الاشعار للعامل الذي يشتغل بالساعة او اليوم او الاسبوع او بالقطعة او مقابل اشعار لمدة شهر او دفع بدل اشعار لعمال المشاهرة .

ج - يعمل الحساب بموجب هذه المادة على اساس اجر آخر شهر يتقاضاه العامل عند انهاء استخدامه مضافاً اليه جميع العلاوات المدفوعة باستثناء الاجور عن العمل الاضافي .

د - اذا انهى صاحب العمل استخدام عامل خلال مدة التجربه ، ثم اعاد استخدامه خلال شهر من تاريخ انتهاء استخدامه ، فان خدمته في مثل هذه الحالة تعتبر متواصلة .

٢ - اذا رغب العامل في انتهاء عقد استخدامه المبرم لمدة غير محدودة فيترتب عليه ان يرسل اشعاراً لمدة اسبوع او شهر بالطريقة ذاتها ، واذا لم يقدم بذلك يفرض ببدل الاشعار .

المادة ١٣ - يستعاض عن المادة (١٧) من القانون بما يلي :-

المادة ١٧ - الطرد دون اشعار او مكافأة يجوز لصاحب العمل انهاء عقد عمل لمدة غير محدودة ، او عقد عمل لمدة محدودة قبل انتهاء المدة المحددة في العقد او لعمل معين ، قبل انجاز العمل الذي ابرم العقد من اجله دون اشعار ، او بدل اشعار مع اعفائه من دفع المكافآت المنصوص عليها في المادة ١٩ في الحالات التالية :-

أ - اذا كان العامل قد عرض ، عن قصد ، حياته او حياة غيره من العمال للخطر اثناء العمل ، او تسبب عن قصد ، بالخلاف اضرار مادية ذات اهمية لمتوجسات صاحب العمل ، او بضايعه او ادواته او انشاءاته .

ب - اذا عاد العامل وتسبب بالخطأ اضرار مادية ذات اهمية لمتوجسات صاحب العمل او بضايعه او ادواته وامواله ، نتيجة اهماله ، شريطة ان يكون قد اذلل كتابيا او شفها بحضور شاهدين او اكثر ،



ج - اذا تعمد العامل ، او اهل نقل اية اداة أو آلة لها مساس بسلامة العمال من مكانها الذي وضعت فيه لحفظ سلامته وسلامة غيره من العمال في المؤسسة أو المصنع .

د - اذا وجد اثناء العمل تحت تأثير مخدر تناوله دون وصفة طبية ، او وجد مكرانا .

هـ - اذا وجد في مكان مخبوط من المصنع وفي مواد الكبريت او غيره من المواد المشتعلة او اية محلات معلن عنها بأنها خطيرة .

و - اذا ادين بارتكابه جناية او جنحة شائنة او اذا اعتدى بالضرب او قام باعمال خلقية شائنة مع صاحب العمل او مدير المؤسسة او اي عامل آخر في المؤسسة او اتي باعمال تعتبر اهانة كالشتم والتحقير على صاحب العمل او مدير المؤسسة .

ز - اذا افشى اسرار صاحب العمل التجارية او الصناعية الفنية او المالية .

ح - اذا تغيب دون سبب مشروع ، اكثر من خمسة عشر يوما خلال السنة الواحدة او اكثر من سبعة ايام متوالية ، على ان يسبق الطرد اذار كتابي بالبريد المسجل ، بعد غياب عشرة ايام في الحالة الاولى وثلاثة ايام في الحالة الثانية ، ويعتبر مجرد ارسال الانذار المسجل على عنوان العامل المسجل بينة كافية لتبرير عمل صاحب العمل .

ط - اذا استمر في مخالفة اوامر العمل المعلنة التي يصدرها صاحب العمل وانذر مرتين على الاقل بصورة كتابية في مناسبتين ، او شفهيya بحضور شاهدين او اكثر .

ث - اذا انتحل العامل شخصية غيره خبيثة او قدم شهادات مزورة .

ك - عدم مراعاة التعليمات المعلن عنها والالزام اتباعها لسلامة العمال والعمل ومخالفة شروط العمل .

ويشترط في ذلك ان يتيح صاحب العمل فرصة لبيان الاسباب التي تحول دون طرده .

الرئيس : يلحاج علي وصلنا لهذه الفقرة .

السيد الدجاني : نائب القدس اقترح ان يضاف لآخر الفقرة - ك ( دون مكافأة ) بحيث تصبح الجملة ( التي تحول دون طرده بدون مكافأة ) .

الرئيس : هل يوافق المجلس على اقتراح الحاج علي الدجاني ؟

الجميع : موافقون .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل : ارجوا ان تصحح كلمة الفصل بدل الطرد اينما وردت بالقانون .

الرئيس : هل يوافق المجلس على اقتراح معالي الوزير ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس : كذلك هل ثوافقون على منا تلاء المقرر من المواد من ١٠ - ١٣ مع تعديل الحاج علي ومعالي الوزير ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس : ليستجر عطوفة المقرر .

المقرر : المادة ١٤ - ترك العمل دون اشعار .

١ - في المادة (١٨) من القانون الاصيل يتعدل البند (د) من الفقرة (١) بالشكل التالي : -

ادنى اعلان صاحب العمل او مدير المؤسسة على العامل بالضرب او التحقير او اقراره منه او مع احد افراد عائلته جريمة اخلاقية او

٢ - يضاف الى آخر الفقرة (١) بند جديد تمت حرف (هـ) .

هـ - اذا تخلف صاحب العمل ، بعد ان يكون قد تلقى من مدير دائرة العمل او من مفتش العمل اشعاراً بضرورة تنفيذ احكام اية مادة من مواد هذا القانون ، او اي نظام ، او امر صادر بمقتضى المادة (٤) منه ، شريطة ان يقتصر ذلك الاشعار على العامل المعني .

المادة ١٥ - المكافأة عن الخدمة

يستعاض عن المادة (١٩) من القانون الاصيل بالمادة التالية : -

١٩ - يجب على صاحب العمل أن يدفع العامل الذي استمر في عمله مدة لا تقل عن ستة أشهر ، مكافأة ، كما هو مبين بالفقرة (٢) من هذه المادة ، وذلك في جميع الحالات التالية (بالإضافة الى أي مكافأة بموجب المادة ١٦) : -

أ - اذا انتهى صاحب العمل استخدام عامل لاي سبب لم يرد ذكره في المادة (١٧) .

ب - عندما ينهي صاحب العمل استخدام عامل بسبب المرض المدعوم بالتقارير الطبية الرسمية حيث لا يتوجب التعويض عليه بموجب الفصل الثاني عشر من هذا القانون .

ج - اذا ترك العامل عمله لاي سبب من الاستقالات الواردة في المادة (١٨) .

د - عند تغيب الفواصل التي تقع بين عمل وآخر ، ولا تزيد على شهر ، كانها مدة استخدام متواصلة وذلك حين حساب المكافأة .

هـ - تلك التي تتركها غفلة العمل بسبب الزواج والتحقير .

و - تحقير العامل للإلتحاق بالخدمة العسكرية .

السيد هاجيس نائب الرئيس : لي ملاحظته بالنسبة للفقرة (و) هل يعتبر انه قد جاء وينتج له المصلحة للخدمة يعني بعد ان ينهي خدمته هل ينتج له ان يعود له عمله .

الرئيس : لما يذهب للخدمة العلم وينتهي ثلاث سنوات ويستلم مكافأته يرجع لعمله ؟ استدر يا صلاح بك

المقرر :

٢ - تحسب المكافأة المستحقة بموجب الفقرة (١) من هذه المادة على اساس اجر شهر واحد ، للعامل الذي يشغل باجر شهري ، أو أربعة اسابيع للعامل الذي لا يعمل بأجر شهري ، عن كل سنة من السنوات الثلاث الاولى من استخدامه ، واجور نصف شهر لكل عامل شهري ، او اجور اسبوعين لكل عامل يعمل بأجر غير شهري عن كل سنة من السنوات التالية ، بحيث لا تزيد مجموع المكافأة عن اجور تسعة اشهر في الحالة الاولى . واجور (٣٦) اسبوعاً في الحالة الاخرى .

ويستحق العامل مكافأة نسبية عن المدة التي قضاه في الخدمة خلال السنة شريطة أن يكون العامل قد اشتغل مدة أكثر من ستة اشهر بصورة متواصلة وتحسب المكافأة على اساس آخر اجر تقاضاه العامل خلال استخدامه مضاعفاً اليه جميع ما تقاضاه من علاوات في تلك المدة باستثناء الاجور المستحقة عن العمل الاضافي . اما اذا كان العامل يتقاضى اجراً على اساس القطعة فتحسب المكافأة بنسبة مكاسبه خلال الساعات العادية عن الاشهر الستة الاخيرة من استخدامه ، بما في ذلك جميع علاواته المنتظمة .

٣ - إلغاء الفقرات المقصودة من هذه المادة ، لا تعتبر حالات الاستخدام التي سبقت ١٦ نيسان

سنة ١٩٥٥ بأنها حالات يستحق عنها العامل مكافأة الخدمة ، الا اذا كان مثل هذا العامل قد اكتسب حقوقا سابقة بموجب عقد استخدام او اتفاق او قرار وكانت في مفردا او جملة افضل من المزايا الممنوحة بموجب احكام هذا القانون .

٤ - يحق للعامل الخاضع لنظام ادخار او توفير او صندوق ادخار او تقاعد او اي اتفاق خاص من هذا القبيل ، في حالة انتهاء استخدامه ، الحصول على كافة الاستحقاقات الممنوحة له بمسوجب شروط النظام والاتفاق الخاص المشار لها آنفا وذلك بالإضافة للمكافأة المنصوص عليها في الفقرة (٢) من هذه المادة الا اذا نصت الشروط المذكورة على خلاف ذلك ، والتي يجب ان لا تتضمن اي نص يحرم العامل من استرداد ما دفعه لتلك الصناديق وذلك بالإضافة الى مبلغ لا يقل عن مقدار المكافأة التي يستحقها .

٥ - اذا توفي عامل بغير حوادث العمل وكان قد استخدم بصورة متواصلة مدة لا تقل عن ستة اشهر ، فان على صاحب العمل ان يدفع لورثة العامل الوارد ذكرهم في الدليل الثالث من الفصل الثاني عشر من هذا القانون مكافأة كما هو مبين بالفقرة (٢) من هذه المادة ، وتطبق على العامل المتوفى احكام الفقرة (٤) من هذه المادة ايضا .

٦ - تعتبر مكافأة الخدمة بمثابة دين ممتاز بالمعنى القانوني لهذه الكلمة .

السيد العوران نائب الطقيلة : ارجو بهذه الجلسة ان يوضح المجلس الكريم بعض الشيء حول ساعات العمل التي يتقاضى عنها العامل بموجبها الاجر .

الرئيس : في أي مادة ؟

السيد العوران نائب الطقيلة : أي مادة ، ان المواد التي تليت تحفظ له اجره

الاستاذ جعفر نائب عمان : ارجو ان تصحح كلمة المتوفى بدلا من المتوفي ايتا وردت

الرئيس : هل يوافق المجلس على اقتراح الاستاذ جعفر ؟

الجميع : موافقون

الرئيس : هل يوافق المجلس على المادة ١٤ و ١٥ من التعديل كما تلاها المقرر ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس : يستمر عطوفة المقرر .

المادة ١٦ - الدعاوى الناشئة عن عقد العمل الفردي يستعاض عن المادة (٢٠) من القانون الاصيل بما يلي : -

أ - تنظر المحاكم المدنية في الدعاوى الناشئة عن عقود العمل الفردية بصورة مستعجلة مقدمة على سواها من القضايا الاخرى .

ب - يستأنف قرار المحكمة خلال عشرة ايام ابتداء من اليوم التالي لتلاوته ، اذا صدر وجاهيا ، واجتداء من اليوم التالي لتبليغه ، اذا كان غيبا ، ويرتب على المحكمة ان تفصل بالاستئناف خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ورود القضية الى ديوانها

ج - اذا تبين للمحكمة المختصة ان الفصيل كان تمسقا وخالفا لاحكام المادتين ١٦ و ١٧ يجوز لها اصدار امر الى صاحب العمل باعادة استخدام العامل او ان يدفع تعويضا ، بالإضافة الى المكافأة وبذلك الاشعار المنصوص عليها في المادتين ١٦ و ١٩ شريطة ان لا يتجاوز مجموع مقدار هذا التعويض اجرة

المادة ٢٣ - مكررة

١ - كل عامل يرفض او يهمل تنفيذ اي حكم من احكام اتفاقية جماعية ملزمة له ( عملت بموجب هذا الفصل ) يحكم عليه بعد ادائه للمرة الاولى بغرامة لا تزيد على دينارين ، وفي حالة التكرار تضاعف الغرامة .

٢ - كل صاحب عمل يهمل او يرفض تنفيذ اي حكم من احكام اتفاقية جماعية ملزمة له ( عملت بموجب هذا الفصل ) يحكم عليه في كل مرة يبدان فيها بغرامة لا تتجاوز العشرة دنانير .

المادة ١٩ - حاية الاجور

يستعاض عن الفقرة (٢) من المادة (٢٥) من القانون الاصيل بما يلي :-

٢ - يجوز لصاحب العمل ان يفرض الغرامة على اي عامل او ان يوقفه عن العمل بدون اجر ، اذا اقراف اي فعل او افعال مخالفا بذلك للتعليمات الكتابية المعلن عنها في المؤسسة بعد ان يكون قد حصل على اذن مسبق من مدير دائرة العمل بها ، شريطة ان يكون قد اذّن العامل مرة واحدة لكل مخالفة خطيا او امام شهود على ان لا تزيد الغرامة عن ثلاثة اضعاف اجوره اليومية او ان يوقفه عن العمل اكثر من ثلاثة ايام بسبب ارتكابه مخالفة واحدة ويجب ان لا يزيد مقدار الغرامة - في اية حاله - على اجور ثلاثة ايام خلال الشهر الواحد ولا تفرض اية عقوبة او غرامة على اي عامل بعد انقضاء ثلاثين يوما على تاريخ ارتكابه المخالفة ، وتسجل الغرامات في سجل خاص كما تودع المبالغ في صندوق مشترك لمنفعة العمال .

الرئيس : هل يوافق المجلس على المادة ١٦ بعد تعديل الفقرة ب كما واقم سابقا وهل يوافق المجلس على المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ من التعديل كما تلاها المقرر ؟

الجميع : موافقون .

اسبوع عن كل ثلاثة اشهر خدمة وان لا يتجاوز مجموع التعويض الكامل عن اجرة شهرين .

د - تعفى كافة الاجرامات اللازمة لتنفيذ احكام هذه المادة ولتنفيذ القرارات المتخذة بشأنها من الرسوم .

السيد خليفة نائب عمان : ارجو ان تضاف العبارة التالية في اول الفقرة (ب)

ب - مع مراعاة احكام قانون حكام الصلح يستأنف . . الخ وذلك لان المفهوم للفقرة يستأنف قرار المحكمة الى محكمة الاستئناف في حين قانون حكام الصلح يميز بين القضايا التي تقل قيمتها عن خمس دنانير فتجعل محكمة الاستئناف محكمة بداية ترى القضية بصفتها محكمة الاستئناف فحق لا تشغل محكمة الاستئناف بقضايا قليلة القيمة وتقل عن خمسة دنانير .

الرئيس : هل يوافق المجلس على اقتراح عبد الرحمن باشا ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس : ليستمر المقرر .

المقرر :

المادة ١٧ - المفاوضة

يستعاض عن المادة (٢٢) من القانون الاصيل بما يلي :-

يجوز لاصحاب الاعمال ، او جماعات منهم او منظماتهم ، ان يبرموا اتفاقيات جماعية مع نقابات العمال ، او اتحاداتهم ويكون الاتفاق الجماعي ملزما للمؤقتين عليه وجميع الاشخاص الذين ابرم بالنيابة عنهم

المادة ١٨ - تضاف المادة التالية بعد المادة (٢٣) من القانون الاصيل مباشرة : -

مكرر المادة ٢٣



الرئيس : ارجو من المقرر الاستمرار .

المقرر :

المادة ٢٠ - دعاوى الاجور

يستعاض عن المادة (٢٦) من القانون الاصيل

بما يلي :-

المادة (٢٦) - ١ - يجوز لمجالس الوزراء ، بتسبب وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ان يعين من هو اهل لان يتولى منصب القضاء ليكون السلطة ذات الاختصاص في دعاوى الاجور في منطقة معينة للنظر في الادعاءات . . .

المقرر : هنا سقطت من في اول الفقرة فتصبح يجوز لمجلس الوزراء بتسبب من وزير الشؤون الاجتماعية .

السيد خليفة نائب عمان : يجب ان تكون

بتسبب من وزير العدلية ، وزير الشؤون لا يعرف او ليس له علاقة بالقضاة .

السيد المكشك نائب الكرك : هذه سلطة غير سلطة القضاة .

السيد خليفة نائب عمان : احث القضاة يولجوا لسلته القضائية .

السيد العوزان نائب الطفيلة : ما يعنيه الباشا لا ينطبق والواقع لان هذه السلطة غير نظامية .

الرئيس : نريد ايضا ان معالي وزير الشؤون الاجتماعية . . .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل : الواقع ان يكون عنده خبرة وكفاءة حقوقية ، . . .

السيد خليفة نائب عمان : ان يتدب احد القضاة ليرى بالاضافة الى اعماله هذه الاعمال . . .

السيد العوزان نائب الطفيلة : تقول الفقرة (٢)

لا تكون هذه السلطة ملزمة باتباع الاجراءات والاصول المتبعة في المحاكم النظامية وتكون لها نفس الصلاحيات الممنوحة للمحاكم النظامية . . .

الرئيس : اريد ان افهم من معالي وزير الشؤون عن مؤهل هذا الشخص هل يجب ان يكون حقوقي او اي موظف من موظفي وزارة الشؤون .

الاستاذ الملكاوي نائب اربد : معالي الرئيس ،

اقترح ان تكون العبارة هكذا

ان يعين من هو اهل لان يتولى الفصل في دعاوى الاجور وشطب منصب القضاء ليكون السلطة .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل : من الناحية العملية نحن نطلب من دولة وزير العدلية ان يتسبب احد القضاة .

الرئيس : اذن النص بهذا الشكل .

دولة رئيس الوزراء : برأيي ان بقاء الجملة بهذا الشكل المطلق افضل وبراخي معالي وزير الشؤون الاجتماعية عند التسبب ان يأخذ من هو اهل لتولي حسم هذه الخلافات الناشئة وقد لا يتخيه من القضاء لان عمله ليس بالعمل القضائي البحت .

الرئيس : اقترح ان تكون : يجوز لمجلس الوزراء بتسبب من معالي وزير الشؤون الاجتماعية ان يعين

من هو اهل لان يتولى منصب القضاء . . .

دولة رئيس الوزراء : ارى ان يقال : يجوز لمجلس الوزراء بتسبب من وزير الشؤون الاجتماعية

والعمل ان يعين من هو اهل لان يتولى النظر في دعاوى الاجور في منطقة معينة النظر - بصرف النظر يعني

ان لا تعطيه صفة القضاء .

الرئيس : عادة معالي وزير الشؤون الاجتماعية يطلب من معالي وزير العدلية تعيين قاض بالفصل بهذه القضايا .

دولة رئيس الوزراء : اصح لي ، هذا القانون اذا وجد بنصه الحاضر يختلف مع قانون استقلال القضاء لا

ويشترط في ذلك ان يكون العامل حين الادعاء باجراء مثل هذا الحسم او النقص او التأخر - لا يزال مستخدما لدى صاحب العمل - وفي حالة عدم توافر هذا الشرط يقدم العامل ادعائه الى المحكمة المدنية .

٢ - لا تكون هذه السلطة ملزمة باتتباع الاجراءات والاصول المتبعة في المحاكم النظامية وتكون لها نفس الصلاحيات الممنوحة للمحاكم النظامية في الامور التالية :-

أ - اجبار اي شخص بالمثل امامها واستجوابه بعد القسم ، و

ب - اجبار اي طرف من الاطراف المعنية على تقديم المستندات والبيانات التي يراها ضرورية للفصل في القضية .

٣ - يجوز لكل من الطرفين المتنازعين توكيل من ينوب عنها امام السلطة المختصة .

٤ - تقدم الادعاءات من العامل نفسه ، او من نقابة العمال بالنيابة عنه كتابة ، ويجوز للسلطة ان تطلب الى صاحب العمل - ضمن المدة التي تعينها ان يدلع الى العامل الاجور المحسومة بصورة غير قانونية ، او الاجور الغير المدفوعة او المستحقة الاداء او التي تاخر عن دفعها في المدة معينة لهذا الغرض بالاضافة الى اي تعويض تقرره ، شرطه ان لا يتعدى مقدار التعويض المبلغ المحسوم او غير المدفوع خلال فترة الاجور . ويشترط في ذلك ان لا يلزم صاحب العمل بدفع تعويض عن الاجور الناقصة او المتأخر دفعها اذا اقتضت السلطة ان التأخر كان ناجما عن خطأ بحسن نية ، او عن نزاع على المبلغ الواجب دفعه او عن جدوثة حالة طارئة او عن تخلف العامل عن المطالبة بالدفع او قبوله .

مجلس الوزراء يستطيع ان يعين قاضي ولا وزير الشؤون الاجتماعية يستطيع ان ينسب قاضي ، لذلك نحن نبعد هذه الصفة ونقول النظر في مثل هذه الامور من قبل شخص اهل قد يكتب ويعين ويتخذ الاجراءات بالنسبة تقريبا بارسالها للمجلس القضائي لان يتدب ويعين ، لذلك اذا وضعناها ! ان يتولى النظر في دعاوى اجور لمنطقة معينة . . تكون تلافينا هذه الامور وسلطة القضاء .

الرئيس : اذن تشطب منصب القضاء .

دولة رئيس الوزراء : نعم .

المقرر : اذن تصبح

٢٦ - ١ - يجوز لمجلس الوزراء بتسبب من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ان يعين من هو اهل لان يتولى سلطة النظر في دعاوى الاجور في منطقة معينة ، وفي الادعاءات الناجمة . . الخ

الرئيس : نعم وهل يوافق المجلس على ذلك ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس : ارجو من المقرر الاستمرار بالتلاوة

المقرر : مرة اخرى .

المادة ٢٠ - دعاوى الاجور

يستعاض عن المادة (٢٦) من القانون الاصيل بما يلي :-

المادة ٢٦ - ١ - يجوز لمجلس الوزراء ، بتسبب من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ان يعين من هو اهل لان يتولى سلطة النظر في دعاوى الاجور في منطقة معينة في الادعاءات الناجمة عن جسيمات في اجور اي عامل مستخدم في تلك المنطقة ، او عن نقص اجوره ، او تاخير دفعها ويبت فيها بصورة مستعجلة .

مجلس النواب

٥ - يجوز تقديم طلب واحد بالنيابة عن عدد من العمال، اذا كانوا يعملون في المؤسسة ذاتها وكانت اجورهم قد بقيت خلال نفس المدة او المدد غير مدفوعة بعد انقضاء الاجل المعين لدفعها .

٦ - تكون قرارات السلطة ذات الاختصاص قابلة لدى السلطة اذا كانت غيابة خلال مدة خمس ايام من تاريخ تبليغها وقابلة للاستئناف لدى محكمة الاستئناف خلال عشرة ايام من تاريخ تفهيمها او من تاريخ تبليغها اذا كانت غيابة .

السيد المكشع نائب الكرك: حتى تشمل محكمة الصلح اري شطب الاستئناف ووضع لدى المحكمة المختصة فتصبح وقابلة للاستئناف لدى المحكمة المختصة الرئيس هل يوافق المجلس على اقتراح سبابا بك؟ الجميع موافقون .

المقرر: (متابعاً)

٧ - يتم تنفيذ قرارات السلطة ذات الاختصاص في دوائر الاجراء كأنها قرارات صادرة عن المحاكم النظامية شريطة ان لا تخضع للمبالغ المحكوم بها بالتقسيط .

٨ - تقبل الادعاءات المقدمة من العامل او من يتوب عنه امام السلطة وكذلك القرارات المرسلة الى دوائر الاجراء ، دون رسوم او طوابع .

٩ - يقرر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل مقدار المكافأة التي يجب منحها الى السلطة ذات الاختصاص وذلك بعد اخذة بعين الاعتبار مقدار القضايا المقدمة اليها . هذا اذا تم العمل بعد الدوام الرسمي .

السيد عطية نائب عمان: يجب التحديد قبل يطلب مئة دينار . السيد المكشع نائب الكرك: يجب ان لا يعطى اية اجور وهو يأخذ راتبه من الحكومة الرئيس: ويمكن ان يقوم بهذا العمل غير موظف .

السيد المكشع نائب الكرك: لا يجوز تعيين غير موظف .

دولة رئيس الوزراء: اظن معالي سبابا بك قبل ان ياتي لهذه الفقرة قبل .. هذا اذا تم العمل بعد الدوام الرسمي

الرئيس: يا دولة الرئيس حتى المادة ٢٦ جاءت مطلقة يمكن تعيين شخص من خارج الحكومة ، ولكن اقتراح عبد الرحمن باشا وارد لنضع مجلس الوزراء فتصبح .

٩ - يقرر مجلس الوزراء بتسنيب من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل مقدار المكافأة ... الخ . هل توافقون على هذا التعديل ؟ الجميع : موافقون .

الرئيس: والآن المادة (٢٠) من التعديل بعد تعديل الفقرات ١ و ٦ و ٩ التي وافقم عليها هل توافقون على المادة بعد ذلك مجموعها ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس : ارجو من المقرر الاستمرار بتلاوة باقي المواد .

المقرر: المادة ٢١ - تعديل المادة (٢٩) من القانون الاصلي باستبدال الفقرة (٥) منها بما يلي :-

٥ :- يجب ان يعد في فناء كل مؤسسة منتظمة وفي مكان يسهل الوصول اليه مرآض واحد لكل خمسة عشر عاملاً او اقل ، كما يجب اعداد مرآض متباعدة للنساء والعمالات .

المادة ٢٢ - السلامة

تضاف الى المادة (٣١) من القانون الاصلي الفقرة التالية برقم (٣) :-

٣ - يحظر على صاحب العمل ان يقدم نظارات واقية وقفازات واجلدية او جزائات عندما تكون

السيد الدلقموني نائب اربد: هذا مشاهرة . المقرر: انتجيره مثل عمال المطاعم والفنادق والحانات نفع السواقين .

الرئيس: لا لا . استمر .

المقرر:

المادة ٢٥ - فترات الاستراحة

يستعاض عن المادة (٣٩) من القانون الاصلي بما يلي :-

٣٩ - لا يجوز ان يشتغل اي عامل اكثر من خمس ساعات متواصلة دون اعطائه فترة استراحة مدة لا تقل عن نصف ساعه او اكثر من ست ساعات متواصلة دون اعطائه استراحة مساة ساعة واحده ولا تعتبر فترات الاستراحة من ساعات العمل اليومية .

المادة ٢٦ - يوم العطلة الاسبوعية

تعديل المادة (٤١) من القانون الاصلي كما يلي :-

أ - يعتبر نص المادة المذكورة فقرة رقم (١) ب - تضاف الفقرتين التاليتين .

٢ - كل عامل اشتغل في مؤسسة منتظمة ستة ايام متواصلة قبل يوم العطلة الاسبوعية يستحق اجراً عن يوم العطلة مقداره معدل اجره اليومي خلال الايام الستة التي اشتغلها دون الاجر عن العمل الاضافي . واذا كان العامل يشتغل على حساب القطعة في مكان العمل فيحسب اجره عن يوم العطلة على اساس عمله في الساعات المحددة التي اشتغلها في الايام الستة التي سبقت يوم العطلة . اما اذا اشتغل العامل مدة اربعة ايام او اكثر من الاسبوع فيستحق اجراً عن العطلة بنسبة الايام التي عمل بها في الاسبوع من اجزه اليومي اذا لم يتغيب عن العمل باختياره وتعتبر ايام الاجازة السنوية المنصوص عنها في المادة ٤٥

طبيعة العمل تعرض العامل للاخطار وتؤثر على سلامة العيون ، واليدين والقدمين .

المادة ٢٣ - ساعات العمل اليومية

يستعاض عن المادة (٣٧) من القانون الاصلي بالنص التالي :-

المادة ٣٧ - مع مراعاة مانص عليه في المادتين ٤١ ، ٤٢ ، لا يجوز تشغيل العامل اكثر من ثماني ساعات في اليوم الواحد ، ولكن يجوز تشغيل العامل المستخدم ( بفتح الدال ) في فندق او حانة ، او مطعم او مقهى ، او دار سينما ، او ماشابه ذلك من المؤسسات تسع ساعات في اليوم :

المادة ٢٤ - ساعات العمل الاسبوعية

يستعاض عن المادة (٣٨) من القانون الاصلي بالنص التالي :-

المادة ٣٨ - مع مراعاة مانص عليه في المادتين ٤١ ، ٤٢ ، لا يجوز تشغيل العامل اكثر من ٤٨ ساعه في الاسبوع ولكن يجوز تشغيل العامل المستخدم ( بفتح الدال ) في فندق او حانة او مطعم او دار سينما او ماشابه ذلك من المؤسسات ( ٥٤ ) ساعه في الاسبوع .

الرئيس: (مقاطعاً)

يا ابو طارق ، بالنسبة لسواقين التكسي يجب ان تضيفهم .

المقرر: سواقين السيارات ككل في الاعياد .

الرئيس: سواق التكسي الذي يبقى جالساً طوال النهار يشرب الشاي ولما يأتيه طلب تشغله ثماني ساعات ٢١

المقرر: نعم . او الترك الذي يبقى بدون عمل عشر ايام ثم يذهب على عقبه ويرجع .



وأيام العطل التي تغلق فيها المؤسسة بمناسبة أيام عمل يستحق الاجر عنها .

٣- تطبق هذه المادة بعد شهر من نشر هذا التعديل في الجريدة الرسمية شريطة ان لا يؤثر ذلك على الحقوق المكتسبة للعمال بهذا الشأن .

المادة ٢٧- تعدل المادة ( ٤٣ ) من القانون الاصلي وذلك بالاستعاضة عنها بالنص التالي :-

المادة ٤٣/١- لا تسرى احكام المادتين ٣٧، ٣٨ من هذا القانون ، واحكام الفقرة ( ١٦ ) من هذه المادة على الاشخاص الذين يتولون مهام الاشراف او الادارة في اية مؤسسة منتظمة وكذلك على الاشخاص المستخدمين في اعمال تتطلب السرية ، والمسافرين بحكم واجباتهم ، وكذلك المستخدمين الذين يعملون في بعض الاحوال خارج المؤسسة .

٢- يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل ان يسمح باستخدام قنات من العمال المستخدمين في الموانئ البحرية والنقل بالسكك الحديدية او لقنات اخرى من العمال في حالات خاصة اضطرارية لمدة لا تزيد على عشر ساعات في اليوم او ( ٦٠ ) ساعة في الاسبوع في الحالات التالية :-

أ - حينما يعتقد بان مثل هذا العمل ضروري في حالات تزيل وتحمل البضائع من وعلى الباخرة والتخليص عليها ونقل الركاب .

ب - حينما يتأكد بان تعديل اشتغال العامل في السنة سوف لا يزيد على ( ٤٨ ) ساعة في الاسبوع .

٣ - يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل بأمر يصدره تمديد ساعات العمل المنصوص عنها في المادتين ٣٧ و ٣٨ في نظام نوبات العمل التي تتطلب لاسباب فنية ، الاستمرار في العمل من اجل تغيير العمال في كل نوبة ، شريطة المحافظة على حق العامل في الراحة الاسبوعية المنصوص عنها في المادة ( ٤١ ) .

٤ - يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل بعد الاستئناس برأي اى من منظمات اصحاب العمل او العمال المعنية ، أن يعين :-

أ - الاستثناءات الدائمة من احكام المادتين ٣٧ ، ٣٨ التي يسمح بها في الاعمال التمهيدية او التكميلية في غير الساعات المحددة او لفئة من العمال الذين يكون عملهم متقطعاً .

ب - الحالات الاستثنائية المؤقتة من احكام المادتين ٣٧ ، ٣٨ من اجل تلافي وقوع خسارة في البضائع التي قد تتعرض للتلف او لتجنب اخطار عمل فني او من اجل تسلم اعمال معينة وتسليمها او ضبط حسابات معينة او لتمكين المؤسسة من القيام ببعض متطلبات الاعمال الطارئة بسبب ضغط العمل ويجب في مثل هذه الحالات تحديد الحد الاعلى للساعات الاضافية الممنوحة .

السيد الدجاني نائب القدس : في آخر الفقرة ( ب ) هذه اقترح شطب جملة ( ضغط العمل ) لانه ليس ضغط العمل يسبب اعمال طارئة قد تكون عواصف وزوايع او اي شيء آخر فأقترح اضافة ( او اي ظرف قاهر ) لآخر الفقرة .

الرئيس : هل يوافق المجلس على اقتراح الحاج علي ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس : اذن هل يوافق المجلس على المواد من ٢١-٢٧ كانلاها المقرر مع تعديل الحاج علي الدجاني ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس : اذن أرجو من عطوفة المقرر الاستمرار بالتلاوة

المقرر :

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل : نعم ، فيه استثناءات يعني العامل يتحق له تعويض او مكافاة لماذا يحرم منها كعامل .

المقرر : لهذا الشكل اصبح عمال المياومة يأخذوا عطلة وغيره .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل : الواقع المؤسسة المنتظمة لا تزال خمس عمال فأكثر . نفس الشيء كما كان في القانون الاصلي .

المقرر : لما الغيت هنا معناه شملت حتى عمال المياومة .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل : لا يزال هناك امتيازات لا تطبق الا في المؤسسات المنتظمة .

الرئيس : كيف ذلك ؟

السيد حداد نائب اربد : أرجو الرجوع المادة الخامسة .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل : ياسيدي ، المادة ٦ في الصفحة ٢ تقول تعدل المادة ( ٥ ) من القانون الاصلي باستبدال الفقرة ( ١ ) منها بالفقرة التالية

١ - تطبق المواد ٢٩، ٣٣، ٣٥، ٤١، ٤٥، ٥٠، ٥٢، ٥٤، ٦٧ حسب مقتضيات الحال على العمال الذين يشتغلون في المؤسسات المنتظمة .. الخ

فهذه المراد لا تطبق الا على المؤسسات المنتظمة الرئيس : طيب جاءت المادة ( ٤٨ ) من القانون الاصلي المعدل والتت المنتظمة .

وزير الشؤون الاجتماعية : يعني عامل لو اشتغل في مؤسسة عندها اقل من خمس عمال لا يحق له ان يأخذ اجازة او تعطى له المكافاة لانه الان في القانون الحالي فيه مؤسسة عندها اقل من خمس عمال وجاء صاحب العمل وقال لا خدمهم مع السلاية لا يحق له اي مكافاة هذا ليس بعدل .

٥ - يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل ان يسمح بزيادة الساعات المعينة في المادتين ٣٧، ٣٨ في الحالات التي يقتنع بها بان هناك نقصاً في الايدي العاملة او قلة في العمال الفنين .

٦ - أ - يجب ان يحدد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الحالات التي يعمل فيها العمال زيادة عن الساعات المحددة في المادة ٣٧ ، وكذلك عن الساعات الاسبوعية المحددة في المادة ٣٨ واعتبارها ساعات اضافية ويحق للعامل ان يتقاضى عنها اجرا « اضافيا » بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ زيادة عن اجره المعتاد عن الساعات المحددة في المادتين ٣٧ ، ٣٨ .

ب - اذا وافق عامل على الاشتغال في يوم عطلة الاسبوعية ، فيحق له لقاء عمله هذا ان يتقاضى اجراء لا يقل عن ١٢٥ ٪ من اجره المعتاد بالاضافة الى ما منحه الفقرة ( ٢ ) من المادة ٤١ من هذا القانون .

٧ - يجب ان تحدد الاستثناءات التي عينها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل في الفقرات ٢ - ٦ من هذه المادة بحيث لا تزيد على ستة .

المادة ٢٨ - تعدل المادة ( ٤٨ ) من القانون الاصلي بحذف كلمة « منتظمة » ايها وردت فيها .

الرئيس : اريد ان اسأل معالي وزير الشؤون الاجتماعية لماذا شطب كلمة منتظمة لماذا الغيت ؟

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل : في الواقع العامل عامل ايها كان منتسب الى مؤسسة منتظمة او غير منتظمة له حقوق يقتنع بها ولكن بعض الحقوق التي لا يستطيع ان تطبقها الا المؤسسات المنتظمة .

الرئيس : بالنسبة للقانون السابق المتظم كانت عبارة عن خمس اشخاص

السيد حداد نائب اربد : معالي الرئيس

اطلب من معالي الوزير الرجوع للمادة ٣٠ التي تقول : تعدل المادة (٥٣) من القانون الاصلي بحذف كلمة (المنتظمة) منها .

تغير المعنى في الحالتين الحالة الاولى والحالة الثانية.

الرئيس : واضحه استمر يا ابو طارق .

المادة ٢٩ - سجل العمال والاعلانات

تعدل المادة (٤٩) من القانون الاصلي باستبدال الفقرة (١) بالفقرة التالية : -

١ - يقتضي على مدير كل مؤسسة منتظمة ان يحتفظ بسجل خاص للعمال الأولاد ويسجل آخر للعمال الكبار يذكر فيه : -

أ - اسم كل عامل .

ب - طبيعة عمله .

ج - الفئة التي ينتمي اليها .

د - تاريخ ميلاد الولد العامل .

هـ - تاريخ التحاق العامل بالمؤسسة وتواريخ الاجازات السنوية الممنوحة للعامل والمدفوعة الاجر و - أية تفاصيل اخرى .

المادة ٣٠ - العقوبات

تعدل المادة (٥٣) من القانون الاصلي بحذف كلمة (المنتظمة) منها .

المادة ٣١ - مسؤولية صاحب العمل عن التعويض

تعدل المادة (٥٧) من القانون الاصلي بإضافة الفقرة التالية الى البند الاول منها : -

ج - اي ضرر جسائي نشأ عن حادث يعزى مباشرة لاهمال العامل عن قصد استعمال ادوات السلامة او الوقاية التي زود بها بقصد استعمالها او كانت قد صدرت له اوامر باستعمالها الا في الحالات التي يتوفى فيها العامل .

المادة ٣٢ - مقدار التعويض

تعدل المادة (٥٨) من القانون الاصلي باستبدال الفقرة (٢) منها بالفقرة التالية : -

٢ - اذا نشأ عن الضرر الجسائي ..... وذلك عن كل يوم من ايام عجزه الشايت بقرار طبي صادر عن اللجنة الطبية اللوائية الى أن يتم شفاؤه .

المادة ٣٣ - يعدل البند (١١) من السندل الأول التابع للفصل الثاني عشر من القانون الاصلي باستبدال كلمة « اليد » بكلمة « الابهام » ويضاف اليها بند آخر بالنص التالي ( فقدان سلامى اي اصبع باستثناء الابهام والسبابة ٢٪ ) .

المادة ٣٤ - تعدل المادة ٦٨ من القانون لاصلي على الوجه التالي : -

٦٨ - ١ - تعريفات

يكون للمبازات والكلمات التالية المعاني المخصصة لها ادناه : -

تعني « نقابة العمال » مجموعة من العمال منتظمة في هيئة بموجب احكام هذا القانون من اجل رعاية مصالحهم فيما يتعلق بالأجور وأحكام الانقضاءات الجماعية وغير ذلك من الامور التي تؤمن رفع مستواهم المالى والثقافى والاجتماعى .

وتعني عبارة « اللجنة الادارية » الهيئة المسؤولة عن ادارة شؤون النقابة .

وتعني كلمة « موظف نقابة العمال » اي عضو في لجنة الادارة ولا تشمل مدقق الحسابات .

٢ - يعين وزير الشؤون الاجتماعية والعمل مسجلا « لنقابات العمال » .

المادة ٣٥ - تضاف المادة التالية بعد المادة (٧٠) من القانون الاصلي مباشرة : -

المادة ٧٠ - مكررة

انتساب النقابة للمنظمات الدولية .

يحق لاية نقابة عمال مسجلة بموجب هذا القانون الانضمام الى اية منظمة عمالية دولية بعد موافقة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

المادة ٣٦ - يستعاض عن المادة (٧٨) من القانون الاصلي بالمادة التالية : -

المادة ٧٨ - الاتحادات المهنية والعامة

١ - يجوز لنقابات العمال ان تتقدم بطلب الى المسجل لتسجيل اتحادات مهنية او اتحادا عاما ، ويكون لها صفة اعتبارية مع احتفاظ كل نقابة بحقوقها الخاصة .

٢ - تقدم الطلبات الى المسجل بنفس الطريقة المبينة في المادة (٦٩) فقرة (٢) ويجب ان تشمل أنظمة الاتحاد الاحكام الواردة في المادة (٧٠) من هذا القانون .

٣ - يكون اغضاء الاتحاد هم اعضاء النقابات أنفسهم .

٤ - على كل نقابة تود الانضمام الى الاتحاد ان تحصل على موافقة الاكثورية العادية لحينها العامة وان تعلم المسجل بذلك .

٥ - يتمتع الاتحاد بكافة الحقوق التي تتمتع بها نقابات العمال المسجلة بموجب هذا القانون .

٦ - يحق للاتحاد العام لنقابات العمال وللاتحادات النقابية المهنية المسجلة الانضمام الى أية منظمة عمالية دولية مشروعة .

المادة ٣٧ - تستبدل المادة (٩٠) من القانون الاصلي بالنص التالي : -

المادة (٩٠) تعريفات

١ - تعني عبارة « نزاع عمالي » اي نزاع ينشأ بين صاحب العمل او اصحاب اعمال وبين العمال ويكون ذا علاقة بالاستخدام او عدمه او بشروط الاستخدام او احوال العمل او رفض صاحب عمل الدخول بحسن نية في المفاوضة مع نقابة عمال مسجلة .

٢ - وتعني لفظة « اضراب » توقف مجموعة من العمال عن العمل بسبب نزاع عمالي .

٣ - وتعني لفظة « اخلاق » المحل الذي يستخدم فيه العمال او ايقاف العمل او رفض صاحب العمل الاستمرار في استخدام اي عدد من الاشخاص المستخدمين لديه بسبب نزاع عمالي .

٤ - وتعني لفظة « خدمة المصلحة العامة » : - أ - اية خدمة من خدمات المرافق العامة او المصلحة العامة .

ب - خدمة بريده او برق او هاتف .



ج- اية مؤسسة منتظمة او اي قسم من اقسامها تصان فيها سلامة المؤسسة او سلامة العمال المستخدمين فيها اثناء العمل .

د- اية خدمة اخرى من خدمات المصالح العامة التي يصدر مجلس الوزراء اعلاناً بها في الجريدة الرسمية.

هـ- وتعني كلمة « مجلس » مجلس التوفيق المشكل بمقتضى هذا الفصل .

٦- وتشمل لفظة « قرار » حكماً مؤقتاً او نهائياً تصدره محكمة صناعية بشأن اي نزاع عمالي او اية مسألة تتعلق به .

٧- وتفيد لفظة « تسوية » التسوية التي يتوصل اليها نتيجة لاجراءات التوفيق او قرار المحكمة الصناعية.

٨- تطلق عبارة « نقابة العمال المسجلة » على نقابة عمال مسجلة بمقتضى هذا القانون .

المادة ٣٨- تستبدل المادة (١١٤) من القانون الاصلي بما يلي :-

#### المادة ١١٤ - العقوبات

١- تختص محاكم الصلح بالنظر في القضايا والمخالفات الناشئة عن مخالفة احكام هذا القانون او اي نظام او امر صادر بمقتضاه .

٢- كل مخالفة لاي حكم من احكام هذا القانون او نظام او امر صادر بمقتضاه لم تبين لها عقوبة خاصة يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز العشرة دنانير .

٣- على قاضي الصلح أن يأمر الفريق المخالف بازالة المخالفة ضمن مدة يبينها له وفي حالة نكوله ان يحكم على الطرف المخالف بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير عن كل يوم تستمر فيه المخالفة ، بعد المدة المبينة ويشترط في ذلك ان تكون هذه الغرامة بالاضافة لاية غرامة مفروضة بموجب الفقرة (٢) من هذه المادة ، او اية مادة اخرى من هذا القانون .

الرئيس : هل يوافق المجلس على المواد من ٢٨ - ٣٨ كما تلاها عطوفة المقرر ؟

الجميع : موافقون

الرئيس : القانون بمجموعه ؟

الجميع : موافقون

( وهذا هو نص القانون بالصيغة النهائية كما قبله مجلس النواب وكما سيرفع الى مجلس الاعيان ) .

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٦٤

## قانون معدل لقانون العمل

○○○○

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( القانون المعدل لقانون العمل لسنة ١٩٦٤ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٢١ ) لسنة ١٩٦٠ ، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي ، كقانون واحد ويعدل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الاولى من القانون الاصلي ، وذلك بالاستعاضة عن الفقرة (٢) منها بما يلي :-

٢ - مع مراعاة احكام الفقرة (١) من المادة (٥) تطبق احكام هذا القانون على جميع العمال واصحاب العمل ، باستثناء :-

أ - موظفي الحكومة والبلديات .

ب - الاشخاص المستخدمين في الاعمال الزراعية والري .

ج - خدام البيوت وبناتني وطهاة المنازل ومن في حكمهم .

د - افراد العائلة الذين يعملون في مشاريع العائلة .

المادة ٣ - تعدل المادة الثانية من القانون الاصلي بالاستعاضة عن الفقرات ٥ و ٨ و ١٠ ، بالفقرات التالية :-

٥ - تعني لفظة ( معين ) للمعين بمقتضى هذا القانون او الانظمة الصادرة بموجبه .

٨ - تعني لفظة ( الاجر ) ما يتقاضاه العامل من صاحب العمل بموجب عقد عمل كتابياً كان او شفوياً معبراً عنه بالنقد او بالعين او بحصته من الارباح او بالعمولة ( الكسيون ) او على اساس العمل بالقطعة .

١٠- تعني لفظة ( عامل ) كل شخص يعمل تحت امرة صاحب عمل مقابل اجر وبموجب عقد عمل بالمعنى المقصود من المادة ( ١٥ ) او عقد عمل للتدريب بالمعنى المقصود من المادة ( ١٤ ) ويكون اثناء العمل تحت اشراف او ادارة صاحب العمل وفي مكان العمل وتشمل ايضاً كل شخص يبحث عن عمل باجر .

وتضاف الفقرة التالية تحت رقم (١٢) .

١٢- وتعني عبارة ( الشخص الماجر عن العمل ) كل شخص سالت حالته الصحية او العقلية الى حد اصبح معه غير قادر على تأمين عمل مناسب لنفسه والاحتفاظ بذلك العمل .

## المادة ٤ - الانظمة :

يستعاض عن المادة الثالثة من القانون الاصيل بما يلي : -  
٣ - يجوز لمجلس الوزراء بناء على توصية وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ان يصدر انظمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٥ - تعدل المادة ( ٤ ) من القانون الاصيل بحيث تضاف كلمة « والعمل » بعد عبارة « وزير الشؤون الاجتماعية » حيث وردت في هذه المادة .

المادة ٦ - تعدل المادة ( ٥ ) من القانون الاصيل باستبدال الفقرة ( ١ ) منها بالفقرة التالية : -  
١ - تطبق المواد ٢٩ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٤٥ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٦٧ حسب مقتضيات الحال ، على العمال الذين يشتغلون في المؤسسات المنتظمة وعلى عمال الطرق والسكك الحديدية ووسائل النقل البرية والجوية بما في ذلك عمال تفريغ البضائع وتحميلها في الموانيء ( باستثناء المنصوص عليهم في المادة ١٠ ) .

## المادة ٧ - صلاحيات مفتش العمل :

تستبدل المادة العاشرة من القانون الاصيل بما يلي : -  
١٠ - مع مراعاة الانظمة التي يصدرها مجلس الوزراء بموجب هذا القانون تعطى للمفتشين المبعثين بموجب الفصل الثاني من هذا القانون الصلاحيات التالية بغية تمكينهم من القيام بواجباتهم : -

- أ - الدخول مع اي موظف مختص حكومياً « كان او بلدياً » اي محل عام يستعمل ، او تكون لديهم اسباب معقولة تجعلهم يعتقدون بأنه يستعمل كمكان للعمل وينطبق عليه اي من الاحكام القانونية المتعلقة بالاستخدام .
- ب - ان يفحص مثل هذا المحل والآلات وان يفحص السجلات والقيود الخاصة بالعمال والتوجب حفظها وان يحصل على البيانات اللازمة من اي شخص او اشخاص سواء في المحل نفسه او خارجه حسبما يرى ذلك ضرورياً لتأمين تطبيق هذا القانون .

## المادة ٨ - الاطباء المحكون :

تستبدل المادة ( ١١ ) من القانون الاصيل بما يلي : -  
١١ - لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل بناء على تشييع من وزير الصحة ان يطلب من يشاء من الاطباء لاعطاء الشهادات الطبية ، ايفاء بالغايات المقصودة . من هذا القانون كل ضمن منطقة يعينها له .

## المادة ٩ - تعدل المادة ( ١٣ ) من القانون الاصيل باضافة الفقرة التالية اليها تحت رقم ( ٥ ) : -

فقرة (٥) - أ - يجوز للوزير ان يطلب من مكاتب الاستخدام ان تتخذ اجراءات خاصة لتسجيل وتشغيل الباحثين عن العمل ويتيسر لطالب الاستخدام ان يتأهب اعتباره باحثاً عن العمل ويترتب على موظف الاستخدام المختص ان يعتبره كذلك ، ما لم يثبت العكس .

ب - لمكاتب الاستخدام ان تقوم القدرة المهنية للمسجلين لديها كبريتين عن العمل وان تعمم كفائاتهم على اصحاب الاعمال لتأمين العمل المناسب لكل منهم .

ج - يترتب على مكاتب الاستخدام ان توفر للباحثين عن العمل المسجلين لديها الارشاد المهني والتدريب اللازم الذين يؤهلهم لقيام بالاعمال المناسبة اكل منهم كل ما امكن ذلك .

## المادة ١٠ - تعدل المادة ( ١٤ ) من القانون الاصيل كما يلي : -

أ - تستبدل عبارة « بين الثانية عشرة والثامنة عشرة » بالفقرة ( ١ ) منها بعبارة « بين الثالثة عشرة والثامنة عشرة » .

ب - تعدل الفقرة ( ٢ ) باستبدال كلمة « بلغ » بكلمة « أم » .

## المادة ١١ - تعدل المادة ( ١٥ ) من القانون الاصيل بالاستعاضة عنها بالمادة التالية : -

المادة ١٥ - ١ - عقد العمل هو اتفاق شفهي او كتابي صريح او ضمني ، يمهّد العامل بمقتضاه ان يعمل لدى صاحب العمل ويحت اشرافه او ادارته مقابل اجر ويكون عقد العمل لمدة محدودة او غير محدودة ولعمل معين او غير معين .

٢ - تفصيلاً للغايات المقصودة من هذا القانون يعتبر العامل المعين لمدة غير محدودة بأنه يعمل باستمرار الى ان ينهي صاحب العمل استخدامه بموجب احكام هذا القانون ، اما في الحالات التي يستخدم فيها العامل لمدة محدودة فيعتبر بأنه مستمر في عمله خلال تلك المدة ، بغض النظر عن الأيام التي لا عمل له فيها اثناء تلك المدة .

٣ - يعتبر العامل الذي يستخدم بانتظام بالقطعة في محل العمل او القيام بسلسلة من الاعمال بالقطعة بأنه عامل مستخدم لمدة غير محدودة .

٤ - اذا دخل في عقد العمل فريق ثالث مقروض عن صاحب العمل فيكون صاحب العمل ملزماً بالتقدم .

٥ - اذا دخل في عقد العمل متعهد فرعي بنقل العمل بالنيابة عن المتعهد الاصيل او لصالحه يكون المتعهد الاصيل والمتعهد الفرعي مسؤولين بالتضامن عن تنفيذ الالتزامات التي يفرضها هذا القانون .



٦ - يظل عقد العمل معدولاً به بنقض النظر عن تغيير صاحب العمل اما بسبب نقل المشروع او بيعة او انتقاله بطريق الارث ويظل صاحب العمل الاصلي والجديد مسؤولين بالتضامن مدة ستة اشهر عن تنفيذ الالتزامات الناجمة عن العقد والمستحقة الاداء قبل تاريخ التغيير وبعد انقضاء ستة اشهر على ذلك يتحمل صاحب العمل الجديد المسؤولية وحده .

٧ - يجب أن يحرر عقد العمل كتابة باللغة العربية ويتسختين يحتفظ كل من الطرفين بنسخة منها واذا لم ينظم عقد كهذا جاز للعامل اثبات حقوقه بجميع طرق الاثبات القانونية .

٨ - لا يجوز أن يقل أجر العامل في عقد العمل على الحد الأدنى من الاجر الذي ينطبق على حالته .

المادة ١٢ - تعدل المادة ( ١٦ ) من القانون الأصلي باستبدال الفقرتين ١ و ٢ بما يلي : -

١ - أ - يحق لصاحب العمل إنهاء عقد استخدام أى عامل استخدم لمدة غير محدودة في أى وقت خلال الشهور الثلاثة الأولى من استخدامه ( التي تعتبر مدة تحت التجريبه ) دون اشعار او مكافأة .

ب - أما بعد المدة المذكورة وهي مدة التجريبه ( مع مراعاة الحالات المنصوص عليها في المادة ١٧ ) فيحق لصاحب العمل إنهاء عقد الاستخدام بسبب إعادة التنظيم في المؤسسة ، أو بسبب زيادة عدد العمال ، أو عدم ملائمتهم للعمل ، أو أى سبب آخر يراه غير منصوص عليه في المادة ١٧ مقابل اشعار لمدة اسبوع أو دفع بدل الاشعار للعامل الذي يشغل بالساعة أو اليوم أو الاسبوع أو بالقطعة أو مقابل اشعار لمدة شهر أو دفع بدل اشعار ، لعمال المشاهرة .

ج - يعمل الحساب بموجب هذه المادة على أساس أجر آخر شهر تقاضاه العامل عند إنهاء استخدامه مضافاً اليه جميع العلاوات المدفوعة باستثناء الأجر عن العمل الإضافي . أما إذا اشتغل العامل في مكان العمل بالقطعة فيحسب الأجر على أساس مكاسبه خلال الشهرين الاخيرين من استخدامه .

د - إذا أنهى صاحب العمل استخدام عامل خلال مدة التجريبه ، ثم أعاد استخدامه خلال شهر من تاريخ إنهاء استخدامه ، فإن ختمته في مثل هذه الحالة تعتبر متواصله .

٢ - إذا رغب العامل في إنهاء عقد استخدامه المبرم لمسدة غير محدودة فيترتب عليه أن يرسل اشعاراً لمدة اسبوع أو شهر بالطريقة ذاتها ، وأذا لم يتم بذلك يفرم ببذل الاشعار .

المادة ١٣ - يستعاض عن المادة ( ١٧ ) من القانون الأصلي بما يلي : -

المادة ١٧ - الفصل دون اشعار او مكافأة

يجوز لصاحب العمل إنهاء عقد عمل لمدة غير محدودة ، أو عقد عمل لمدة محدودة قبل انتهاء المدة المحدودة في العقد أو لعمل معين ، قبل انجاء العمل الذي أبرم العقد من أجله دون اشعار ، أو بدل اشعار مع أعضائه من دفع المكافآت المنصوص عليها في المادة ١٩ في الحالات التالية : -

أ - إذا كان العامل قد عرض ، عن قصد ، حياته أو حياة غيره من العمال للخطر أثناء العمل ، أو تسبب عن قصد ، بالحقاق أضرار مادية ذات أهمية لمتوجات صاحب العمل ، أو بضاائه أو أدواته أو أنشأاته .

ب - إذا عاد العامل وتسبب بالحقاق أضرار مادية ذات أهمية لمتوجات صاحب العمل أو بضاائه أو أدواته وأمواله ، نتيجة إهماله ، شريطة أن يكون قد انذر كتابياً أو شفهاً ، بحضور شاهدين أو أكثر .

ج - إذا تعمد العامل ، أو أهمل نقل أية أداة أو آلة لها مساس بسلامة العمال من مكانها الذي وضعت فيه لحفظ سلامته وسلامة غيره من العمال في المؤسسة أو المصنع .

د - إذا وجد أثناء العمل تحت تأثير مخدر تناوله دون وصفة طبية ، أو وجد سكراناً .

هـ - إذا وجد في مكان محظور من المصنع وفيه مواد الكبريت أو غيره من المواد المشتعلة أو أية محلات أخرى معان عنها بأنها خطيرة .

و - إذا أدين بأرتكابه جناية أو جنحة شائنة ، أو إذا اعتدى بالضرب أو قام بأعمال خلقية شائنة مع صاحب العمل أو مدير المؤسسة أو أي عامل آخر في المؤسسة أو أي بأعمال تعتبر اهانة كالسب والتحقير على صاحب العمل أو مدير المؤسسة .

ز - إذا افشى اسرار صاحب العمل التجارية أو الصناعية الفنية أو المالية .

ح - إذا تغيب دون سبب مشروع ، أكثر من خمسة عشر يوماً خلال السنة الواحدة أو أكثر من سبعة أيام متوالية ، على أن يسبق الفصل انذار كتابي بالبريد المسجل ، بعد غياب عشرة أيام في الحالة الأولى وثلاثة أيام في الحالة الثانية ، ويعتبر مجرد ارسال الانذار المسجل على عنوان العامل المسجل بينه كافية لتبرير عمل صاحب العمل .

ط - إذا استمر في مخالفة أوامر العمل المعلنة التي يصدرها صاحب العمل وانذر مرتين على الأقل بصوره كتابية في مناسبتين ، أو شفهاً بحضور شاهدين أو أكثر .

ي - إذا التحل العامل شخصية غير صحيحة أو قدم شهادات مزورة .

ك - عدم مراعاة التعليمات الملصقة عليها والالتزام اتباعها لسلامة العمال والعمل ومخالفة شروط العمل ويشترط في ذلك أن يتيح صاحب العمل للعامل فرصة لبيان الاسباب التي تحول دون لقائه بدون مكافأة .

المادة ١٤ - ترك العمل دون اشعار

١ - في المادة ( ١٨ ) من القانون الأصلي يعيد البند ( د ) من الفقرة ( ١ ) بالشكل التالي : -

د - اعتداء صاحب العمل أو مدير المؤسسة على العامل بالضرب أو التحقير أو اتراف معه أو مع أحد أفراد عائلته جريمة اخلاقية .

## ٢ - يضاف الى الفقرة (١) بند جديد تحت حرف (هـ)

هـ - اذا تخلف صاحب العمل ، بعد ان يكون قد تلقى من مدير دائرة العمل او من مفتش العمل ، اشداراً بضرورة تنفيذ احكام اية مادة من مواد هذا القانون ، أو أي نظام ، او امر صادر بمقتضى المادة (٤) منه ، شريطة ان يقتصر ذلك الاشدار على العامل المعني .

## المادة ١٥ - المكافأة عن الخدمة

يستعاض عن المادة (١٩) من القانون الاصيل بالمادة التالية :-

١٩ - يجب على صاحب العمل ان يدفع للعامل الذى استمر في عمله مدة لا تقل عن ستة اشهر ، مكافأة ، كما هو مبين بالفقرة (٢) من هذه المادة ، وذلك في جميع الحالات التالية (بالاضافة الى أي مكافأة بموجب المادة ١٦) :-

أ - اذا انتهى صاحب العمل استخدام عامل لأي سبب لم يرد ذكره في المادة (١٧) .

ب - عندما ينهي صاحب العمل استخدام عامل بسبب المرض المدعوم بالتقارير الطبية الرسمية حيث لا يوجب التمريض عليه بموجب الفصل الثاني عشر من هذا القانون .

ج - اذا ترك العامل عمله لأي سبب من الاسباب الواردة في المادة (١٨) .

د - تعبير الفواصل التي تقع بين عمل واخر ، ولا تزيد على شهر كأنها مدة استخدام متواصلة وذلك حين حساب المكافأة .

هـ - حينما تترك عاملة عملها بسبب الزواج .

و - حينما يدعى العامل للالتحاق بالخدمة العسكرية

٢ - تحسب المكافأة المستحقة بموجب الفقرة (١) من هذه المادة على اساس اجر شهر واحد ، للعامل الذي يشغل باجر شهري ، او اربعة اسابيع للعامل الذي لا يعمل باجر شهري ، عن كل سنة من السنوات الثلاث الاولى من استخدامه ، واجور نصف شهر لكل عامل شهري ، او اجور اسبوعين لكل عامل يعمل باجر غير شهري ، عن كل سنة من السنوات التالية ، بحيث لا تزيد مجموع المكافأة عن اجور تسعة اشهر في الحالة الاولى ، واجور (٣٦) اسبوعاً في الحالة الاخرى .

ويستحق العامل مكافأة نسبية من المدة التي قضاه في الخدمة خلال السنة شريطة ان يكون العامل قد اشتغل مدة اكثر من ستة اشهر بصورة متواصلة وتحسب المكافأة على اساس اخر اجر تقاضاه العامل خلال استخدامه مضافاً اليه جميع ما تقاضاه من علاوات في تلك المدة باستثناء الاجور المستحقة عن العمل الاضافي ، اما اذا كان العامل يتقاضى اجراً على اساس القطعة فتحسب المكافأة بنسبة مكافئة لاجور الساعات العادية عن الاشهر الستة الاخيرة من استخدامه ، بما في ذلك جميع علاواته المتقطعة .

٣ - ابقاء بالغايات المقصودة من هذه المادة ، لا تعتبر حالات الاستخدام التي سبقت ١٦ نيسان سنة ١٩٥٥ بأنها حالات يستحق عنها العامل مكافأة الخدمة ، الا اذا كان مثل هذا العامل قد اكتسب حقوقاً سابقة بموجب عقد استخدام او اتفاق او قرار ، وكانت في مازدها او جعلتها افضل من المزايا الممنوحة بموجب احكام هذا القانون .

٤ - يحق للعامل الخاضع لنظام ادخار ، او توفير ، او صندوق ادخار او تقاعد او أي اتفاق خاص من هذا القبيل ، في حالة انهاء استخدامه ، الحصول على كافة الاستحقاقات الممنوحة له بموجب شروط النظام او الاتفاق الخاص المشار لها آنفاً وذلك بالاضافة للمكافأة المنصوص عليها في الفقرة (٢) من هذه المادة الا اذا نصت الشروط المذكورة على خلاف ذلك ، والتي يجب ان لا تتضمن أي نص يحرم العامل من استرداد ما دفعه لذلك الصناديق وذلك بالاضافة الى مبلغ لا يقل عن مقدار المكافأة التي يستحقها .

٥ - اذا توفي عامل بغير حوادث العمل وكان قد استخدم بصورة «عواصة» مدة لا تقل عن ستة اشهر ، فان على صاحب العمل ان يدفع لورثة العامل الوارد ذكرهم في الدليل الثالث من الفصل الثاني عشر من هذا القانون مكافأة كما هو مبين بالفقرة (٢) من هذه المادة ، وتطبق على العامل المتوفى احكام الفقرة (٤) من هذه المادة ايضاً .

٦ - تعتبر مكافأة الخدمة بمثابة دين ممتاز للمعني القانوني لهذه الكلمة .

## المادة ١٦ - الدعاوى الناشئة عن عقد العمل الفردي

يستعاض عن المادة (٢٠) من القانون الاصيل بما يلي :-

أ - تنظر المحاكم المدنية في الدعاوى الناشئة عن عقود العمل الفردية بصورة مستعجلة ، مقدمة على سواها من القضايا الاخرى .

ب - مع مراعاة احكام قانون حكام الصلح ، يستأنف قرار المحكمة خلال عشرة ايام ابتداء من اليوم التالي لتلاوته ، اذا صدر وجاهياً وابتداء من اليوم التالي لتبليغه اذا كان غيباً ويرتب على المحكمة ان تفصل بالاستئناف خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ورود القضية الى ديوانها

ج - اذا تبين للمحكمة المختصة ان الفصل كان تعسفياً ومخالفاً لاحكام المادتين ١٦ و ١٧ يجوز لها اصدار امر الى صاحب العمل باعادة استخدام العامل أو ان يدفع تعويضاً بالاضافة الى المكافأة وبندل الاشعار المنصوص عليها في المادتين ١٦ و ١٩ شريطة ان لا يتجاوز مجموع مقدار هذا التعويض اجرة اسبوع عن كل ثلاثة اشهر خدمة وان لا يتجاوز مجموع التعويض الكامل عن اجرة شهرين .

د - تعفى كافة الاجر ادرات اللازمة لتنفيذ احكام هذه المادة لتنفيذ القرارات المتخذة بشأنها مع الرسوم



## المادة ١٧ - المفاوضة

يستعاض عن المادة (٢٢) من القانون الأصلي بما يلي :-

يجوز لأصحاب الاعمال او جماعات منهم او منظماتهم ، ان يبرروا اتفاقات جماعية مع نقابات العمال ، او اتحاداتهم ويكون الاتفاق الجماعي مازماً للموقعين عليه ولجميع الأشخاص الذين ابرم بالنيابة عنهم .

المادة ١٨ - تضاف المادة التالية بعد المادة (٢٣) من القانون الأصلي مباشرة :-

## المادة ٢٣ - مكروه

١ - كل عامل يرفض او يهمل اي حكم من احكام اتفاقية جماعية ملزمة له ( عملت بموجب هذا الفصل ) يحكم عليه بعد ادانته للمرة الاولى بغرامة لا تزيد على دينارين وفي حالة التكرار تضاعف الغرامة .

٢ - كل صاحب عمل يهمل او يرفض تنفيذ اي حكم من احكام اتفاقية جماعية ملزمة له ( عملت بموجب هذا الفصل ) يحكم عليه في كل مرة يدان فيها بغرامة لا تتجاوز العشرة دنانير .

## المادة ١٩ - حماية الاجور

يستعاض عن الفقرة (٢) من المادة (٢٥) من القانون الأصلي بما يلي :-

٢ - يجوز لصاحب العمل ان يفرض الغرامة على اي عامل او ان يوقفه عن العمل بدون اجر اذا اترف اي فعل او افعال مخالفاً بذلك التعليمات الكتابية المعلن عنها في المؤسسة بعد ان يكون قد حصل على اذن مسبق من مدير دائرة العمل بها شريطة ان يكون قد انذر العامل مرة واحدة لكل مخالفة خطية او امام شهود على ان لا تزيد الغرامة عن ثلاثة اضعاف اجوره اليومية او ان يوقفه عن العمل اكثر من ثلاثة ايام بسبب ارتكابه مخالفة واحدة ويجب ان لا يزيد مقدار الغرامة - في اية حاله - على اجور ثلاثة ايام خلال الشهر الواحد ولا تفرض اية عقوبة او غرامة على اي عامل بعد انقضاء ثلاثين يوماً على تاريخ ارتكابه المخالفة ، وتسجل الغرامات في سجل خاص كما تودع المبالغ في صندوق مشترك لمنفعة العمال

## المادة ٢٠ - دعاوى الاجور

يستعاض عن المادة (٢٦) من القانون الأصلي بما يلي :-

المادة ٢٦ - ١ - يجوز لمجلس الوزراء بتسليم من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ان يبين من هو اهل لأن يتولى سلطة النظر في دعاوى الاجور في منطقة معينة ، وفي الادعاءات الناجمة عن حسميات في اجور اي عامل مستخدم في تلك المنطقة ، او عن نقص اجوره ، او تأخير دفعها وبت فيها بصورة مستعجلة ، ويشترط في ذلك ان يكون العامل حين الادعاء باجراء مثل هذا الحسم او النقص او التأخير ، لا يزال مستخدماً لدى صاحب العمل ، وفي حالة عدم توافر هذا الشرط يقدم العامل ادعائه الى المحكمة المدنية :-

٢ - لا تكون هذه السلطة ملزمة باتباع الاجراءات والاحوال المتبعة في المحاكم النظامية وتكون لها نفس الصلاحيات الممنوحة للمحاكم النظامية في الامور التالية :-

- ١ - اجبار اي شخص بالتأول امامها واستجوابه بعد القسم ، و
- ب - اجبار اي طرف من الاطراف المعنية على تقديم المستندات والبيانات التي يراها ضرورية للفصل في القضية .
- ٣ - يجوز لكل من الطرفين المتنازعين توكيل من ينوب عنها امام السلطة المختصة .
- ٤ - تقدم الادعاءات من العامل نفسه ، او من نقابة العمال بالنيابة عنه كتابه ، ويجوز للسلطة ان تطلب الى صاحب العمل - ضمن المدة التي تمنحها - ان يدفع الى العامل الاجور المحسومة بصورة غير قانونية ، او الاجور غير المدفوعة او المستحقة الاداء او التي تأخر عن دفعها في المدة المعينة لهذا الغرض بالإضافة الى اي تعويض تقرره ، شريطة ان لا يتعدى مقدار التعويض المبلغ المحسوم او غير المدفوع خلال فترة الاجور ، ويشترط في ذلك ان لا يلزم صاحب العمل بدفع تعويض عن الاجور الناقصة او المتأخر دفعها اذا اقتضت السلطة ان التأخر كان ناجماً عن خطأ بحسن نية ، او عن نزاع على المبلغ الواجب دفعه او عن حدوث حالة طارئة او عن تخلف العامل عن المطالبة بالدفع او قبوله .
- ٥ - يجوز تقديم طلب واحد بالنيابة عن عدد من العمال ، اذا كانوا يعملون في المؤسسة ذاتها وكانت اجورهم قد بقيت خلال نفس المدة او المدد غير مدفوعة بعد انقضاء الاجل المعين لدفعها .
- ٦ - تكون قرارات السلطة ذات الاختصاص قابلة للاعتراض لدى السلطة اذا كانت غائية خلال مدة خمسة ايام من تاريخ تبليغها وقابلة للاستئناف لدى المحكمة المختصة خلال عشرة ايام من تاريخ تفهيمها او مسن تاريخ تبليغها اذا كانت غائية .
- ٧ - يتم تنفيذ قرارات السلطة ذات الاختصاص في دوائر الاجراء كأنها قرارات صادرة عن المحاكم النظامية ، شريطة ان لا تخضع المبالغ المحكوم بها للتسيط :-
- ٨ - تقبل الادعاءات المقدمة من العامل او من ينوب عنه امام السلطة وكذلك القرارات المرسلة الى دوائر الاجراء ، دون رسوم او طوابع .
- ٩ - يقرر مجلس الوزراء بتسليم من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل مقدار المكافأة التي يجب منحها الى السلطة ذات الاختصاص وذلك بعد اخذه بعين الاعتبار مقدار القضايا المقدمة اليها . هذا اذا تم العمل بعد الدوام الرسمي .

المادة ٢١- تعدل المادة ( ٢٩ ) من القانون الاصيل باستبدال الفقرة ( ٥ ) منها بما يلي : -

٥ . يجب ان يمد في فناء كل مؤسسة منتظمة وفي مكان يسهل الوصول اليه مرحاض واحد لكل خمسة عشر عاملا او اقل ، كما يجب اعداد مراحيض منفصلة للنساء والعمالات .

#### المادة ٢٢- السلامة

تضاف الى المادة ( ٣١ ) من القانون الاصيل الفقرة التالية برقم ( ٣ ) : -

٣ . على صاحب العمل ان يقدم نظارات واقية وقفازات واحذية او جزومات عندما تكون طبيعة العمل تعرض العامل للاخطار وتؤثر على سلامة العيون ، واليدين والقدمين .

#### المادة ٢٣- ساعات العمل اليومية

يستعاض عن المادة ( ٣٧ ) من القانون الاصيل بالنص التالي : -

المادة ٣٧- مع مراعاة ما نص عليه في المادتين ٤١ ، ٤٢ لا يجوز تشغيل العامل اكثر من ثماني ساعات في اليوم الواحد ، ولكيف يجوز تشغيل العامل المستخدم ( بفتح الدال ) في فندق او حانة ، او مطعم ، او مقهى ، او دار سينما ، او ما شابه ذلك من المؤسسات تسع ساعات في اليوم .

#### المادة ٢٤- ساعات العمل الاسبوعية

يستعاض عن المادة ( ٣٨ ) من القانون الاصيل بالنص التالي : -

المادة ٣٨- مع مراعاة ما نص عليه في المادتين ٤١ ، ٤٢ لا يجوز تشغيل العامل اكثر من ٤٨ ساعة في الاسبوع ولكن يجوز تشغيل العامل المستخدم ( بفتح الدال ) في فندق او حانة او مطعم او دار سينما او ما شابه ذلك من المؤسسات (٥٤) ساعة في الاسبوع .

#### المادة ٢٥- فترات الاستراحة

يستعاض عن المادة ( ٣٩ ) من القانون الاصيل بما يلي : -

٣٩ - لا يجوز ان يشتغل أى عامل اكثر من خمس ساعات متوالية دون أعطائه فترة استراحة مدة لا تقل عن نصف ساعه او اكثر مع منته ساعات متوالية دون أعطائه استراحة مدة ساعة واحدة ولا تعتبر فترات الاستراحة من ساعات العمل اليومية .

#### المادة ٢٦- يوم العطلة الاسبوعية

تعدل المادة ( ٤١ ) من القانون الاصيل كما يلي : -

١ - يعتبر نص المادة المذكورة فقرة رقم ( ١ ) .

ب - تضاف الفقرتان التاليتان . -

٢ - كل عامل اشتغل في مؤسسة منتظمة ستة أيام متوالية قبل يوم العطاء الاسبوعي يستحق اجرا عن يوم العطلة مقداره معدل اجره اليومي خلال الايام الستة التي اشتغلها دون الاجر عن العمل الاضافي . واذا كان العامل يشتغل على حساب القطعة في مكان العمل فيحسب اجره عن يوم العطلة على اساس عمله في الساعات المحددة التي اشتغلها في الايام الستة التي سبقت يوم العطلة . اما اذا اشتغل العامل مدة اربعة ايام او اكثر من الاسبوع فيستحق اجرا عن العطلة بنسبة الايام التي عمل بها في الاسبوع من اجره اليومي اذا لم يتغيب عن العمل باختياره وتعتبر ايام الاجازة السنوية المنصوص عنها في المادة ٤٥ وأيام العطل التي تغلق فيها المؤسسة بمثابة ايام عمل يستحق الاجر عنها .

٣ - تطبق هذه المادة بعد شهر من نشر هذا التعديل في الجريدة الرسمية شريطة ان لا يؤثر ذلك على الحقوق المكتسبة للعامل بهذا الشأن :

المادة ٢٧ - تعدل المادة ( ٤٣ ) من القانون الاصيل وذلك بالاستعاضة عنها بالنص التالي : -

المادة ٤٣/١- لا تسرى احكام المادتين ٣٧ ، ٣٨ من هذا القانون ، واحكام الفقرة ( ١٦ ) من هذه المادة على الاشخاص السليين يتولون مهام الاشراف او الادارة في اية مؤسسة منتظمة وكذلك على الاشخاص المستخدمين في اعمال تتطلب السرية ، والمسافرين بحكم واجباتهم ، وكذلك المستخدمين الذين يعملون في بعض الاحوال خارج المؤسسة .

٢ - يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل ان يسمح باستخدام فئات من العمال المستخدمين في الموانئ البحرية والنقل بالسكك الحديدية او لفئات اخرى من العمال في حالات خاصة اضطرارية لمدة لا تزيد على عشر ساعات في اليوم او ( ٦٠ ) ساعة في الاسبوع في الحالات التالية : -

أ - حينما يعتقد بأن مثل هذا العمل ضروري في حالات تزدحم وتجهيل البضائع من وعلى الباخرة والتخليص عليها ونقل الركاب .

ب - حينما يتأكد بأن معدل اشتغال العامل في السنة سوف لا يزيد على ( ٤٨ ) ساعة في الاسبوع .

٣ - يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل بأمر يصدره تمديد ساعات العمل المنصوص عنها في المادتين ٣٧ و ٣٨ في نظام توبات العمل التي تتطلب لأسباب فنية ، الاستقرار في العمل من اجل تغيير العمال في كل لوبة ، شريطة المحافظة على حق العامل في الراحة الاسبوعية المنصوص عنها في المادة ( ٤١ ) .

هكذا من النص



٤ - يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل بعد الاستئناس برأى أى من منظمات اصحاب العمل او العمال المعنية ، ان يعين : -

أ - الاستثناءات الدائمة من احكام المادتين ٣٧ ، ٣٨ التي يسمح بها في الاعمال التمهيدية او التكميلية في غير الساعات المحدودة او لفئة من العمال الذين يكون عملهم متقطعاً .  
ب - الحالات الاستثنائية المؤقتة من احكام المادتين ٣٧ ، ٣٨ من اجل تلاقي وقوع خسارة في المضاع التي قد تتعرض للتلف او لتجنب اخطار عمل في او من اجل تعلم اعمال معينة وتسليلها او ضبط حسابات معينة او لتمكين المؤسسة من القيام ببعض متطلبات الاعمال الطارئة بسبب ضغط العمل او اى ظرف قاهر .

ويجب في مثل هذه الحالات تحديد الحد الاعلى للساعات الاضافية الممنوحة .

٥ - يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل ان يسمح بزيادة الساعات المعنية في المادتين ٣٧ ، ٣٨ في الحالات التي يقتنع بها بأن هناك نقصاً في الايدي العاملة او قلة في العمال الفتيين .

٦ - أ - يجب ان يحدد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الحالات التي يعمل فيها العمال زيادة عن الساعات المحددة في المادة ٣٧ ، وكذلك عن الساعات الاسبوعية المحددة في المادة ٣٨ واعتبارها ساعات اضافية ويحق للعمال ان يتقاضى عنها اجراً و اضافياً ، بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ زيادة عن اجره المعتاد عن الساعات المحددة في المادتين ٣٧ ، ٣٨ ،

ب - اذا وافق عامل على الإشتغال في يوم عطلة الاسبوعية ، فيحق له لقاء عمله هذا ان يتقاضى اجرا لا يقل عن ١٢٥٪ من اجره المعتاد بالاضافة الى ما منحه الفقرة (٢) من المادة ٤١ من هذا القانون .

٧ - يجب ان تحدد الاستثناءات التي عينها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل في الفقرات ٢-٦ من هذه المادة بحيث لا تزيد على سنة .

المادة ٢٨ - تعدل المادة ( ٤٨ ) من القانون الاصلي بحذف كلمة « منتظمة » ايضاً وردت فيها .

المادة ٢٩ - سجل العمال والاعلانات

تعدل المادة ( ٤٩ ) من القانون الاصلي باستبدال الفقرة ( ١ ) بالفقرة التالية : -

١ - يقتضي على مدير كل مؤسسة منتظمة ان يحتفظ بسجل خاص للعمال الأولاد ويسجل آخر للعمال الكبار يذكر فيه : -

أ - اسم كل عامل .

ب - طبيعة عمله .

ج - الفئة التي ينتمي اليها .

د - تاريخ ميلاد الولد العامل .

هـ - تاريخ التحاق العامل بالمؤسسة وتواريخ الاجازات السنوية الممنوحة للعامل والمدفوع الاجر .

و - أية تفاصيل اخرى .

المادة ٣٠ - العقوبات

تعدل المادة ( ٥٣ ) من القانون الاصلي بحذف كلمة « المنتظمة » منها .

المادة ٣١ - مسؤولية صاحب العمل عن التمييز

تعدل المادة ( ٥٧ ) من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية الى البند الاول منها : -

ج - اي ضرر جسدي نشأ عن حادث يعزى مباشرة لاهمال العامل عن قصد استعمال ادوات السلامة او الوقاية التي زود بها بقصد استعمالها او كانت قد صدرت له اوامر باستعمالها لا في الحالات التي يتوفى فيها العامل ؛

المادة ٣٢ - مقدار التمييز

تعدل المادة ( ٥٨ ) من القانون الاصلي باستبدال الفقرة ( ٢ ) منها بالفقرة التالية : -

٢ - اذا نشأ عن الضرر الجسدي : . . . . . وذلك عن كل يوم من ايام عجزه الثابت بقرار طبي صادر عن اللجنة الطبية الراية الى ان يتم شفاؤه .

المادة ٣٣ - يعدل البند ( ١١ ) من الدليل الاول التابع للفصل الثاني عشر من القانون الاصلي باستبدال كلمة « اليد » بكلمة « الاجسام » ويضاف اليها بند آخر بالنص التالي ( فقدان سلامى اي اصعب باستثناء الاجسام والسبابه ٢٪ ) .

المادة ٣٤ - تعدل المادة ٦٨ - من القانون الاصلي على الوجه التالي : -

٦٨ - ١ - تعريفات

يكون العبارات والكلمات التالية المعاني المخصصة لها ادناه : -  
تعني « نقابة العمال » مجموعة من العمال منتظمة في هيئة بموجب احكام هذا القانون من اجل رعاية مصالحهم فيما يتعلق بالاجور و ابرام الاتفاقيات الجماعية وغير ذلك من الامور التي تؤمن رفح مستواهم المالي والثقافي والاجتماعي .

وتعني « حارة » اللجنة الادارية ، الهيئة المسؤولة عن ادارة شؤون النقابة .

وتعني « كلية » موظف نقابة العمال ، اي عضو في لجنة الادارة ولا تشمل مدقق الحسابات .

٢ - يعين وزير الشؤون الاجتماعية والعمل مسجلاً لنقابات العمال .

المادة ٣٥ - تضاف المادة التالية بعد المادة ( ٧٠ ) من القانون الأصلي مباشرة :

#### المادة ٧٠ - مكررة

انتساب النقابة للمنظمات الدولية .  
يجوز لاية نقابة عمال مسجلة بموجب هذا القانون الانضمام الى اية منظمة عمالية دولية بعد موافقة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

المادة ٣٦ - يستعاض عن المادة ( ٧٨ ) من القانون الأصلي بالمادة التالية :

#### المادة ٧٨ - الاتحادات المهنية والعامة

- ١ - يجوز لنقابات العمال ان تقدم بطلب الى المسجل لتسجيل اتحادات مهنية او اتحاداً عاماً ، ويكون لها صفة اعتبارية مع احتفاظ كل نقابة بحقوقها الخاصة .
- ٢ - تقدم الطلبات الى المسجل بنفس الطريقة المبينة في المادة ( ٦٩ ) نقرة ( ٢ ) ويجب ان تشمل أنظمة الاتحاد الاحكام الواردة في المادة ( ٧٠ ) من هذا القانون .
- ٣ - يكون اعضاء الاتحاد هم اعضاء النقابات انفسهم .
- ٤ - على كل نقابة تود الانضمام الى الاتحاد ان تحصل على موافقة الاكثوية العادية لميثاقها العامه وان تعلم المسجل بذلك .
- ٥ - يتمتع الاتحاد بكافة الحقوق التي تتمتع بها نقابات العمال المسجلة بموجب هذا القانون .
- ٦ - يحق للاتحاد العام لنقابات العمال وللاتحادات النقابية المهنية المسجلة الانضمام الى أية منظمة عمالية دولية مشروعة .

المادة ٣٧ - تستبدل المادة ( ٩٠ ) من القانون الأصلي بالنص التالي :

#### المادة ( ٩٠ ) تعريفات

- ١ - تعني عبارة « نزاع عمالي » اي نزاع ينشأ بين صاحب العمل او اصحاب اعمال وبين العمال ويكون ذا علاقة بالاستخدام او عدمه او بشروط الاستخدام او احوال العمل او رفض صاحب عمل الدخول بحسن نية في المفاوضات مع نقابة عمال مسجلة .
- ٢ - وتعني لفظة « اضراب » توقف مجموعة من العمال عن العمل بسبب نزاع عمالي :
- ٣ - وتعني لفظة « اغلاق » اغلاق المحل الذي يستخدم فيه العمال او انقضاء العمل او رفض صاحب العمل الاستمرار في استخدام اي عدد من الأشخاص المستخدمين لديه بسبب نزاع عمالي .

٤ - وتعني لفظة « خدمة المصلحة العامة » :

- أ - اية خدمة من خدمات المرافق العامة والمصباح العامة .
- ب - خدمة بريد او برق او هاتف .
- ج - اية مؤسسة منتظمة او اي قسم من اقسامها تصان فيها سلامة المؤسسة او سلامة العمال المستخدمين فيها أثناء العمل .
- د - اية خدمة اخرى من خدمات المصالح العامة التي يصدر مجلس الوزراء اعلاناً بها في الجريدة الرسمية .
- هـ - وتعني كلمة « مجلس » مجلس التوفيق المشكل بمقتضى هذا الفصل .
- ٦ - وتشمل لفظة « قرار » حكماً مؤقتاً او نهائياً تصدره محكمة صناعية بشأن اي نزاع عمالي او اية مسألة تتعلق به .
- ٧ - وتفيد لفظة « تسوية » التسوية التي يتوصل اليها نتيجة لاجراءات التوفيق او قرار المحكمة الصناعية .
- ٨ - تطلق عبارة « نقابة العمال المسجلة » على نقابة عمال مسجلة بمقتضى هذا القانون .

المادة ٣٨ - تستبدل المادة ( ١١٤ ) من القانون الأصلي بما يلي :

#### المادة ١١٤ - العقوبات

- ١ - تختص محاكم الصلح بالنظر في القضايا والمخالفات الناشئة عن مخالفة احكام هذا القانون او اي نظام او امر صادر بمقتضاه .
- ٢ - كل مخالفة لاي حكم من احكام هذا القانون او نظام او امر صادر بمقتضاه لم تعين لملاحقته خاصة يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز العشرة دنانير .
- ٣ - على قاضي الصلح ان يأمر الفريق الخالف بإزالة المخالفة ضمن مدة يعينها له وفي حالة تكرره ان يحكم على الطرف الخالف بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد المدة المعينة ويشترط في ذلك ان تكون هذه الغرامة بالاغلاية لاية غرامة مفروضة بموجب الفقرة ( ٢ ) من هذه المادة ، او اية مادة اخرى من هذا القانون :



وبهذه المناسبة فقد اتصت الان بجلالة الملك  
المعظم بناء على طلب منه وسألني عما يراه مجلسكم  
الكريم فقلت له انه يرى قانون العمل والعمال فأمرني  
بان ابذل كل منكم سروره وشكره وتقديره .

(پ)

الرئيس : ناتي الان لقرار اللجنة القانونية  
رقم ١٢ المتعلق بمشروع القانون المعدل لقانون  
تصرف الاشخاص المعنويين في الاموال غير المنقولة  
فلنتفضل عطوفة المقرر بالوكالة بتلاوة القرار

المقرر : قرار رقم (١٢)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ٦٤/١١/٢٨ ونظرت في مشروع قانون معدل لقانون تصرف الاشخاص المعنويين في الاموال غير المتقوله لسنة ١٩٦٤ وبعد دراسته وتبنيته قررت قبوله كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديل التالي عليه وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها : —

١ - في الفقرة (ب) من المادة السابعة المعدلة  
تُحذف منها عبارة (تقع داخل منطقة أمانة القدس أو  
منطقة النظم الخاصة بها) :

٢ - في الفقرة (ج) من المادة السابعة المعدلة  
تضاف عبارة ( قبل العمل بالقانون الاصيل ) بعد  
عبارة ( في الفقرتين السابقتين ) .

• جرى الاتصال من مجلس الأمة مع جلالة الملك المعظم في لندن .

٣- في الفقرة (أ) من المادة (١٢) تضاف الى اخرها عبارة (اعتبارا من نفاذ القانون الاصلي)

٤- الفقرة (ب) من المادة (١٢) تعاد صياغتها بالنص التالي :-

ب - على مجلس الوزراء أن يشكل لجنة خاصة برئاسة رئيس محكمة التمييز وعضوية كل من : -  
رئيس النيابة العامة  
المستشار القانوني لرئاسة الوزراء  
وكيل وزارة الداخلية  
وكيل وزارة الاقتصاد الوطني  
وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية  
مدير الأراضي والمساحة

لتقديم التسيب المنصوص عنه في المادة (٢) من هذا القانون وتديق السجل المذكور في الفقرة (أ) من هذه المادة بقصد التأكد من أن ما تملكه أو تتصرف به أو تجزوه الجمعيات والهيئات والشركات والمؤسسات الأردنية وغير الأردنية من أموال غير متقولة لا تزيد عن القدر الضروري لأعمالها وتصلح قراراتها بالإجماع أو بالأكثرية المطلقة.

٥ - تضاف فقرة جديدة تحت حرف (د)  
الى المادة (١٢) بالنص التالي :-

د - تتم الاجراءات القانونية بصدد الاموال  
غير المنقولة الزائده عن القدر الضروري خلال سنة  
من تاريخ العمل بهذا القانون

اللجنة القانونية

ملحوظات حول مشروع القانون المعدل لقانون تصرف الأشخاص المعيّنين في الأمور غير المقررة لسنة ١٩٦٤

<p>اجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب</p>	<p>المادة ١٠٨: كادرت من الحكومة بالتعديل الجديد</p>	<p>المادة الممول بها الآن</p>
<p>أقترح قرار اللجنة القانونية رقم (١٧) المؤرخ ١٩٦٤/١١/٢٨</p>	<p>يبنى ما جاء في المادة السابقة من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :- المادة ٧ - ١ - ١ - اعتبار أن تاريخ العمل بهذا القانون لا يجوز لأية جمعية خيرية أو هيئة دينية أو شركة أو مؤسسة أرمنية كانت أم غير أرمنية أن تحوز أو تمتلك بطريق الشراء أو الوصية أو الهبة أو الحكم الوفاق أو أية طريقة أخرى ولا أن تصصرف بصورة مباشرة أو غير مباشرة في أية أموال غير متقولة تقع ضمن سورد مدنية القدس القديمة . ب - على الرغم مما ورد في المادتين السابعة والثامنة من القانون الأصلي ومع مراعاة ما ورد في الفقرتين السابقتين من هذه المادة لا يجوز لأية جمعية خيرية أو هيئة دينية أو شركة أو مؤسسة أرمنية كانت أم غير أرمنية أن تحوز أو تمتلك بطريق الشراء أو الوصية أو الهبة أو الحكم الوفاق أو أية طريقة أخرى ، ولا أن تصصرف بصورة مباشرة أو غير مباشرة في أية أموال غير متقولة تقع داخل منطقة أمانة القدس أو منطقة التطعيم الخاصة بها إلا إذا أقيمت الفصلحة العامة فلا بد من سحب اللجنة المختصة من هذا القانون . و قرار مجلس الوزراء . ج - الاموال غير المتقولة المسجلة في دوائر السجل عند مفاد هذا القانون باسم الجمعيات أو الهيئات أو الشركات أو المؤسسات المذكورة في الفقرتين السابقتين فإن كان تصصرف فيها كالسابق .</p>	<p>لا يجوز لأية جمعية خيرية أو هيئة دينية أو شركة أو مؤسسة أرمنية كانت أم غير أرمنية أن تحوز أو تمتلك أو تصصرف في أية أموال غير متقولة تقع في الأحياء المذكورة في القانون رقم ٧٠٠٠ لسنة ١٩٦٤ . مجلس الوزراء .</p>

body + life

أجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقسم (١٢) المؤرخ في ١٩٦٤/١١/٢٨	<p>بقي ما جاء في المادة (١٢) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :</p> <p>١ - اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون يحفظ وزير المالية الأراضي والمساحة سجل وافي ، يبين فيه أوصاف وعنايات الجماعات الخيرية والهيئات الدينية والشركات والمؤسسات سواء أكانت اريدية او غير اريدية ، ويقدر مساحتها او تصرف به سن أموال غير مقولة .</p> <p>ب - على مجلس الوزراء ان يشكل لجنة خاصة مؤلفة من وزير المالية ووزير الاقتصاد ووزير الداخلية ورئيس محكمة التمييز ومجلس القديس ومدير الأراضي والمساحة لتقديم الشئب الصور من هذه المادة (٢) من هذا القانون وتوافق المجلس المذكور في الفقرة (١) من هذه المادة بضمائلا كدس ان ملكه او تصرف به او غرضه الجماعات والهيئات والشركات والمؤسسات الاريدية وغير الاريدية من اموال غير مقولة لا يزيد عن القدر الضموري لأعمالها .</p> <p>ج - اذا اقتضت اللجنة المذكورة في الفقرة (ب) من هذه المادة ان أية جمعية او هيئة او شركة او مؤسسة قبل احوزت ما لا غير مقول أكثر مما تحتاج اليه لأعمالها فيجب ان تقر ريع هذه الاموال والائسدة بالبراءة التي ورد فيها بعد خصم جاريات البيع والتفتات الاخرى الى اصحاب الاستحقاق في تلك الجمعية والهيئة او الشركة او المؤسسة الخفية .</p>	<p>١٢ - المادة</p> <p>اذا ظهر بعد التسجيل أن إحدى الشركات أو الجماعات أو الهيئات المذكورة في المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ احوزت مالا غير مقول أكثر مما تحتاج اليه لأعمالها فيجب ان تقر ريع هذه الاموال والائسدة بالبراءة التي ورد فيها بعد خصم جاريات البيع والتفتات الاخرى الى اصحاب الاستحقاق في تلك الجمعية والهيئة او الشركة او المؤسسة الخفية .</p>

## دولة رئيس الوزراء :

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

اطلعت الحكومة على التعديلات التي ادخلتها اللجنة القانونية الموقرة على مشروع القانون المعدل لقانون تصرف الاشخاص المعنويين في الاموال غير المقولة المعروض على مجلسكم الموقر ، وهي ترغب في ان توضح للمجلس الكريم الحقائق الآتية :-

يذكر النواب المحترمون ان الذي اثار موضوع تعديل القانون المشار اليه المعمول به في المملكة منذ سنة ١٩٥٣ ، هو وضع القديس الخاص بالنسبة للامكن المقلصة فيها . وعلى ذلك ترى الحكومة ان حلف عبارة ( يقع داخل منطقة امانة القديس او منطقة التنظيم الخاصة بها ) التي وردت في الفقرة (ب) من المادة (٧) من المشروع الذي تقدمت به ، ينطوي على توسع يجعل التعديل يشمل كافة انحاء المملكة ، الامر الذي يخرج المشروع عن الغاية التي وضع في الاصل لمعالجتها :

كذلك اضافة عبارة ( قبل العمل بالقانون الاصيل ) الى الفقرة ( ج ) من المادة (٧) - المعدلة ، مما يجعل لهذا التعديل اثر رجعي خلافاً للمقصود ، اذ أن الحكومة تفترض أن تكون الجهات المختصة قد قامت بالواجب الملتي على عاتقها بمقتضى المادة (١٢) من القانون الاصيل بالنسبة للاموال غير المقولة التي تملكها الهيئات المعنوية زيادة عن القدر الضموري لأعمالها في المدة الواقعة ما بين العمل بالقانون الاصيل والعمل بمشروع التعديل المعروض على مجلسكم الكريم .

وهذه الملحوظة عينها تنطبق بدات القوة على عبارة ( اعتباراً من نفاذ القانون الاصيل ) التي اقترحت اللجنة اضافتها الى آخر الفقرة (أ) من المادة (١٢) .

بالصفة التي وردت فيها بالمادة (٣) من المشروع الذي تقدمت به الحكومة .

اما التعديل المقترح ادخاله على كيفية تأليف اللجنة الخاصة المشار اليها بالفقرة (ب) من تلك المادة فإن الحكومة ترى مع الاحترام أن لكل من رئيس محكمة التمييز ورئيس النيابة العامة والمستشار الحفري لرئاسة الوزراء واجبات قضائية او شبه قضائية ، ولذلك فانه من غير المألوف اشراكهم في مثل هذه المهمة . اذ قد تعرض عليهم قضايا بشأنها ليس من المستحسن أن يكون قد سبق لهم رأي فيها ، وانسجاماً مع هذا الرأي تقترح الحكومة الابقاء على تأليف اللجنة على الوجه المقترح في مشروعها بعد شطب عبارة ( ورئيس محكمة التمييز ) منه .

فاذا ما قبل مجلسكم الكريم بوجهة نظر الحكومة المبينة في الفقرات السابقة ، لا يبقى هنالك موجب للتحديد الرمزي الذي تنطوي عليه الفقرة (د) المقترح اضافتها الى المادة المذكورة ، والتي من شأنها ان تحد من اثر مشروع التعديل المقترح وفعاليته .

معالي الرئيس : حضرات النواب المحترمين

ان القوانين والانظمة تنس وتشرع خدمة المصلحة العامة وتلبية حاجة المجتمع ومقتضيات الظروف والاحوال . وان تلك القوانين والانظمة تبقى مقاسة ما دامت سارية المفعول ، كما يبقى كل اجراء قانوني تم بموجبها حقاً مصاناً واجب التنفيذ .

واننا ونحن نشترك واباًكم في التمسك بهـله المبادئ ، وازاء الظروف واعتبارات المصلحة التي نعمل مجتمعين لرعايتها ، فان الحكومة اذ تقدم من مجلسكم الموقر بمشروع التعديل هذا تدان تعرب عن حرصها الشديد على صون الحقوق المكتسبة ورعايتها .

هكذا منذ الاصل



فلننظر جميعا الى المستقبل ولتبن دوما على  
اسس من الثقة والعدالة والمحافظة على روح الدستور  
والقانون واتني ارجو من مجلسكم الكريم اقرار مشروع  
التعديل الذي تقدمت به الحكومة في مواد ما يحتاج  
مع رغبات مجلسكم وما عتق الغايات النبيلة التي تبغونها  
والسلام عليكم .

**السيد الدجاني نائب القدس :**

اود ان اقدم الشكر العميق الى دولة الرئيس  
لاهتمامه بهذا الموضوع وحسن تجاوبه معنا في وضع  
مشروع هذا القانون . ولدى الاستماع الى البيانات  
التي تفضل بها وقد يكون لها مفعول رجعي اذا  
رجعنا الى سنة ١٩٥٣ . فانا قلنا الى ما قبل العمل  
بالقانون الاصلي قد رجع الى سنوات طويلة نجعل  
المهمة صعبة وكانت القرارات قد صدرت صحيحة  
من مجلس الوزراء . لذلك ارى ان لا يوافق المجلس  
على ما ورد بنزاعي اللجنة القانونية بالنسبة للعواد ١  
و ٢ و ٣ والبقاء على القانون كما ورد من الحكومة  
بشأن اللجنة ، وبذلك اقترح الموافقة على المشروع  
كما ورد من الحكومة .

تثنية :

الرئيس : أرجو من يود الكلام في هذا الموضوع أن يسجل اسمه .

— سجلت الاسماء ورفعت لمعالي الرئيس —

السيد الحسنان نائب السلط : اكزركي  
ردولة الرئيس على ماتفضل به من بيانات قيمة حول

مشروع هذا القانون ولكن لي ملاحظات اود ان ادا لي بها المادتين ٤ و٥ من القانون الاصلي اجازت للشركات والمؤسسات الدينية والخيرية شراء الاموال غير المحقولة بالقدر الضروري لحاجتها بقرار من مجلس الوزراء والققرة ب من الماده ٧ المراد تعديلها قالت :

« على الرغم مماورد في المادتين السادسة والثامنة من القانون الأصلي<sup>١</sup>، فحقى تشمل الفقرة ب المادتين ٤ و ٥ ويكون التخصيب بالشراء من اللجنة المعنية لابد من تشمل الفقرة ب المادة ٤ و ٥

حيث يقال على الرغم مما ورد في المواد ٤ و ٥ و ٨٦ من القانون الاصلى يستقيم الأمر بهذا الشكل .

أما ما فضل به دولة الرئيس من أن القانون لا يجوز أن يكون رجعياً فشروع القانون الذي نحن بصدده ليس بالقانون الرجعي إنما الغنيا المادة ١٢ من القانون الأصلي وهي تنص كما نصت الفقرات التي حلت محلها . ونسقت العمل ونظمتها أكثر تنظيمياً ، فأننا من رأي أن لم يؤخذ برأي اللجنة اقترح على المجلس الكريم أن يبقى على المادة ١٢ كما وردت في القانون الأصلي بدون تعديل . هذه ناحية . والناحية الثالثة : بالرغم من أن مشروع القانون الذي نحن بصدده تبنه هذا المجلس ووافقت عليه الحكومة إلا أنه حسب اجراءى هناك فنسره لم تعالج بمشروع القانون وهله الثغرة تنحصر في الشراء بالأسم المستعار ، فحق نبد هذه الثغرة ولا يكون أي مجال للتحويل على القانون ، اقترح ان تصافقرة جديدة للمادة السابقة تحت حرف ( هـ ) من هذا المشروع بالشكل التالي :

١٠١ - يمنع منعاً باتاً تسجيل أية أموال غير منقولة باسم أفراد بطريق الاستعارة لصالح أية

جمعية خيرية او هيئة دينية او شركة او مؤسسة  
اردنية كانت ام غير اردنيه .

٢ - اذا ثبت ان فردا خالف احكام البند (١) من هذه الفقرة يعاقب بالحبس من ستة الى ثلاث سنوات وتصادر الاموال غير المنقولة المسجلة باسمه بطريق الاستعارة بقرار من محكمة البداية . »

فارجو ان يوضع اقتراحي هذا في الرأي  
اصوات :ثنية .

السيد صافيه نائب القلمس : معالي الرئيس  
حضرات الزملاء المحترمين ،

انه لمن الحكمة ان تكون هنالك قيود ورقابة على تصرف الاشخاص المعنوين في الاموال غير المتقولة وان يكون مثل هذا التصرف رهنا بموافقة الحكومة ، غير اني لاارى ما يوجب التعديل المقترح خصوصاً وان القانون الاصلي يفرض مثل هذه القيود وينص على الرقابة الحكومية ، وعليه فاني اهيب بالمزلاء المحترمين ان يعمدوا للنظر في التعديل المقترح المعروض امام هذا المجلس الكريم ليروا ما تنطوي عليه بعض مواد من اجحاف بحق فئة معينة من المواطنين وما يمكن ان تسبب مواد الاخرى من مشاكل نحن في غنى عنها ، وبعد دراسة التعديل المقترح ارى من واجبي كواطن مخلص امين ان اقف انتباه المجلس الكريم الى ما يلي :-

اولا : ان التحريم المطلق فيما يتعلق بالاموال  
غير المتقولة التي تقع ضمن سور مدينة القدس القديمة  
محلف بحسب سكان المدينة لأن في ذلك تمييز بين  
المواطنين لاجزائه الدستور .

ثانياً : ان التحقيق فيما تملكه الهيئات والجمعية  
من اموال غير منقولة وما يتبعها من اجراءات مقترحة  
ربما يسيء الى السمعة الطيبة التي اكتسبناها في

الأوساط الدولية من حيث المحافظة على حقوق الناس على مختلف فئاتهم. واخشى أن تمس هذه الإجراءات احساس الكثير من الهئات التي تمثلك في هذا البلد لغايات نيابة وانسانيته بمجرة ومراقبة السلطات خصوصاً وأنه لا يوجد لدينا ما يدل على ان هذه الهئات لانكن لنا الا الحبة والصدقة ، وعلاوة على ذلك فقد يغير مثل هذا الاجراء نضجة يرحب بها الذين يضررون لنا السوء والسلام .

لفضيلة الأستاذ جود نائب عمان : مع شكري وتقديرى للدولة الرئيس والحكومة الموقرة على تقديمهم بمشروع قانون تصرف الأشخاص المعنويين هذا الا ان لي بعض ملاحظات باعتباري عضوا في اللجنة القانونية وعلى اني اقترح مع زملائي هذه التعديلات التي ادخلت على المشروع حتى يصبح القانون قانونا عمليا يؤدي الغرض الذي يتوخاه هذا المجلس كما نحرص عليه هذه الحكومة الموقرة .

ان المشروع كما ورد من الحكومة حسب اجتهادي لا يعني بهذا الغرض المطلوب : بالنسبة للقدس نحن لانتشك بان معظم الاموال غير المتقولة في القدس داخل السور وخارجها قد تسربت وانتهى امرها حتى اصبح مشروع هذا القانون مشروعاً غير عملي بالنسبة للقدس بجمعيتها .

واما بالنسبة للمفعول الرجعي الذي اشار اليه  
دولة الرئيس فالواقع انه ليس هناك مفعول رجعي  
في اقتراحات اللجنة القانونية على المشروع ، لأن  
المادة (١٢) من القانون الاصيل التي اشارت لها  
الجنة القانونية بتعديلها ، فهي هذه المادة تقيد  
الهبات الدينية او الشركات من امتلاك اموال غير  
مقولة تريد عن حاجتها ، بينما نرى ان هناك هبات  
دينية تتملك مساحات شاسعة في مختلف اطراف هذه

daily life

المملكة وتدخلها في حوزتها وتسجلها في اسمائها حتى ترتب عن هذه العمليات الكثيره الكثيره المترتبة على اثارها مواطنون للسجن، لأن حرص هذه الهيئات على استملاك اكبر كمية ممكنة من الاموال غير المنقولة في المملكة دفعتها لأن تشتري القطعة الواحدة ثلاث مرات من غير ان تحسب للأموال حساباً، وهذا يدل دلالة واضحة بان هناك أموالاً طائلة ترصد لهذه الغاية، وكل ما نطلبه ك لجنة قانونية لهذه التعديلات ونرجو من المجلس الموقر ان يقر اللجنة القانونية في تعديلها، وكل ما نرجو اليه هذه اللجنة ان تسترد الاموال غير المنقولة التي دخلت في حوزة هذه الهيئات الدينية وهي غير محتاجة لها لغاياتها ولاعمالها التي تتظاهر بها او تقول بانها تختص بها.

ولذا ارجو من المجلس الموقر ان يوافق على التعديلات التي ادخلتها اللجنة القانونية في مشروع القانون.

السيد كزيهان نائب معالي : معالي الرئيس مع شكري وتقديرى لدولة الرئيس على ملاحظاته التي ادلى بها لعلكم.

أرى ان الملاحظات التي ابداهها حضرة الزميل الكريم السيد محمد الخشمان قيمة ومفيدة وجديرة بالاهتمام. فارجو من حضرات النواب الكرام تأييدها وإضافتها الى مشروع القانون لأنها بنظري تعتبر ضمان الأمان لتحقيق الغاية المتوخاة من هذا القانون. كما وانى اطلب من الحكومة وأناشدها ان تبني هذا القانون وتسرع في إقراره بالصيغة التي ورد فيها من اللجنة القانونية ووضع موضع التنفيذ. لتستأدى تسرب بيع الأراضي بعد الآن الى الأيدي الأجنبية وضمان الحفاظ على البقية من هذا الجزء السليم

المقدس الخالد. لأن الرأي العام الأردني يرقب باهتمام وينادي بوضع هذا القانون وإقراره لما له من أهمية دينية وتاريخية وسياسية

وبدون هذا القانون لا يمكن صون الأراضي والحفاظ عليها وإيقاف بيعها مهما اتخذ من اجراءات وتدابير اخرى أثبت عدم جدواها

السيد عريقات نائب القدس : معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين،

اريد ان انبه المجلس الكريم بأن المسألة جد وخطيرة وخطيرة جداً، الاموال غير المنقولة في القدس قد تسربت الى اشخاص او الى مؤسسات اجنبية دون ان يكون لها بالبلاد اي مقصد او غاية وانما يقصد شراء الأراضي والمقاربات واخراج المسلمين منها.

انا اقول ذلك وبصراحة ويمكنني اثبات ما اقول. وان يحى بعض الشخصيات المحترمة بالبلاد فانه يقصد منه لفت انظار العالم الخارجي المسيحي الاجانب لوضع ورصد الاموال اللازمة لشراء الاموال غير المنقولة من الأراضي والمقاربات.

وعليه اود ان اذكر المجلس الكريم بان هناك اراضي اشترت بدون قصد او غاية وانما للشراء والامتلاك فقط.

يوجد هناك غرف صغيرة في القدس لا تساوي خمسة دنانير يبعث بالآلاف الدنانير. ما هو القصد من ذلك بالله عليكم اجيبوني ما هو القصد من ذلك.

فعليه اقول بان هناك بيت مكون من ثلاث طوابق في باب العامود دفع به (٧٠ ألف دينار) واريد ان اقول ان في بيت او بالاحرى الواسدي يساوي ٢٥ ألف دينار تقريباً. دفع به (١٥٠ ألف دينار).

وحق يصحح الاخطاء التي ارتكبت في ظل القانون الأصلي. واقترح كذلك ان تصادف مسادة بفرض عقوبة رادعة على كل من يخالف او يتوانس في تنفيذ احكام هذا القانون.

السيد العروان نائب الطائفة : معالي الرئيس، حضرات الزملاء الكرام

لقد حانت لي في هذا الموقف ان اردد قول الشاعر بان ما قاله ذاك الشاعر ينطبق تمام الانطباق على موقفنا هذا وهو منسجماً كل الانسجام ايضاً في موضوع نحن فيه قال :

دعني وشأني والسني انا عابد  
وكاشاً إيمان قلبك فاعبد

ان فرق الإيمان بين جموعنا  
فلساننا العربي خير موحد

ان هذا الموقف هو موقف يختص بكل اردني مهما كانت نزعته او مهما كان مذهبه وان الارض لله وحده والوطن للجميع. وطالما الارض المشكوك احالتها لجهة معينة تفضل الاخوان المحترمون بتصنيفها وتحديدنا لم نخرج عن كونها ايد اردنية. وطالما ان القانون او مشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة لهذا المجلس الكريم قد نص على التحفظات اللازمة للحيلولة دون اتساع رقعة احالة مساحات اكثر مما تشكر منه الى جهات اعتقد ان الحرف يسايرنا عن طريقها كان كافياً.

لذا ارجو المجلس الكريم ان يوافق على مشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة لأن قضية الرجعية في تعديل اللجنة او قرار اللجنة القانونية البرلمانية اظن انه صعب التطبيق، لانه كما قيل يرجع مرده لعمام ١٩٥٣ لسنة ٥٣ الى سنة ١٩٦٤ هناك احدى عشر سنة، فما مصير ما احدث والنشء على هذه المساحات

فعليه ارجو من هذا المجلس الكريم ان يوافق على مقررات اللجنة القانونية واذا لم يوافق، ان تكون المنطقة وتحدد ويمنع البيع في داخل منطقة امانة القدس وان توسع هذه الرقعة بحيث تشمل عشر كيلو مترات شمالاً وجنوباً وشرقاً من مدينة القدس.

كما اطلب من المجلس الكريم ومن الحكومة الموقرة ومن رئيسها الذي عمل جاداً ومجتهداً لهذا القانون ارجو منهم جميعاً ان يكون القانون رجعي وغير رجعي، بمعنى ان اللجنة تكون مسؤولة عن البحث والتدقيق في المقاربات الاراضي التي يبعث فان كان هناك لزوماً لمن اشترها فلتبقى والأراضي والمقاربات التي لا لزوم لمن اشترها ان تعاد الى اصحابها او تشتريها الحكومة.

السيد البرغوثي نائب رام الله : معالي الرئيس، حضرات الاخوان

ان الشعب الاردني بالفعل قد لاحظ في المدة الاخيرة ان هناك نشاط اجنبي غير طبيعي يجري في جميع الأوساط للاستيلاء على اكبر مساحة ممكنة من هذا البلد، سواء في الضفة الشرقية او في الضفة الغربية. وان هذه القوانين التي تسن لصيانة وحماية هذه الأراضي من التسرب الى ايد اجنبية سوف لا تأتي اكملها ابداً ان لم يكن هناك نية خالصة في تنفيذ هذه القوانين. فهناك كما تعلمون كثيراً من المقاربات والأراضي قد تسربت في ظل القانون الأصلي الذي جاء هذا القانون معديلاً له وحتى يتحقق هذا الهدف و الاهداف التي تتوخاها من تنفيذ هذا القانون فأنني اقترح على هذا المجلس الكريم ان يوافق على المقترحات التي تقدمت بها السيد محمد الخشمان وان يكون هذا القانون إلزامي رجعياً الى ١٩٥٣ حتى يسير مع القانون الأصلي جنباً الى جنب



المنعنية وما هو رد الفعل عندها نقول هذا القول ونقره لدى الرأي العام العالمي وغير العالمي .

— ( وهنا جرى نقاش حاد بين النواب السادة : ايوب مسلم ، ومحمد الحشيان وعبد الباقي جمو تقرر شطبه من محضر الجلسة ) —

الرئيس : اعلن رفع الجلسة للراحة لمدة عشر دقائق .

( وبعد انقضاء فترة الاستراحة عاد المجلس للانعقاد )

الرئيس : فيما يتعلق في الكلمة التي القاها معالي ايوب بك مسلم اظن انه سيعتذر بكلمة مناسبة .

السيد مسلم نائب بيت لحم : صحيح يا معالي الرئيس انني تكلمت بحماس مع انني يجب ان اكون هادئاً الاعصاب عندما نتكلم بموضوع من هذا النوع .

وانني ارفع كل اخواني النواب فيما ابذوه من رأي حول هذه البيوعات في القدس ولا اقبل لنفسني مطلقاً ان اتهم اي اخ من اخواني في اي ناحية من النواحي . فاذا هم اعتبروا باننا قد اسأت اليهم

فانا اشهد الله اني لم اقصد ان اتهم او ان اسبىء لأي واحد منهم فاذا هم فهموا هذا فانا اعتذر عما قلت وطالما ان هدفنا وراثدنا المصلحة العامة وغير بلدنا وابقاء بلدنا عربياً خالصاً .

الرئيس : والآن اضع قرار اللجنة القانونية بالرأي فهل يوافق المجلس عليه ؟

( فلم يوافق المجلس عليه )

الرئيس : كما اضع اقتراح السيد محمد الحشيان بالرأي فهل يوافق المجلس عليه ؟

( فلم يوافق المجلس عليه )

الرئيس : اذن اضع مشروع القانون كما ورد من الحكومة فهل يوافق المجلس عليه ؟

( فوافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة )

الرئيس : اذن ينال مشروع القانون مادة مادة للموافقة عليه كما ورد من الحكومة .

( فتلاه المقرر مادة مادة كما ورد من الحكومة ووافق المجلس على كسل مادة منه وعليه مجموعه وهذا هو نصه بالشكل الذي سيرسل به الى الحكومة )

### الاسباب الموجبة

احال بعض النواب المحترم من الى الحكومة اقتراحا بتعديل ( قانون تصرف الاشخاص المعنويين في الاموال غير المنقولة رقم ٦١ لسنة ١٩٥٣ ) عملاً بالمادة ( ٩٥ ) من الدستور بالنسبة لما للقدس خاصة والاماكن المقدسة عامة من الاهمية .

وقد نظرت الحكومة في الاقتراح المقدم ووضعت في صيغة مشروع قانون معدل حسبها تتطلب المساندة المشار اليها بالشكل المرفق .

## مشروع قانون معدل لقانون تصرف الاشخاص المعنويين

### في الاموال غير المنقولة

رقم ( ) لسنة ١٩٦٤

٥٥٥٥٥٥

المادة ١ — يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون تصرف الاشخاص المعنويين في الاموال غير المنقولة لسنة ١٩٦٤ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٦١ ) لسنة ١٩٥٣ ، المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ — يلغى ما جاء في المادة السابعة من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي : —

### المادة ٧ —

أ — اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ، لا يجوز لأية جمعية خيرية او هيئة دينية او شركة او مؤسسة اردنية كانت أم غير اردنية ان تحوز أو تمتلك بطريق الشراء او الوصية او الهبة او الحكر أو الوقف أو بأية طريقة أخرى ولا ان تتصرف بصورة مباشرة او غير مباشرة في أية أموال غير منقولة تقع ضمن سور مدينة القدس القديمة .

ب — على الرغم مما ورد في المادتين السادسة والثامنة من القانون الأصلي ومع مراعاة ما ورد في الفقرة السابقة من هذه المادة . لا يجوز لأية جمعية خيرية او هيئة دينية او شركة او مؤسسة اردنية كانت أم غير اردنية ان تحوز أو تمتلك بطريق الشراء او الوصية او الهبة او الحكر أو الوقف أو بأية طريقة أخرى ، ولا ان تتصرف بصورة مباشرة او غير مباشرة في أية

أموال غير منقولة تقع داخل منطقة أمانة القدس او منطقة التنظيم الخاصة بها الا اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك بتسليم اللجنة المنصوص عنها في المادة (٣) من هذا القانون وقرار مجلس الوزراء .

ج- الأموال غير المنقولة المسجلة في دوائر التسجيل عند نفاذ هذا القانون باسم الجمعيات او الهيئات او الشركات او المؤسسات المذكورة في الفقرتين السابقتين فإن لها أن تتصرف فيها كالسابق .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (١٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

#### المادة ١٢ -

أ - اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون يحتفظ وزير المالية / الأراضي والمساحة بسجل واف يبين فيه اوصاف وغايات الجمعيات الخيرية والهيئات الدينية والشركات والمؤسسات سواء كانت اردنية او غير اردنية ومقدار ما تملكه او تتصرف به من اموال غير منقولة .

ب- على مجلس الوزراء أن يشكل لجنة خاصة مؤلفة من وزير المالية ووزير الاقتصاد ووزير الداخلية ورئيس محكمة التمييز ومحافظ القدس ومدير الأراضي والمساحة لتقديم التنسيب المنصوص عنه في المادة (٢) من هذا القانون وتدقيق السجل المذكور في الفقرة (أ) من هذه المادة بقصد التأكد من أن ما تملكه او تتصرف به او تحوزه الجمعيات والهيئات والشركات والمؤسسات الاردنية وغير الاردنية من اموال غير منقولة لا يزيد عن القدر الضروري لأعمالها .

ج- اذا اقتضت اللجنة المذكورة في الفقرة ب من هذه المادة أن أية جمعية أو هيئة أو شركة أو مؤسسة قد أحرزت مالا غير منقول أكثر مما تحتاج اليه لأعمالها فيحق للجنة أن تقرر بيع هذه الأموال الزائدة بالمزاد العلني ورد ثمنها بعد حسم مصاريف البيع والتفقات الأخرى الى أصحاب الاستحقاق في تلك الجمعية أو الهيئة أو الشركة أو المؤسسة المختصة .

#### (ج)

الرئيس : ارجو من صلاح بك الاستمرار

المقرر :

#### قرار رقم (١٣)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١١/٢٨ / ١٩٦٤ ، ونظرت في مشروع قانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٦٤ المعاد الى المجلس باحكام المادة ٩٣ من الدستور ، وبعد امعان النظر بالتوجيهات الملكية السامية قررت اللجنة قبول المشروع بعد اجراء التعديلات التالية : -

١ . المادة الثالثة تعدل على الوجه التالي : -

٣ - تخضع العقارات الكائنة داخل منطقة امانة العاصمة خلال عشرين سنة تبتلىء من ١٩٦٤/٤/١ لدفع مساهمة سنوية مقطوعة تعادل ثلاثة في المائة ٣٪ من بدل الاجار الصافي المقدّر لغايات قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات .

٢ - تعدل الفقرة (أ) من المادة الرابعة على الوجه التالي : -

أ - اذا انشئ اي عقار خلال الفترة المشار اليها في المادة الثالثة فانه يخضع خلال المدة الباقية من العشرين سنة لدفع نفس المساهمة المشار اليها في المادة المذكورة اعتباراً من تاريخ اكمال البناء .

٣ - تشطب العبارة (يتم الدفع عن خمسة عشر عاماً) الواردة في آخر الفقرة (ب) من المادة الرابعة

ويستعاض عنها بالعبارة التالية (تنتهي بقية مدة العشرين سنة المذكورة في المادة الثالثة) .

٤ - تعدل المادة الخامسة بالنص التالي : -

هـ - رغماً عما جاء في المادة الثالثة من هذا القانون يستوفى مبلغ المساهمة السنوية عن السنوات الخمس الاولى اعتباراً من تاريخ ١٩٦٤/٤/١ ، امامبلغ المساهمة عن السنوات الباقية فتستحق في أول نيسان من كل سنة من السنين التي تلي تاريخ ربط المجري الخاص لذلك العقار بالمجري العام .

هـ - المادة السادسة تعتبر فقرة تحت حرف (أ) ويضاف اليها فقرة أخرى تحت حرف (ب) .

ب . تنتهي المساهمة بانتهاء مدة العشرين سنة المذكورة في المادة الثالثة من هذا القانون ولا يجوز للامانة تحصيل اي مبلغ سوى ما استحق لها خلال المدة المذكورة .

الرئيس : هل هناك من معترض او راغب في الكلام ؟

( فلم يبد احد اي اعتراض او رغبة بالكلام )

الرئيس : هل يوافق المجلس على ما ورد بقرار اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس : اذن يتلى القانون مادة مادة للموافقة عليه .

( فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالشكل الذي سيرسل به الى مجلس الاعيان )



قانون رقم ( ) لسنة ١٩٦٤

## قانون المجارى العامة في منطقة امانة العاصمة

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون المجارى العامة في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٦٤ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعني كلمة ( عقار ) او بناء معد للسكن وتشمل الدائرة والمدرسة والحدائق والمعمل والمستودع والكراج وادى بناء آخر يقيم فيه الناس او يستخدمونه وبه مجرى مستعمل لتصرف المياه القذرة وكان مما يرى طبيب امانة العاصمة ضرورة احداث مجرى له كالعمرات المشغلة .

وتعني كلمة ( المالك ) الشخص المسجل باسمه العقار واذا لم يكن مسجلا فتعني للشخص الذى يتقاضى بدل ايجار ذلك العقار او المتصرف به ، وتشمل وكيل المالك وولييه والقيم .

وتعني كلمة ( مجرى عام ) اى مجرى للمياه المستعمله يقع خارج العقار بما ي ذلك الوصلات والاجهزة التابعة له .

وتعني كلمة ( مجرى خاص ) اى مجرى للمياه المستعملة يقع داخل العقار بما ي ذلك الوصلات الداخلية والخارجية المعدة لربط المجرى الخاص بالمجرى العام .

المادة ٣ - تخضع العقارات الكائنة داخل منطقة امانة العاصمة خلال عشرين سنة ابتداء من ١/٤/١٩٦٤ لدفع مساهمة سنوية مقطوعة تعادل ثلاثة في المائة ٣٪ من بدل الايجار الصافي المقدّر لغايات قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات .

المادة ٤ - ( أ ) اذا انشئ أى عقار خلال الفترة المشار اليها في المادة الثالثة فانه يخضع خلال المدة الباقية من العشرين سنة لدفع نفس المساهمة المشار اليها في المادة المذكورة اعتبارا من تاريخ اكمال البناء .

( ب ) اذا هدم اى عقار خلال هذه الفترة فيتحقق على مالك العقار دفع النسبة المقررة عن المدة التي كان فيها العقار قائما ويستمر دفعها بعد اعادته انشائه حتى تنتهي بقية مدة العشرين سنة المذكورة في المادة الثالثة .

المادة ٥ - وبغضاهما جاء في المادة الثالثة من هذا القانون يستوفى مبلغ المساهمة السنوية عن السنوات الخمس الأولى اعتبارا من تاريخ ١/٤/١٩٦٤ اما ما يسبق المساهمة عن السنوات الباقية فتستحق في أول نيسان من كل سنة من السنين التي تلي تاريخ ربط المجرى الخاص للمالك العقار بالمجرى العام .

المادة ٦ - ( أ ) تعفى من تأدية المساهمة المشار اليها في المواد السابقة العقارات المعدة لهيئة .

( ب ) تنتهي المساهمة بانتها مدة العشرين سنة المذكورة في المادة الثالثة من هذا القانون ولا يجوز للأمانة تحصيل أى مبلغ سوى ما استحق لها خلال المدة المذكورة .

المادة ٧ - تتولى امانة العاصمة على نفقتها ايبصال المجرى الخاص بالمجرى العامة ويحق لمستخدميه او مسن تفويضه بالقيام بالاعمال ، الدخول الى العقار لهذا الغرض .

المادة ٨ - يحدد مجلس امانة العاصمة بقرار يصدره وينشر للعموم ثلاث مرات في ثلاث صحف عليه على الأقل ، المنطقة او المناطق التي يباشر فيها العمل من اجل ربط المجارى الخصوصية بالمجرى العام .

المادة ٩ - تتولى امانة العاصمة المراقبة على صيانة جميع المجارى الخاصة التي تقع ضمن منطقتها او يربطها بحالة جيدة ويجوز لها ان تجرى فيها ما تستصوبه من توسيع او تغيير او تحسين كما يجوز لها ان تأمر بتعطيل اوسد او هدم ما تراه عديم الفائدة او غير ضرورى .

المادة ١٠ - ( ١ ) كل من :-

أ - يعارض اجراءات ربط المجارى الخاصة بالمجرى العامة ، أو

ب - يسمح بتفريغ مادة جامدة او سائلة في المجارى العامة بطريقة تعطل مجراها او بصورة تضربها او ان يقوم بأى عمل يضر بهل المجارى ، أو

ج - كان مالكا لأى عقار يوجد فيه مجرى خاص او حفرة امتصاصيه وتخلّف وأهمل تغيير او تعمير ذلك المجرى او الحفرة بعد أن بلغ خطارا خطيا بذلك من قبل امانة العاصمة وأنشأ اى مجرى او حفرة جديدة دون موافقتها يعتبر انه ارتكب جرما ويعاقب لدى ادائه من قبل محكمة امانة العاصمة بغرامة لا تزيد عن ثلاثين دينارا .

( ٢ ) يجوز لمجلس الامانة ان يتخذ التدابير لتغيير او اصلاح المجرى او الحفرة او ازالة ذلك حسب مقتضى الحال ويتحمل ذلك الشخص النفقات التي قد تنكبها الامانة بتنفيذ هذا الأمر .

المادة ١١ - تجبى امانة العاصمة المبالغ والنفقات التي تستحق لها بمقتضى هذا القانون كما تجبى اموال البلديات ، وتكون من جملة وارداتها .

المادة ١٢ - يحق لمجلس امانة العاصمة بموافقة مجلس الوزراء ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٣ - رئيس الوزراء ووزيرا العدلية والداخلية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .



(د) و (هـ)

الرئيس : بالنسبة لقوانين شركات الكهرباء اظن هناك كلمة لمعالي وزير الاقتصاد .  
ارجو اولاً من المقرر تلاوة قرارات اللجنة ثم نستمع الى كلمة معالي وزير الاقتصاد الوطني .

(د)

المقرر : قرار رقم (١٤)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٢/٨/٦٤ ونظرت في القانون المؤقت رقم (٧٣) لسنة ١٩٦١ معدل لقانون توسيع منطقة الامتياز الممنوح لشركة الكهرباء الأردنية المساهمة في عمان وبعد دراسته قررت قبوله كما ورد من الحكومة وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .  
اللجنة القانونية

(هـ)

المقرر : (متابعاً)

قرار رقم (١٥)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٢/٨/٦٤ ، ونظرت في القانون المؤقت رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٢ ، قانون تصديق الاتفاق بين الحكومة وشركتي الكهرباء بعمان والزرقاء وبعد دراسته قررت بالاكثارية قبوله كما ورد من الحكومة وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

الخالفون

الساده ، ساياب المكشه

سلمان القضاء

عيسى عقل

سيدلون بمخالفتهم في الجلسة أثناء المناقشة  
اللجنة القانونية

وزير الاقتصاد الوطني : ياسيدي

هذا المشروع قدم بزمان الحكومة السابقة واجتمعت اللجنة القانونية وافقرت الصيغة كما ورد من الحكومة باستثناء ثلاثة اعضاءهم : معالي سابابك المكشه وسلمان بك القضاء وعيسى بك عقل ...  
المقرر السيد السحيمات : وانا من المخالفين ولو كنت حاضراً لخالفنا ايضاً .

الاستاذ جهمو نائب عمان : وانا من المخالفين ايضاً .

وزير الاقتصاد الوطني : (متابعاً)

وقد اورد المخالفون النقاط التي استندوا اليها في هذا المشروع ، واذا رأى المجلس الكريم ان هذا الموضوع سيأخذ اخذاً ورداً كثيراً ارى اعادته الينا حتى ندرسه دراسة مستفيضة جديده ونعيده لكم .  
المقرر : لا يجوز اعادته للحكومة بل يمكن تأجيل النظر فيه

وزير الاقتصاد الوطني : او تأجيله

الرئيس : هل يوافق المجلس على تأجيل البحث بهذا الموضوع ؟  
الجميع : موافقون .

السيد المغايطه نائب الكرك : لي كلمة تتعلق بموضوع الموظفين .

كان المجلس الكريم او بعض اعضاء المجلس الكريم تقدموا بالحكومة باقتراح برغبة بموجب المادة (٩٥) من الدستور لمن مشروع معدل لقانون التقاعد وهذا المشروع يتضمن ضمن الخدمة الغير المصنفة لخدمة الموظفين الذين اعيدوا للخدمة في الحكومة كما ان هذا المشروع يشمل موظفي البلديات كما ارجو من دولة رئيس الوزراء الذي هو احزم من الجميع

٣ - الشكوى رقم (٤١) المقدمة من النقابة العامة لمستخدمي الاشغال العامة وقررت اللجنة احوالها الى معالي وزير الاشغال العامة للنظر فيها وانصافهم خصوصاً من امضى في الخدمة هذه مسن كاتب ورئيس مدة لا تقل على الخمس سنوات على الاقل ومن توفرت فيهم الكفائه وموافاة اللجنة بالنتيجة .

٤ - الشكوى رقم (٣٦) المقدمة من اهالي العياوية وقررت اللجنة احوالها الى الحكومة للنظر فيها وموافاة اللجنة بالنتيجة .

٥ - الشكوى رقم (٣٥) المقدمة من (عنهم) محمد زهير كرشان ، صالح التل) وقررت اللجنة احوالها للحكومة للنظر فيها وموافاة اللجنة بالنتيجة :

٦ - الشكوى رقم (٢٣) المقدمة من مجلس بلدية الزرقاء واعضاء الفرقة التجارية في الزرقاء ، وقررت اللجنة احوال هذه العريضة الى معالي وزير الاقتصاد الوطني للنظر فيها على ضوء ما لدى وزارته من معلومات سابقة حول موضوع دمج هاتين الشركتين وموافاة اللجنة بالنتيجة .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

(اللجنة الادارية)

الاستاذ جهمو نائب عمان : ارجو ان تعجب الحكومة على الشكوى رقم (٢٣) المقدمة من مجلس بلدية الزرقاء قبل النظر في القانون .

دولة رئيس الوزراء : هناك نظام حدد هذه الامور ، لذلك الحكومة غير مستعدة لأن نجيبك الآن .

على مصالح الموظفين ان يسرع بارسال هذا المشروع للمجلس الكريم للنظر فيه

اصوات : تشنيه

دولة رئيس الوزراء : تكريم .

٧ - قرار اللجنة الادارية رقم (٣)

الرئيس : تأتي الان الى مقررات اللجنة الادارية فارجو من مقررهما السيد ابراهيم كرشان تلاوة القرارات .

المقرر :

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب بتاريخ ١١/٨/٦٤ بنصابها القانوني ونظرت في الشكاوى والاوراق المحالة عليها وقررت ما يلي :

١ - الشكوى رقم (٤٦) المقدمة من السيد ابراهيم سليمان وغانم سعيد وقررت اللجنة ارسال صورة عن الشكوى الى مدير سلطة المياه المركزي واعلام اللجنة بالنتيجة .

٢ - الشكوى رقم (٥٢) المقدمة من اهالي الخبيبة قررت اللجنة احوال هذه الشكوى مع اقتراح النائب السيد علي المكاوي رقم (١٠) للنظر فيها الى معالي وزير المالية / الاراضي والمساحة وموافاة اللجنة بالنتيجة